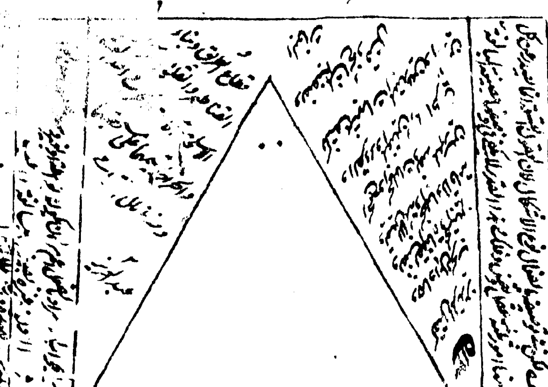
ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا

حمد المن الهمنا المنطق في الحكمة وشكر المن علمنا ما لم نعلم من الفنون المتفننة على طبع





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مخترع العقل الفعال ومبدع النفس لكمال ومعاد
الصور بالمواد ومؤلف النسب بين الاعداد والابعاد ومحرك الفلك
لامر لم يكن واليه بل عليه ومكون الكائنات مع تغاير الامهات له
المجد والبقاء في المبدأ والرجعى ومنه الجود والعطاء في الآخرة والاولى
واسأله ان يصلي على اشرف من نهض باعباء الرسالة وسائس الامة بصنوف
السياسة محمد وآله المتحلين بالاخلاق المرضية المتخلين عن الادناس
البشرية عليهم الصلوة والسلام والثناء ولهم الحمد والدعاء

اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد بن ابراهيم الشهير بصدر الشيرازي
عفا الله عنهما لما انطبقت قوانين الحكمة والاصول الدينية على ان

...خائر والسعادات وافضل ال[illegible] [illegible] المجاب

... النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية [illegible] تبنية

... تتا اليه النفوس الانسانية وتقشع به العقول الهيولانية

... نسا فائقا على الاشبا والاقران سالكا سبل العرفان غير محتبس

... ان وظلمات العمى والحرمان فصرفت شطرا من عمري في

... رهة [illegible] دهري في البحث عن اجماله وتفصيله وكنت

... تعال من سابق الاوان بتبيينها كثير التوجه من اول

... قبنيها حتى ظهر لمسامعي من تقدمني من علماء الاعصار

... غاية افكار من سبقني من حكماء الادوار وزمها سحت

... اثنا مطالعتها من الرد والاحكام وجادت به فكرتي

... لتشغل [illegible] والاوام ارقاما متشتة

... رقة ولم يتا [illegible] نجع والتأليف

... ال [illegible] ان ومعاندة

... ن لما لكثرة [illegible] والمشتغلين [illegible]

الابهري لد[illegible]

القاموس
للمكي وفي الانمار
الابهري بالفتح
والسكون ثم الفتح
منسوب الى ابهر
بلدة قرب
زنجان وقزوين
وفي القاموس
ابهر موضع [illegible]
اي ما الى الرض
بلد عظيم بين قزوين
وزنجان وبلدة
بنواحي اصفهان
وقرية [illegible]

أردت أن أكتب لها شرحاً جامعاً لـ

إشارات الحكماء وتنبيهاتهم واسمة

وتلويحاتهم مضيفاً إلى ذلك ما تحقق

[illegible] وملكوتيه فشرعت فيه إجابة لملتمس

المطالب والمعاني جاهداً لتوضيح المقاصد والمباني حائداً عن سنن [illegible]

يبحث عن ظواهر الألفاظ ولا يدرون بواطن المعاني ومن استيقظ عين

عقله من رقدة الغفلة وسنة التقليد يهتدي بالتعمق في هذا الكتاب

إلى طريق الرشاد ومنزل الصواب ويرى لطائف أفكار لا تكاد توجد في سطور

الكتب الكبار ودقائق أسرار لا يشير إليها الحكماء في الأعصار والمسؤول ممن

جبلت سريرته على العدالة والإنصاف والمأمول ممن تجنب بحسب الغريزة

من الجور والاعتساف أن يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح مواقع

العثور والزلل بشريطة المهارة والتفطن لفائق معاني التحقيق

ولنبدأ قبل أن نشرع في المقصود بتعريف الحكمة

وبيان أقسامها مستعيناً بواهب العقل ومفيض الجود فاعلم

أن الحكمة صناعة نظرية يستفاد بها كيفية ما عليه الوجود في نفسه و

عملي علما معقولا مضاهيا للعالم الموجود فتستعد

وذلك بحسب الطاقة البشرية فهي تنقسم

هو الحكمة النظرية ومثاله علمنا بان العالم محدث

مما قادرا عالما وان السماء كرة وان النفس باقية والثاني

ومثاله العلم بانه كيف يمكن اكتساب الملكات

مانية وازالة الملكات الرذيلة النفسانية وكيف

في تحصيل الصحة فكل واحد من هذين علم الا ان

لا تاثير لنا البتة فيه بل المقصود من معرفته نفس تلك

الى علم بشيء يكون المطلوب من تحصيل العلم به

بدا ومنعه من الوجود والحكمة النظرية اشرف من الحكمة

ما يعلم ليعمل كان العلم فيه وسيلة والعمل مقصودا

كل شيء اخس من المقصود فالعلم بالاعمال يكون ادون

[illegible] الاعمال ادون منزلة

[illegible] القدسية [illegible] يدل على ان الحكمة العملية ادون منزلة

من الحكمة النظرية بكثير وايضا فان ما به تستكمل القوة النظرية

وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف من ما به تستكمل القوة

العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنبة العالية من النفس ولذلك

يدوم الاول بدوامها بخلاف الثانية فانها قد تزول عنها بالكلية

وهذه هي الجنبة السافلة منها والكلام الالهي ناطق بحصر كمالات

الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن خليل الله صلوات

على نبينا وعليه رب هب لي حكما والحقني بالصالحين المراد

من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني بالصالحين

تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطابا لموسى على نبينا وعليه

السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني قوله

لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة الى

كمال القوة العملية وقوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام

قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما كنت

كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة

والزكوة ما دمت حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية وقال

المتصورات المتعلقة بمفهومات تلك الامور وعوارضها الموجودة في نفس الامر من غير ايجادنا والتصديقات المتعلقة بالقضايا الحاصلة من حمل عوارضها الذاتية عليها ١٢ د

هدى المخاطبا مع الحبيب صلوات الله عليه واله وسلم

لا اله الا الله اشارة الى كمال القوة النظرية واستغفر

للمؤمنين والمؤمنات اشارة الى كمال القوة العملية

الى امنوا وعملوا الصلحت انما وقع اشارة الى كمال هاتين القوتين

در الوحي ومنبع الحكمة ان كمال الانسان محصور في العلم

ما يحصل الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات ثم

الامور الى ما لا يتعلق باعمالنا وسموا العلم المتعلق به الحكمة النظرية

استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العلم التصوري والتصديقي

تعلق بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل

العقل بالفعل والى ما يتعلق باعمالنا وسموا العلم المتعلق به الحكمة

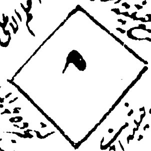
العملية غايتها استكمال القوة العملية بالاخلاق وبعد ما تستكمل القوة النظرية

بتصوري والتصديقي بامور تتعلق بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل

هو كذلك فسموا الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها ما يتعلق بامور

مستغنية القوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن اشتراط المادة

الحق والعقول الله تعالى والوحدة والكثرة والاقسام الاولية للموجود كالواجب والممكن والواحد



والعلّة والمعلول والكلي والجزئي وغير ذلك فان خالط شيئ منها المواد
الجسمانية فلا يكون على سبيل الافتقار والوجوب ويسمّوا هذا القسم العلم
الاعلى فمنه العلم الكلي المشتمل على تقاسيم الوجود المسمّى بالفلسفة الاولى
اي التشبّه بالاله علماً وعملاً ولما كان الاتصاف بهذا العلم موجباً لهذا التشبه
اطلق عليه الفلسفة ووجه كونه اولى تقدمه على سائر العلوم رتبةً ومنه
الالهي الذي هو فن من المفارقات المسمّى باثولوجيا اي معرفة
الربوبية وموضوع هذين الفنين اعم الاشياء هو الموجود المطلق من
حيث هو ومنها ما يتعلق بامور مادية وان كان الوهم يجردها تجريداً
ولا يحتاج في فرضها موجودة لخصوص مادة واستعداد ويسمى الحكمة
الوسطى والعلم الرياضي والتعليمي كالتربيع والتثليث والتدوير والكروية
والمخروطية والعدد وخواصه فانها امور تفتقر الى المادة في وجودها
لا في حدودها وانما سمّي بالرياضي والحكمة الوسطى لان النفس تتراض به
من حيث ينتقل عما يدركه الحس الى ما يجرده الذهن عن المحسوس كالكتابة فهو
واسطة الى اليسير مما ليس له اصلا وهو العلم الالهي وعلوم التعاليم
اربعة لان موضوعها الكم وهو اما متصل او منفصل والمتصل اما مستقر او سيال

بالسكون فالمتحرك هو الهيئة والساكن هو الهندسة والمنفصل
اما ان يكون له نسبة تاليفية او لا يكون فالاول هو الموسيقى والثاني هو الحساب
ومنها ما يتعلق بامور مادية لا يتوهم مجردة ومع عدم تجردها لا يستغنى
في فرض وجودها عن التغير وخصوص الاستعداد فالانسان مثلا
لا يمكن ان يفرض او يتصور الا في لحم وعظم والفطوسة لا في الانف
بخلاف التقعير وهذا هو العلم الطبعي وموضوعه جسم العالم من حيث
ان له مبدأ حركة او سكون هذا هو التقسيم المشهور وقد فرق
الشيخ الالهي صاحب الاشراق قدس سره بين الحساب والهندسة بان
موضوع الحساب العدد وهو من الاقسام الاولية للموجود لان الموجود
بما هو موجود صالح لان يوصف بوحدة او كثرة من غير ان يصير رياضيا
او طبعيا فيكون الموجود ذا عدد ولا يحتاج الى مادة من حيث هو ذو عدد
لا في الوهم ولا في العين فان المفارقات ذوات عدد وموضوع الهندسة
المقدار ولا يقع في الاعيان الا في مادة فعلى هذا فارق الحساب الهندسة
بما ذكر فوجب بناء على التقسيم المشهور دخوله في ضابطة العلم الكلي مع انه
من اقسام الرياضي فلو اشترط في العلم الاعلى عدم المخالطة بالكلية خرج منه



من تقاسيم الوجود وان ترك على صحة التجرد دخل موضوع الحساب

فيه فما يتم التقسيم المشهور فالاوجه ان تقسم العلوم الى ما موضوعه نفس الوجود والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والذي ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرض وقوعه صلوح مادة متخصصة الاستعداد ام لا فالاول هو الطبيعي والثاني هو الرياضي وهي طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي واما الحكمة العملية التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات فهي ايضا ثلثة اقسام لان التدابير البشرية والسياسات الانسانية لا تخلو اما ان تختص بشخص واحد او لا فالاول هي الحكمة التي بها يكون للانسان معيشة الدنيوية فاضلة وحياة الاخروية كاملة ويسمى علم الاخلاق والتي لا تختص بشخص واحد بل لا بد فيها من شركة يتم بها الاجتماع فذلك الاجتماع اما ان يكون بحسب منزل او بحسب مدينة فالاول يسمى حكمة منزلية والثاني حكمة مدنية ومن جعلها رباعية قسم القسم الثاني الى قسمين لان المدنية تنقسم الى ما يتعلق بالملك والسلطنة والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى الاول علم السياسة والثاني علم النواميس فلو وقع في الحكمة النظرية مثل هذا او لا تناقض فيه لدخول احد

والحدان القسمين في الآخر ضد من ثلث القسمة ولافلاطون كتاب في
غاية الجودة واللطافة فيما يتعلق بالشريعة والنبوة وسيأتي لنواميس ولارسطو
ايضا كتاب في ذلك ولكل منهما كتاب في سياسة الملك وقد صنف
المعلم الاول كتابا حسنا في تهذيب الاخلاق وصنف من المتاخرين
ابوعلي بن مسكويه كتابا جيدا فيه سماه بكتاب الطهارة لخصه
المحقق الطوسي فهذه هي اقسام الحكمة الاصلية ولحق
ادخال المنطق في الحكمة وجعله من اقسام النظرية كما فعله الشيخ
الرئيس كيف ولو اختص موضوع الحكمة بالموجودات العينية
لخرج منها العلم بتقاسيم الوجود من الامور العامة وما اجيب عنه من ان
الامور العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان
فلا يخلو عن تكلف مستغن عنه وكذا في جعلها مشتقات
دون المبادي اذ لا فرق بين الموجود بما هو موجود والوجود والممكن
بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفاء وهذا الكتاب
مرتب على اصول ثلثة المنطق والطبيعي والالهي تقديم الاول لكونه علما آليا
وتاخير الثالث لكونه علما بما وراء المحسوسات وداب التعليم

التدرج من المحسوسات الى المعقولات ومن الاسهل الاقرب الى الاصعب
الابعد اقتفاء بالمعلم الاول قيل اعرض المصنف عن الحكمة الرياضية
لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في
الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية
قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل ورد ذلك بان
كون الامور التي تبتني عليها مسائل علم الهيئة موهومة صرفة
غير متحققة الوقوع في نفس الامر غير مسلم سيما الدوائر
والخطوط والنقاط التي تتعين بالحركة كالمناطق والمحاور والاقطاب
وكلام الشيخ الرئيس في عدة مواضع من كتبه صريح في ان
هذه الامور كما توجد في الجسم بسبب القطع كذلك توجد
بالحركة ايضا وكون ادراكها مما يتعلق بآلة الوهم
ولها معاونة شديدة فيها لا يوجب كونها غير متحققة في
نفس الامر ولا ايضا يقتضي رفضه العلم الذي يبتني عليها
مع انه يشتمل على كثير من المنافع منها الاعانة على غيره من العلوم
كالالهي والطبيعي والخلقي على ما ذكره بطليموس في صدر كتاب

١٢

كتاب المجسطي بل المنقولة عن هذا العلم الشريف الذي يكاد يعرج به
الانسان على معارج دقائق صنعة ناظم الوجود ولطائف حكمة خلاق الخير
والجود نقص عظيم وآفة شديدة لطالب الحكمة والسعادة وقد تنازع قدماء
الفلاسفة في ترجيح احد من الرياضي والطبعي على الآخر في الشرف والفضل
فكل فرقة مال الى طرف بحجج مذكورة في اسفارهم والحق ان الحكم
بالجزم بفضيلة احدهما مطلقا على الآخر غير سديد بل لكل واحد افضلية
من وجه اما الطبعي فلوجوه الاول انه يبحث عن مبدأ الحركة
والسكون وهو امر جوهري والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه وهو
امر عرضي والجوهر اشرف من العرض والثاني ان القوى الحالة
في الاجسام لها التأثير والعلية والكمية ولواحقها معلول له تابعة للقوى
الجسمانية والمتبوع افضل من التابع والثالث ان الطبعي في الاكثر يعطي اللم
والرياضي يعطي الان ومعطي اللم افضل والرابع هو ما ذكر من ان الطبعي موضوعه
واحوال موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان والحساب والهندسة اكثرهما
مبني على التوهمات وكلام المحقق الذي له وجود في نفسه اشرف من الاوهام
والخامس ان الطبعي يشتمل على علم النفس وهو ام الحكمة واصل

فضائل النفس هي العادة الماسحة وهي ام الصناعة و
معرفتها اشرف المباحث بعد اثبات المبدأ الاعلى ووحدانيته والجاهل
بمعرفتها لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان اتقن سائر
العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره واما الرياضي
فهو اشرف من الطبعي بوجوه منها انه اقرب الى الامور المجردة
عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل ومنها ان
الاحوال الوهمية والخيالية غير متناهية والقسمة هناك لا تقف عند حد
فهو افضل مما هو محصور بين الحواس ومنها ان الامور الرياضية اصفى
والطف والذ واتم من الامور المكدرة الجسمانية ومنها قلة
التشويش والغلط في البراهين العددية والهندسية بخلاف الطبعي
بل الالهي ومن اجل ذلك قيل ادراك الالهي والطبعي من جهة
ما هو اشبه واحرى لا باليقين اما الاول فلكونه ما وراء
مداركات الحواس بالكلية واستعلائه عن احاطتها
به واما الاخر فلتغير حال العنصر وخفاء حال المعشوق بالاغشية
الجسمانية على العقل لتسلط الحواس على ادراكها ولو ذهب الى

الى احصاء فضائل ذلك العلم وما فيه من العجائب والغرائب
لادّى ذلك الى تطويل وامّا ما ذكره شيخ الاشراق من انه
كان في الزمان القديم من شان الصبيان الاشتغال بالعلوم
الرياضية واستدلاله بكلام الحكيم سقراط لما اراد الاشتغال بالعلوم
الرياضية في آخر عمره ولم يتيسر له ذلك لهجوم الواقعة التى قتل
فيها علة لتاخير النظر اني كنت مشتغلا بافضل العلوم واشرف
الصناعات وهي الفلسفة ولم انفرغ للنظر في الرياضات لشدة استغراقي
بها فهذا لا يدل على مفضولية العلوم الرياضية مطلقا الا
عن العلوم الالهية والدليل عليه قوله اذا اطلقت الفلسفة
لا يراد بها الا معرفة المفارقات والمبادي والابحاث المتعلقة بها
ولا شك في افضلية هذه العلوم على الرياضي وعلى سائر العلوم وكون
الصبيان كانوا ينظرون فيه في قديم الايام لا يدل على خساسته بل هو
علم عقلي شريف وللخيال فيه معاونة شديدة ولكون الخيال فيهم غالبا
والمستولي على الصبيان هو الخيال والوهم فلاجرم كانوا ينظرون فيه
ليتمرن اذهانهم ويتدرب عقولهم على قبول الحق وفهم الصدق

ولنقتصر وفاقاً لمن سبقنا على شرح ما سوى المنطق وهو
القسمان الاخيران من هذا الكتاب مستعينين بمفيض الحق وملهم الصواب

القسم الثاني في الطبيعيات التي هي احد اقسام الحكمة

النظرية وموضوعها الجسم الطبيعي من حيث اشتماله على
قوة التغير وعرفوه بانه جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة
على زوايا قوائم ومعنى الجوهر الذي صيّروه جنساً ليس هو الوجود بما هو
موجود مسلوباً عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنساً
لكان فصله المقسّم مقوماً لحقيقته ومفرزاً للماهية من حيث
هي بيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في
تقومه من حيث هو هو لانه خاصة للجنس كما ان الجنس عرض
عام له بل في ان يوجد ويحصّل بالفعل فانه كالعلة المفيدة
لوجود الجنس لا لتقومه باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية
التي للعقل فاذا كان ماهية الجنس هو الموجود بما هو
موجود مع قيد عدمي هو سلب الموضوع لكان فصله الذي
يحصّل وجوده يتقوم ماهيته اذ ماهيته الوجود لا غير والفصل

يلزم ان تعلم شيء من افراد هذا المعنى انقلاب الحقيقة ولكانت
افراد الجواهر كلها واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
ولا ايضا الشيء الموجود بالفعل يصلح لان يكون عنوانا للحقيقة الجنسية
احتيج في عدم صدقه على الواجب تعالى الى تخصيص الشيء بالممكن كما
في الحواشي الفخرية ولانه ان كان كل من علم ان شيئا هو في نفسه جوهر
علم انه موجود ولما امكن تعقل شيء من الانواع الجوهرية فان العلم
هو المكتسب من صورة شيء مجردة عن مادته فصورة الجوهر جوهر كما
ان صورة الاعراض اعراض بناء على انحفاظ الماهيات في انحاء الوجودات
وماهية الجوهر ليست في العقل بالصفة المذكورة بل هي موجودة فيه لا
كجزء منه فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية هو ما يعبر عنه بانه الشيء
ذو الماهية اذا صارت ماهية موجودة بالفعل في الخارج كان
وجودها الخارجي لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء وجد في العقل او
في الاعيان فالشيء اذا كان في العقل فقد بطل ان يكون ماهيته في الاعيان
ليست في موضوع بل المعقول من الجوهر جوهر لانه موجود لا في موضوع بالمعنى المذكور
اي ماهية اذا وجدت في الخارج يكون لا في موضوع كالمغناطيس الذي في الكف

لا يقدح عدم جذبه للحديد بالفعل في كونه جذاباً للحديد اذا صادمه
الحديد ففي قوته جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج
الكف وحمل الجوهر بهذا المعنى على الانواع التي تندرج تحته مكون
له وانها لا لعلة كما هو شأن الذاتيات من انها لا تعلل واما حمل كونها
موجودة بالفعل الذي هو جزء من كونها موجودة بالفعل لا في موضوع
عليها فلا محالة يكون بسبب لان حقائقها امكانية لا تكون موجودة
ويلزم منه كون نفس الوجود معللا وهذا ينافي الذاتية
الا بسبب كيف واذا لم يمكن حمل الموجود بالفعل على ما تحته
من الاجناس العوالي التي هي المقولات العشر الا بسبب لا يحمل
الجنس الذي لا يعلل فلم يتصف باضافة معنى يسلبه اليه جنساً للشيء
والا لصار باضافة معنى ايجابي اليه وهو قولنا في الموضوع جنساً للاعراض
بل هذا اولى وهو خلاف ما تقرر في مدارك الحكماء وقد علم بما ذكرنا
ان مفهوم العرض اعم من مقولة الجوهر باعتبار الوجود الذهني
لان الجوهر الذهني يصدق عليه انه موجود بالفعل في موضوع ويصدق عليه
ان وجوده العيني لا يكون في موضوع فهو جوهر بحسب ماهيته وعرض باعتبار
وجوده في الذهن فلا منافاة بينهما انما المنافاة بين مقولات العرض

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقها بالذات على شيء،

ومفهوم العرض اما يعرض لجميع المقولات في الذهن وللتسع منها في الخارج

واما ما اورد من انه على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا وعرضا يلزم كونها

جوهرا وكيفا فيندرج تحت مقولتين لصدق عدم اقتضاء القسمة

والنسبة عليها فمندفع بانه ان اريد بالكيف ماهية حقها ان تكون

في حقيقتها بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع وغير مقتضية

للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالي الاجناس كما ان الجوهر

بالمعنى المحقق له جنس عال فهما باعتبار هذين المعنيين جنسان

متباينان لا يصدقان على شيء في شيء من الظروف، وهكذا قياس

باقي المقولات وان اريد منه عرض لا يكون بالفعل مقتضيا

للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها

في الذهن على نحو ما مر في معنى العرض فلا ينتقض الاعتبار بينه وبين الجوهر

ولا يلزم اندراج الصورة العقلية تحت مقولتين هذا تقرير كلامهم على

وجه يطابق مرامهم واعلم انه ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر

جواهر ان الكلي من الجواهر الذي في الذهن وله محل مستغن عنه

19

هو الذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر وتعرض اليه يكون

بحيث توجد تارة فى الخارج لا فى موضوع وتارة فى الذهن فى

موضوع كالمغناطيس الذى هو فى الكف فانه بحيث يجذب

الحديد مثلا كما اذا كان فى خارج الكف ولا يجذبه اخرى

كما اذا كان فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات

والاعتبارات واخذ الكلى مكان الجزئى فان الكلى الذى ذاته

فى العقل يستحيل وقوعها فى الاعيان واستغناؤها

عن موضوع والمغناطيس الذى فى الكف يجوز عليه

الخروج منه والجذب للحديد بل المراد بالكلى الكلى الطبيعى

اى الماهية بلا شرط والمعقول من الجوهر وان كان عرضا

بحسب خصوص وجوده الذهنى وكونه كليا لكنه جوهر بحسب ماهيته فان

ماهيته ماهية شانها ان تكون موجودة فى الاعيان لا فى موضوع

اى انها معقولة عن امر من شرط وجوده فى الاعيان ان لا

يكون هو فى موضوع والتمثيل بالمغناطيس انما يكون باعتبار ان

ماهيته تتصف بجذب الحديد مع قطع النظر عن خروجها فاذا

فاذا وجد مقارناً لكف الانسان ولم يجذب الحديد ووجد مقارناً
لجسم حديد يجذبه لا يلزم ان يقال انه تختلف الحقيقة في الكف
وفي الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه حجر
من شانه جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات الشفاء
بان فصول الجواهر لا يجب ان تكون جواهر بحسب ماهيتها وان
صدق عليها الجواهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية
الملزومات حتى لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى ما لا نهاية فاذا لم
تندرج تحت مقولة الجوهر فلا بد من اندراجها تحت شيء من المقولات
التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا ينافي
قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج قلت لا
يلزم من عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة
الجوهر لذاتها اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق
عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة
لا جنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح به الشيخ
في قاطيغورياس الشفاء هذا والموضع موضع لكل شيء على ما يؤول اليه

محصّل كلام المحصلين من المشائين هو الذي اذا قيس الى
ذلك الشيء لا يكون متقوما به اي من حيث ماهيته فالهيولى
بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية لم تكن موضوعا بل مادة لاحتياجها
في تقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وتكون موضوعا بالقياس
الى الجسم التعليمي وسائر الاعراض لقيامها لعدم تقومها بها
مطلقا والمراد من الامكان في تعريف الجسم امكان بحسب نفس الامر
فزيادة قيد الفرض لادخال الفلك وهو لا يغني عن قيد الامكان
اذ ربما لا يتحقق بالفعل وفرضا وليس المراد منه الفرض التقديري
ليختل الطرد بالجواهر المجردة بل المراد التجويز العقلي الذي يستعمل في
الرياضيات وقال الامام الرازي المراد من الامكان المعتبر في تعريف الجسم
هو الامكان العام لا الاستعدادي لئلا يخرج ما يكون الابعاد
حاصلة فيه على طريق الوجوب كما في الافلاك المتحركة وما تكون
حاصلة لا على طريق الوجوب كما في الاجسام المضلعة وقال
ان الكرة المتحركة يتحقق فيها قطر بالفعل انتهى اقول الحق
المتبع ان الجسم بما هو جسم لما لم يكن من شرطه ان

ان يتحرك ولا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطوح بل مما يجب فيه ذلك
من حيث التناهي وحيثية التناهي ليست بعينها هي حيثية ذات الجسم
وحقيقته ولا يحتاج الجسم في ان يكون جسما الى ان يكون متناهيا
بل الحكم عليه بذلك ضرب من البرهان فجسمية الكرة كما صرح به
الشيخ في الشفاء ليست بواسطة المحيط او خط آخر وكذا جسمية المكعب
ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متأخرة عن
ماهية الجسم ووجوده بل الجسم في مرتبة ماهيته صالح لان ينتزع منه
ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهيا
او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم او الماخوذة في الحد هي الابعاد
المتقاطعة المفروضة في ثخن الجسم لا الابعاد السطحية كالاطراف التي
تكون في المكعبات وامثالها كيف ولو كان كذلك لصدق
التعريف على كل سطحين متلاقيين على خط واحد من سطوح
المكعب لا يقال يخرج منها من قيد الجوهر لانا نقول فعلى هذا يكفي
ان يوخذ في التعريف بعد ما ذكر الابعاد المتقاطعة على الوجه
المذكور اما احترازا عما ذهب اليه بعض المعتزلة من

وجود السطح الجوهري وأما ايفاء لتمام الحد وإشعارًا بأن
المعتبر في الجسم قبوله للأبعاد على هذا الوجه وإن كان قابلًا
للأبعاد كثيرة لا على هذا النحو والثاني أولى واعترض صاحب المباحث
المشرقية على تعريف الجسم بأنه قابل للأبعاد الثلثة المتقاطعة
بأنه منقوض بالهيولى الأولى إذ يصدق عليها أنها قابل لفرض الأبعاد
الثلثة فيها والجواب أن المراد من القابل في هذا الحد هو
القابل بالذات وقبول الهيولى للأبعاد الثلثة ليست بالذات
بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها لا يقال الجسم عبارة
عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز أن تكون للصورة مدخل
في قابلية الأبعاد لأن حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الإمكان
والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الفعلية
والحصول فالصورة يستحيل أن تكون قابلًا أو جزءًا من
القابل فإذن القابل للأبعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية
ما في الباب أن يكون قابليتها للأبعاد تتوقف على تلبسها
بالصورة لأنا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد بل

على مطلق الاتصاف وهذا المعنى قد يجامع الفعلية بل
الوجوب والقبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية وهو
من خصائص الهيولى لا المعنى الثاني وتوهم الابعاد وفرضها في الجسم
لا يتوقف على الهيولى بل حدوث الابعاد في الخارج يتوقف على وجودها
كما ستعلم والمعتبر في تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وبهذا
التحقيق ايضا علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد
الحاصلة فيه في الخارج واعترض ايضا بان الامكان والقابلية
اوصاف لا ثبوت لها في الخارج والتعريف بالامور العدمية
ان جاز فانما يجوز في الماهيات البسيطة التي لا جنس لها ولا فصل
والجسم ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر فله فصل ايضا
ولتركبه من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون في
الحدود عن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول في حد المتصل
الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحدود المشتركة و
في حد الرطب انه القابل للاشكال السهلة وكقولهم في حد الانسان الحيوان
المدرك للكليات وفي حد الهيولى الجوهر المستعد فقد عبروا بهذه الامور العدمية

او الاضافية عن مباديها التي هي الفصول الحقيقية ثم ليكن

القبول والصحة او الامكان المذكور في تحديد الجسم ايضا من هذا

القبيل فهو مرتب على ثلثة فنون لان الجسم الطبعي فلكي

والعنصري فالبحث عنه اما على وجه يعم بقسميه او يختص

بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقديم لكونها مبادي

للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوعات

الفن الثاني قدم طبعا واكرم من موضوعات الفن الثالث على زعمهم

وتقديم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من خلافه

الفن الاول فيما يعم الاجسام الطبعية ويقال له السماع الطبعي

وسمع الكيان لكونه اول ما يسمع في الطبعيات ويلاحظ سماعها

في سائرها وهو مشتمل على عشرة فصول **فصل** في

ابطال الجزء الذي لا يتجزى الجسم اما مفرد لم يتألف من اجسام

او مركب يتألف من اجسام متشابهة كالسرير او مختلفة كالحيوان

والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة

وكل منهما اما متناه او غير متناه فهذه اربعة شقوق والى كل واحد

واحد منها ذاهب الى مذهب المصنف وسائر الجمهور من

الحكماء الى اتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية

فاراد ابطال الشقوق الباقية وهو انما يتاتى بابطال وجود ما

لا يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع بالاستقلال الذي يقال له

الجوهر الفرد كما صدر الفصل به وفي التعبير عنه بالجزء الذي لا يتجزى

ايماء الى ان المقصود في هذا الفصل نفي تركب الجسم عنه لا

ابطاله في نفسه كما هو في الحواشي الجزئية ولما كانت مسئلة

ابطال الجزء من مبادي مباحث الهيولى والصورة والتلازم

بينهما من العلم الاعلى التي ذكرها المصنف لتحقيق ماهية

الجسم الذي هو موضوع العلم الطبعي وجب ايرادها في صدر

هذا الفن واما انها من اي علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها

من الطبعي قال انها بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات

الغير المتناهية فان بطلان الجزء في قوة قبول الجسم الانقسامات

لا الى نهاية لئلا يلزم عليه ان موضوع المسئلة يجب ان يكون

اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتيا له ١ و

نوع منه كما بيّن في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس
كذلك وان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات في
نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن نحو
وجود الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره
من العلوم الجزئية ولكن يرد عليه شيء آخر وهو ان الاتصال
لما كان مبدء الفصل الجسم الطبعي على ما ذهب اليه المحققون
وهو مبدء قبول الانقسام الى لا نهاية وموضوع العلم وما
يبحث عنه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ
عنها منه فعلى هذا قولنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا
يكون من مسائل الفن الطبعي بل انما يكون من مباحث العلم الالهي
فمسئلة الجزء على اي تقدير يجب ان تذكر في اوائل الطبعيات
على سبيل المبادئية لا على انها من المطالب فيها اللهم الا
ما يستدل به على اتصال الجسم بالبيانات الطبعية من جهة
حركاته وقواه وافعاله وقد اورد المصنف على ابطال تركب الجسم من الاجزاء
التي لا تتجزى دليلين احدهما قوله لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين فلا يخلو اما ان يكون

يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى
الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة والتداخل وهو
اتحاد الجوهرين كلا وبعضا في الوضع والاشارة محال و الا
لجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خردلة وبتداخل الوسط في احد الطر
اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما ينفذ وبما لا ينفذ احدهما
او كلاهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد التأليف حجما وايضا فلا يكون
وسطا وطرفا وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه
مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطر
الآخر فينقسم واعترض هاهنا بان ما به الملاقاة هو الطرف الخارج منه
فيلزم التعدد في اطرافه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام واجيب عنه
بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الآخر والا
لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر وهو محال بالضرورة
فلا بد من ان يفرض في ذاته شيء غير شيء فيكون منقسما ولو وهما
ورد هذا بوجهين الاول انه ان اريد ان المحلين متغايران
بالذات تغايرا في الخارج او في الوهم فذلك باطل اما الاول فظ

واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها

حلولاً سريانياً كما لا يخفى وان اريد انهما متغايران ولو بالاعتبار

فلا نسلم استلزامه ان يفرض فيه شيء دون شيء لم لا يجوز

ان يكون الاعتبار الذي يتعدد بسببه المحل عند العقل ايضاً

مستلزماً للامتداد اصلاً ليفرض فيه شيء دون شيء والثاني

ان بعضه ليس اولى بان يكون موضوعاً لاحد الطرفين من كله

كيف والحلول السرياني اذا لم يجر في ممتد لم يجر في جزء من اجزائه ايضاً

ممتد فلا يكون بعض من المحل مختصاً بمحلية احد الطرفين

وبعض آخر بمحلية الطرف الآخر واذا كان حال الممتد كذلك

ثبت عدم الامتياز في حال ما فرض غير ممتد بالطريق الاولى

فالاولى في الجواب ان يقال مغايرة الطرفين في الاشارة

مستلزمة لجواز فرض شيء دون شيء بل بديهة والمنع مكابرة

والثاني من الدليلين قوله ولانا لو فرضنا جزءاً على ملتقى الجزئين

فاما ان يلاقي واحداً منهما فقط او مجموعهما بالاسر او من

كل واحد منهما شيئاً والاول محال والا لم يكن على الملتقى فتعين

بتعين احد القسمين لاخير فيلزم الانقسام وفي الحواشي
التجريدية ان الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة انما اورد بعض
الشراح بعضها وترك البواقي تعليمك باستنباط الجميع او
بالمراجعة اليها ان شئت واعلم ان لاصحاب اتصال الجسم حججا
قوية على اثباته سوى ما ذكره المصنف الا انه اختار منها حجتين خفيفتي
المؤنة حيث لا يبتني شيء منهما على اثبات الدائرة والمثلث وامثالهما ولا
على حركة الجزء او شيء آخر ولا باس بذكر بعض منها تشحيذا للاذهان
الناظرين وتحريكا للخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتني منها على الاصول
الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا كل واحد
من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر جذر مائتين
لشكل العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة
مساو لمربعي ضلعيها وليس للمائتين جذر صحيح والكسر يوجب القسمة
بل التحقيق ان ليس للكسر مجردا او مركبا مربع صحيح اصلا فلا
يكون للعدد الاصم الجذر في الواقع فيلزم على اصل الجزء ان
لا يوجد لمثل تلك القاعدة قدر في الواقع وبرهان ذلك انه

يستفاد من رابع ثانية الاصول ان مربع كل عدد يساوي مربعي

قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الآخر اذا تحقق هذا

فنقول اذا فرضنا ثلثة وكسرًا مثلا فمربع الثلثة عدد صحيح ومربع

ذلك الكسر يكون اقل منه البتة لان ما حصل من

ضرب الكسر في الكسر كان اقل من كل منهما ثم

اذا ضرب الستة في الكسر حصل كسور ستة من نوع

كسر الاصل فاذا جمعنا هذه الكسور الستة مع مربع الكسر

الاول امتنع ان يحصل منها عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذا القياس

كل عدد ذي كسر والبيان في مجرد الكسر واضح فان

قيل الحجة تبتني على امكان وجود المثلث القائم الزاوية

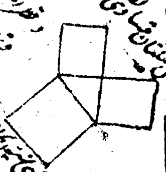
ومثبتو الجزء ينكرونه بل يقولون ان البصر يخطي في امر الدائرة

والمثلث ونظائرهما من الاشكال وانما هي اشكال مضرسة بحسب

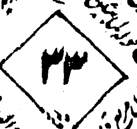
الواقع كما نقل عنهم قلت هم مع ذلك لا ينكرون المربع

القائم الزوايا المتساوي الاضلاع على ما ذكره الشيخ في طبيعيات

الشفاء من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره



بقطريه الى مثلثين قائمي الزاويتين فلزمهم الاعتراف بالمثلث
القائم الزاوية ولا يمكنهم دفعه والثانية ان مربع قطر المربع بحكم العروس
ضعف مربع ضلعه فيكون للقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت
بالتكرير صارت ضعفاً لما تبين في الاصول من ان نسبة المربع الى
المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير ولما لم يكن بين
الواحد والاثنين عدد لم توجد في الاعداد نسبة يكون مثناها
هو الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي
تختص بالمقادير دون الاعداد وهي ما يتحقق بين مقدارين لا يكون
لهما عاد مشترك اي امر يفنيهما باسقاطه عنهما مرة بعد
اخرى ولا يتصور ذلك في الاعداد حيث ينتهي الى الواحد العاد
للجميع فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل على اتصالها
والثالثة ان اوقعنا خطاً مستقيماً كالوتر على زاوية قائمة
يكون كل واحد من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر جذر
خمسين بحكم العروس واذا جزئنا طرف الوتر من احد الجانبين جزءاً
واحداً اوجب ان يجيء الطرف الآخر اقل من واحد اذ لو كان واحداً صار



احد المضلعين ستة والاخر اربعة فيصير الوتر جذر اثنين و
خمسين مع كونه بالحقيقة جذر خمسين فثبت الانقسام والرابعة
ان احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والاخر اثنين كان الوتر اكثر من الثلثة
بشكل العروس واقل من الاربعة بشكل الحماري والخامسة ان
اقليدس برهن في عاشر اولى الاصول ان كل خط يمكن تنصيفه فلو تركب
الخط من اجزاء وترة عدد لزم انقسام الجزء الوسطاني والسادسة انه
بين في ثانية كتاب اقليدس انه يمكن ان ينقسم كل خط بحيث
يكون ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الاخر فلو فرض تركب
الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان احد قسميه اثنين
والاخر واحدا والحاصل من ضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين
اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة التفتازاني
في شرح المقاصد ان برهان بعض هذه الاشكال على ما بينه اقليدس مما ينبني
على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة لكن لا سبيل
الى اثبات الدائرة على القائلين بالجزء لان طريقه ان يتخيل خط مستقيم
متناه يثبت احد طرفيه ويدار حول طرفه الثابت الى ان يعود الى

المفروضة الاول فحصل سطح يحيط به خط مستدير حاصل
من حركة الطرف المتحرك وفي باطنه نقطة هي الطرف الثابت و
جميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية
لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي دير ولا نعني بالدائرة
الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينهض حجة
على مثبتي الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يفيد امكان
المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط
والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك تمتنع الحركة على الوجه
الموصوف لتاديها الى المحال وعلى هذا القياس اثبات الكرة انتهى
قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة وامثالهما بطريق الحركة انما يبتني
على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره وما يعتمد
عليه في العرف من امر الفرجار لا يثبت به الا الدائرة العرفية ولكن
لا ينحصر طريق اثباتها في الحركة بل للفلاسفة طريقان اخران
لا يتوقف شيء منهما على نفي الجزء فان الشيخ في الشفاء والنجاة
لعله اثبت الكرة اولا بطريق مبناه على اثبات الطبيعة

للاجسام وان مقتضاها في البسائط من الاشكال الكرة لاستدارة
تشابه اجزائها بل الكروية على الخصوص كان شان ما لا زاوية له من
الاشكال البيضية والمفرطحية ان يكون فيها اختلاف امتداد عن المركز
وتفاوت في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجب اختلافا
ثم اثبت وجود الدائرة بسبب قطع يحدث او يتوهم في الكرة قال
واصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود الدائرة فانه اذا فرض الشكل
المرئي مستديرا مضرسا كان موضع منه اخفض من موضع
حتى اذا اطبق طرف خط مستقيم على نقطة تفرض وسطا
وعلى نقطة في المحيط استوى عليه في موضع كان اطول ثم اذا اطبق
على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي ينخفض من المحيط كان اقصر
امكن ان يتمم قصره بجزء واحد او اجزاء فان كان زيادة
الجزء لا تسويه بل تزيد عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء و
الا كان لا يتصل به بل يبقى فرجة قليلة فليدس في الفرجة هذا التدبير
بعينه فاذا ذهب الانفراج الى غير النهاية ففي الفرجة انقسام بلا نهاية
وهذا على مذهبهم انتهى كلامه ولاصحاب الاتصال في ابطال رأي

ورأى من ذهب الى تناهى الاجزاء براهين اخرى كثيرة من جهة تركيب المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع المركب من خطوط اربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطره اربعة اجزاء فان تلاقت كان القطر مثل الضلع وان وسع الجزء بينهما وهو مح بالبداهة او الاقل فانقسم ومن جهة الحركات كما تحرك جزئين احدهما فوق احد طرفي اربعة اجزاء والاخر تحت طرفه الاخر وكلاهما فوق طرفي ثلثة اجزاء فانهما يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع ومن جهة المسامتة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان للشمس سمتا بواسطة ذي الظل مع الحد المشترك بين الظل والضوء وحركة الظل اقل من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا تحرك اقل والا لكان ما سامته الشمس دائرة مساوية لمدارها على جسم صغير وقولهم انه لو فرض سطح من اجزاء لا تتجزى لكان الوجه الذي يحاذينا ويره غير الوجه الاخر الذي لا نراه فان الواحد لا يكون مرئيا وغير مرئي في حالة واحدة ولكانت الشمس اذا حاذت احدى جهتيه استنار بها ذلك الوجه

دون الوجه الآخر ومبنى خيال القائلين بالجواهر الفردة على أن

الجسم إن لم تتناه القسمة فيه فيتساوى الجسم الأصغر

كالخردلة والأكبر كالجبل في المقدار لاستوائهما في

عدم نهاية القسمة ويلزم أن يكون مقدار كل منهما غير متناه

ضرورة أن مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه ولم يعلموا أن

الجسم المفرد لا جزء له بالفعل بل بالقوة وعدم النهاية بالقوة

يمكن فيه التفاوت كالمئات والألوف الغير المتناهية وبينهما

من التفاوت ما لا يخفى والحاصل أن ليس لأحدهما أقسام ما

لم يقسما وإذا قسما تساوى كل منهما صاحبه في العدد

فكل واحد من الأقسام التي للخردلة أصغر والتي للجبل أعظم

وهكذا لا إلى النهاية وأما ما قال بعض المحققين في هذا

المقام من أن المقادير الغير المتناهية إذا كانت متساوية أو متزايدة

كان مجموعها غير متناه بالضرورة وأما إذا كانت متناقصة فلا

ألا ترى أن أنصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية بمعنى نصفه

ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل

يحصل منها الا الذراع والجسم اما يقبل الانقسام الى اجزاء

غير متناهية متناقصة مدفوع بما قيل من انه اذا كان هناك

انقسام غير متناهية بالعدد فاذا انضم بعض متناه منها

الى بعض متناه آخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما

فكذا اذا انضم بعض ببعض مرات غير متناهية يحصل

المقدار الغير المتناهي قطعاً وانما ان انضاف الذراع المتداخلة

الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك

الانضاف بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب

يكون متزايدة من الجانب الآخر فيكون المجموع غير متناه مع ان

تلك الاجزاء مما يبطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما

لكونها مترتبة على ما صوّره واضعف الدلائل على ابطال الجزء ما

يبتني على اشكال غير المربع والمتدنث القائم الزاوية مما ينكره

المتكلمون فان وجودها فرع اتصال الجسم كبعض الوجوه

التي ذكرها المحقق الخفري في شرحه لهذا الكتاب من فرض مثلث

متساوي الساقين الذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء

كل من ساقيه ان لا انفراج بين الساقين متصاغرا الى ان يصير
نقطة بخروج واحد وتعدده يصير اصغر وكما في الحواشي الفخرية
من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر
فلك الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا تتجزى ببيان اللزوم ان نفرض
ثلثة خطوط متماسة يكون كل منها مركبا من الجواهر الفردة
يكون الوسطاني قطرا للعرد واحد جانبيه خط اب والاخر جء
فاذا وصلنا بين نقطتي اء بخط اء لكان مارا بالمركز وملاقيا
بالمحيط من الجانبين مع انه مار بثلاث خطوط متصلات فيكون
مركبا من ثلثة اجزاء وهو المط قال السيد المحشي اصل هذا الوجه
ماخوذ من كلام الشيخ في عيون الحكمة والهيات الشفا
حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم
ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا الضلعه وانه
ثم نقل منها وجها آخر على نفي الجزء والعجب ان مبحث الجزء غير
مذكور في الهيات الشفا اساسا فضلا عن ذلك الدليل او غيره
وما يظهر بمراجعة كتب الشيخ كطبعيات الشفاء وغيرها ليس الا

الا انه لو فرضنا سطحا متالفا من اربعة خطوط جوهرية
كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع
بمثل ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء وتماس الخطوط
الجوهرية لا يمكن وقوع خط جوهري في قطر المربع سطحيا اذ كانت
الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام من
المعتزلة وافق الحكماء في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية
الا انه لا يفرق بين القوة والفعل فيأخذ تلك الانقسام حاصلة بالفعل
فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد يستدل
على ابطال مذهبه اولا بالنقض بوجود الجسم المؤلف من اجزاء متناهية
ولو في ضمن جسم اخر اذ الكثرة الا والواحد فيها موجود فاذا اخذ
منها احاد متناهية امكن ان يتركب فيحصل منها حجم لانها
اجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم بتعميم تناهي الاجزاء في
جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام
وحجمه الى حجمها بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة
الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الاحجام والابعاد متناهية كما سيجيء فلو لم يكن اجزاء كل

متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي

وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد النظم و

التاليف لا يوجب كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة

الاحاد الى الاحاد اذ يجوز ان يكون ازدياد الحجم بحسب ازدياد الاجزاء

مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان ازدياد الزاوية على

الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة ليست

محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين

القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة وترها

الى وتر القائمة كذلك بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون نسبة الجسمين من

النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا توجد مثلها

في الاحاد لان نسبتها عددية قطعا واجيب عن الاول بان مجرد

ازدياد الزاوية في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى

بل ذلك مع تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازديادها و

عند هذين الامرين فازدياد الوتر يكون على النسبة المذكورة وهذا

وان كان بحثا على السند الا انه لغرض التنبيه على منشا صحة المعترض و

وعن الثاني بانه لما كانت الجسمان عنده مركبين من الاجزاء التي لا تتجزى فقد وجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون النسبة بينهما عددية فلا تكون صماء فان التفرقة بين الاعداد والمقادير انما هي لوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فاذا كانت المقادير ايضا مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى الواحد فلم يبق الفرق الا ان يكون الوحدات في احدهما ذات وضع وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحاب تناهي الاجزاء اصحاب النظام عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر وانتقال جزء غيره الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناه فارتكبوا القول بالطفرة ثم الزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا على ما لا يتناهى من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزم اصحاب تناهي الاجزاء بتجزية الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد وقطعه جزءا واحدا

تكون القريب بطاء من البعيد فالتزموا ان البطيء يسكن فى
بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء
الرحى عند حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة و
التفكيك وثمّ ما يلزم هؤلاء سكون المتحرك فى لحوق السريع البطيء اذا
تحركا لان السريع اذا قطع جزءا فالبطيء اما ان يقطع جزءا او اقل
او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم عدم اللحوق والانقسام
فتعين سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفكك
الرحى وقالوا للطافة ازمنة التفكك فى الرحى و
السكون فى المتحرك لا يشعر بهما الحس ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة
زمان التفكك والسكون الى زمان اللصوق والحركة
كنسبة فضل اجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة
القطب وكنسبة فضل مسافة السريع على مسافة البطيء يلزم
ان يكون زمان اللصوق والحركة الطف بكثير من زمان التفكك و
السكون بحكم الاربعة المتناسبة فينبغي ان لا يحس باللصوق والحركة اصلا
ولا اقل من ان يكون تارة كذا وتارة بخلافه ثم اعلم ان فى اصل اتصال الجسم

وقبوله الانقسامات الغير المتناهية شكوكا منها ما ذكرنا
من مساواة الخردلة للجبل وكون كل منهما غير متناهي المقدار ومنها
لزوم تغشية وجه الارض بحبة ولا يخفى وهنه وسخافته ومنها انه
لو كانت القسمة تمر بغير نهاية لكان قطع المتحرك المسافة يحتاج الى
نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا فلا يقطع المسافة
ابدا ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الانصاف الغير المتناهية
غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا نهاية وهما
وفرضا لا وجودا وفصلا ومثلها الزمان الذي هو مقدار الحركة
الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة جدا البطيء
جدا اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان الابطأ اسبق
بيان اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما ووصل
الى نقطة كان البطيء فيها اولا قطع البطيء في ذلك الزمان بعدا
اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع السريع
هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر ووصل الى
نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا يتصف في اثناء

الحركة بعد فرد آني من افراد ما فيه الحركة في الخارج قطعاً كما سنحقق

حتى يقال ان المتحرك بحسبه قطع كذا او لم يقطع كذا بناء على ان المتحرك انما يتصف حال الحركة بالتوسط بين

ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحركان بحسب الخارج بالوصول

الى حد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في

زمان الحركة أصلاً تدبر ومنها انه اذا تدحرجت الكرة

على بسيط مستو يكون ملاقاة دائرة منها بخط مستقيم منه

بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط منها

ودفعه بأن يقال مماسة الكرة للبسيط في حال الثبات والسكون

وان كانت بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط

غير قار متدرج الاجزاء وفي كل آن من الآنات وان كان مماستها

بنقطة ولكن الآنات كالنقطة وجودها بالوهم والفرض لا

بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاوز الآنات على تجاوز النقطة

من قبيل المصادرة على المطلوب الاول اذ النزاع فيها كالنزاع في النقطة

اي لا المصادرة بينهما التفاوت ليسير ١٢ منه

فان الحركات والازمنة كالاجرام والابعاد غير مؤلفة مما لا يتجزى

وان سبيل الآن من الزمان بعينه سبيل النقطة الموهومة

معطوف على قوله فان الحركات الخ

من الخط واما ما وقع في الحواشي الفخرية لدفع هذه الشبهة تارة

تارة بان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي تدريجية
لا آنية فلزوم تتالي الآنات والنقاط ثم اذ زوال الانطباق
في زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة اخرى في آن بينهما
زمان ولما استحال الجزء الذي لا يتجزى لا يكون لزوال الانطباق اول
فلم يلزم محذور ثم تارة بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم تتالي النقاط
ثم بل ينعدم نقطة ويتحقق نقطة اخرى وكذا الحكم في منع تتالي
الآنات فكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه
بان الانطباق الاول في آن والثاني في آن آخر بينهما زمان فيتوجه
السوال بانه كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة و
السطح أبينهما تلاق ام بينهما تفارق والتفارق بين البطلان
وان شئت فافرض الكرة من حديد او جسم في غاية الثقل لا
يرتفع عن السطح الا بعائق فرض عدمه واما التلاقي فهو اما
بنقطة او بخط فان كان الثاني لزم الانطباق بين الخط المستدير
والمستقيم وان كان بنقطة والتلاقي النقطي لا يكون الا في
آن فينتقل الكلام بين آن وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا

الآن ويعود الشقوق بعينها من دامر والكل مع وكذا القول

تجاور الآنات كما زعمه المتكلمون فلم يبق منع الا بالاطلاع على

الحق الذي ذكرناه في الجواب واما الثاني فلان تجاور النقاط

واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يكن اجتماعها

في آن واحد فذلك امر مستحيل لاستلزامه انتهاء قسمة المقدار

الى ما لا ينقسم ولو بالقوة كما ذهب اليه محمد بن عبد الكريم الشهرستاني

ولما سياتي من حيث ما يقام عليه البرهان من ان المتجددات

بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعات في وعاء الدهر

المحيط بالزمان وما معه وفيه فتكون النقاط التي كل منها في آن

مجتمعة في الواقع على نعت التجاور ولان تجاور الآنات اللازمة

لها على اي وجه امر مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على الحركة

المنطبقة على المسافة والمنطبق على المتصل بالوحدة لابد ان

يكون متصلا وحدانيا فاذا كان احد المتطابقين مركبا

من الافراد المتشافعة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر

ايضا مركبا منها وقد ثبت اتصال الجسم وعدم تالفه

نالفه من الجواهر الفردة فكذلك حكم ما طابقه من الزمان
والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات
ان كان متناهيا فتنقف القسمة وان كان غير متناه فيرد ما يرد على النظام
وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيا متعينا بالوقوف
عند حد لا يتجاوزه فيصح اتصاف ذلك باللاتناهي اللاتقفي لا باللاتناهي
الكمي فهنا مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود الاطراف
يستدعي محلا غير منقسم كالجزء او ما في حكمه واجيب بمنع استلزام
انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكونها حالة من
حيث القطع والتناهي ومنها شبهة يتوقف انحلالها على تحقيق ماهية الحركة
كما سيجي ان شاء الله تعالى فانتظره مفتشا كاستلزام حصول شيء
غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائه من المسافة
وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاضر منه غير منقسم لعصر الى
عما مضى وما سياتي لعدمهما وامتناع اتصاف الموجود بالمعدوم فاذا
انعدم آن وجد آن آخر منفصل عنه بمثل ما ذكر وليجاب
حركة النقطة بحركة ما هي فيه كخطوط تتالي احياز غير منقسمة

عدم الآن في آن يليه تتالي الآنات المستلزم لتركب المسافة

من غير المنقسمات وكذا حدوث اللاوصول في آن يلي آن الوصول

كاللاانطباق واللامحاذاة وكون الحركة لا اول لحدوثها العدم

حدوثها في آن هو المبدأ ولا في آن آخر بينهما زمان والا لم يكن

ما فرض مبدأ مبدأ وعدم التفاوت في شيء من الحركتين

سرعة وبطوءً اذا اتفقتا في الاخذ والترك لكون كل منهما في

كل آن يفرض من زمانهما في اين فاكوان كل منهما متساوية لاكوان

الآخر ومنها اشكال طفرة الزاوية وهو من اعضل الشبه في هذا

المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على طرف

قطرها من اقطارها احدّ من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما

برهن عليه صاحب كتاب اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة

الاولى ان يقال ان كتاب منسوب و اقليدس بدل من الصاحب ١٢

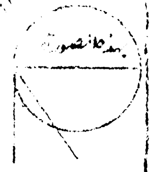
الثالثة منه فاذا فرضنا خطًا منطبقًا على ذلك الخط المماس وتحرك

الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس منه حركة ما فاي قدر تحرك

يحصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة من دون

بين الخط المماس والخط المنطبق المتحرك ١٢

ان يحصل اولا امثالها وهذا هو الطفرة بعينها وبوجه آخر ان الزاوية



ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل

حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضا فمتى تحرك القطر

ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة

بدون ان تصير قائمة لازدياد ما هو زيد مما نقصت به عن القائمة

عليها ولتوجه آخر ان الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة

على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحواد المستقيمة الخطين

فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس

حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية

القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا

فرضنا رجوعه عن ذلك الى موضع التماس مما كان اولا فمن دون بلوغ تلك الزاوية

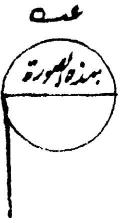
الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى واستصعب

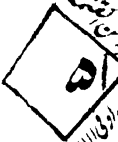
الاذكياء حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في التفصي عنه وجوها غير

سديدة وذكر الاستاذ سيد الحكماء وسند العلماء ما يشفي الغليل

ويروي الغليل من وجهين تركنا احدهما لابتنائه على مقدمات كثيرة

طويلة الاذيال فمن اراد الوقوف عليها فليطلب من بعض كتبه





ذات انفصاله واوجدنا الاخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين لها اعتباران

اعتبار انها سطح واعتبار انها احيطت بمستقيم ومستدير وهي

انما تقع في طريق تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط دون الثاني لان شيئا من الزوايا

المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوي زاوية مختلفة الضلعين وكذلك

بالعكس فانه اذا اطبق الضلع المستقيم من المستقيمة الضلعين على

المستقيم من مختلفتهما فاما ان يقع المستقيم الاخر بين المختلفين او خارجا

عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير فلا تنطبق المستقيمة الضلعين

على شيء من مختلفتهما وبالجملة تختلف حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الضلعين

باستقامتهما معا او كون احدهما مستقيما والاخر مستديرا لكون المستقيم

والمستدير مختلفين بالماهية النوعية وشيء من افراد احد المقدارين

المختلفين بالماهية لا يقع في طريق الحركة في الاخر والمتزايد بحسب

المقدار الخطي بالحركة مثلا لا يساوي في شيء من المراتب

مقدارا ما سطحيا وبالعكس وكذلك المتزايد في السطح

بالحركة لا تبلغ في شيء من حدود الحركة الى مساواة جسم ما

وبالعكس فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذ الحرك ضلعه و

وصار اكبر مما يباع بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة
في القدر بين المبدأ والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون واقعة
في مسلك تلك الحركة والا يمكن ان يبلغ الى مساواة شيء
من افراد النوع الآخر ولا تكون تلك الافراد واقعة في مسلك
تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدأ والمنتهى انتهى اقول الازيدية
وكذا الانقصية يقع بالاشتراك الاسمي او بالحقيقة والمجاز على ما
يتحقق بين مقدارين متشاركين اي مقدارين يكون لهما عاد مشترك
والنسبة بينهما لا محالة تكون عددية يعبر عنها بانسبة احدهما
من الآخر بان يقال هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه
او جزء من الف جزء منه الى غير ذلك وهذه هي التي تقتضي التجانس بين
المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الآخر مع شيء زائد وعلى ما يتحقق
بين مقدارين لا يمكن ان يقال لواحد منهما اي هو من صاحبه وهو
لا يقتضي كون الازيد والانقص لوجه المذكور من نوع واحد بل
قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية ولهذا عرف ارشميدس
الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين مع اختلاف

٥٣

الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول المتوقعة عندهم

واذا تمهد هذا فليس لقائل ان يقول اذا اتصف كل واحد من متفقة

الضلعين ومختلفهما بانها ازيد وانقص من الاخرى فلا بد ان تكون

بحيث يمكن ان تتصف بالمساواة معها اذ الزيادة عبارة عن كون

احد الشيئين مشتملا على مثل الاخر وشيء به يزيد عليه لانا نقول

قد المحال انه يمكن ان يصير مقدار ما اعظم من الاعظم بلا ان يصير مساويا

له كما اذا فرضنا درجة واحدة من الدائرة تتحرك بحركة الفرجار

الى ان تبلغ نصف الدور فتصير اعظم من القطر مع انها كانت

اصغر منه بدون ان تصير في الوصول الى شيء من حدود الحركة

مساوية له فاعرفه فانه دقيق حقيق بالتحقيق واعلم ان ما ذكرناه

وان كان مخالفا لما عليه المحدثون من ان بين الخط المستقيم والخط

المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة التي ليست تحديبا لها على

نسق واحد لا توجد نسبة اصلا لا الصمية ولا العددية ولكن القدماء

ومنهم ارشميدس على ان بينها يتحقق النسبة ولكن لا مطلقا بل الصمية

توجد فيتصف بالمفاوتة مفاوتة صمية دون المساواة وسائر

سائر النسب العددية وما يقال من ان النسبة نوع للاتفاق

والتجانس فيكون المراد منها العددية فقط دون الصمية **فصل**

في اثبات الهيولى اي جوهر ليس في نفسه واحداً بالاتصال ولا

منفصلاً بالانفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري

فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولوية

ومسماها اي امر يقبل الاتصال والانفصال الذين يطرآن في الحس على

انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي اجسام ويقبل الهيئات النطفية

والحيوانية والطينية والرمادية وغير ذلك وذلك الامر هو المسمى بالمادة

او الهيولى او الشيئية على اختلاف العبارات ووجودها على حسب

هذا المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطين ثم خلق الابن

من نطفة ابيه فلا يخلو اما ان يكون الطين باقياً طيناً او النطفة باقية

نطفة وهو حيوان او انسان حتى يكون في حالة واحدة طيناً وحيواناً

او نطفة وجسد انسان وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها

حتى لم يبق منها شيء اصلاً وكذا الطين ثم حصل انسان او حيوان فح

ما صار النطفة انساناً وما خلق الحيوان من الطين بل خلق شيء

آخر بطل بالكلية وهذا شيء آخر حصل جديدًا بجميع اجزائه

وإمّا أن يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيأة النطفيّة

او الطينيّة بطلت عنه تلك الهيأة وحصلت فيه هيأة

انسان او هيأة حيوان والقسمان الاولان باطلان لا نعتقدهما

الكافة لان كل من ذرع [illegible] لتنبت منه شيء او تزوج ليكون له

ولد [illegible] بين [illegible] من ماءه

وان [illegible] لا يلتفت اليه [illegible] فظهر ان

من حيث المفهوم المذكور [illegible] فانما النزاع في

ان ذلك الامر اجزاء لا تتجزى اصلًا او ما في حكمها مما ينقسم في

جهة او في جهتين متناهية او غير متناهية كما ذهب اليه المتكلمون او اجسام

صغار صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج كما هو مذهب ذي مقراطيس

او بعض الجسم [illegible] جسم كما هو رأي جماعة من الاقدمين او امر

[illegible] من المشائين فمادة الاجسام عنده

اصح المذاهب الثلاثة الاول واحدة بالشخص كثيرة

[illegible] على بطلان هذه الآراء

الآراء تفقوا على ان ما يقبل الانفصال او الاتصال في الاجسام
شيء واحد بالشخص لا كثرة له في حد ذاته بحسب نفس الامر
محفوظ الوجود في حالتي الانفصال والاتصال وهو المعنى
الاول عنده هم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم الذي
هو جنس الانواع الطبيعية بوجه ما هية مركبة من جنس هو الجوهر
وفصل هو مفهوم قولنا ممتد في الجهات الثلث وانما وقع الاختلاف
في ان الجسم بالمعنى المذكور هل هو بسيط في الخارج او مركب فيه
من مادة وصورة تحاذيان جنسه وفصله وعلى تقدير تركيبه هل
هو مركب من جوهر وعرض او من جوهرين فالاول ما ذهب
اليه افلاطون الالهي على ما هو المشهور ومن سبقه وتبعهم
الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني ما اختاره في التلويحات
والثالث مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي نصر و
ابي علي ويتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم بما هو
جسم اذا طرء عليه الانفصال اما ان لا ينعدم عن اصل حقيقته شيء
ينعدم وعلى تقدير الانعدام اهو عرض او جوهر فهذا تحرير محل النزاع

الفلاسفة واختار المص مذهب المشائين فقال كل جسم طبعي
مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر معنى حلول
الشيء في الشيء على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه هو
بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا اجود مما قيل في تعريفه بحيث لا يرد عليه
شيء مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث
يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون
الاعراض والصور الحالة في محل واحد بعضها حالا في بعض وينتقض
بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول الشيء في الشيء عبارة
عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة
الى الآخر تحقيقا او تقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول الاطراف
في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم ويختل
طرده بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول تارة بنفي وجود
الاطراف وتارة بتخصيص المعرف بالحلول السرياني وتارة بان
الاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى
النقطة مثلا اشارة الى الخط الذي هي طرفه واكتفى باتحاد

باتحاد الاشارتين من غير حاجة الى السريان ويلزم على هذا ان يكون
المكان حالاً في المتمكن اذ الاشارة الى المكان اشارة الى طرف
المتمكن لاتحادهما وضعاً والاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف
كما ذكر هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم
الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي واما اذا كان
البعد المجرد عن المادة فالنقض وارد على اي تقدير اللهم الا ان يقال
المراد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ان يكونا
متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تمايزهما فيها وبهذا
يخرج الجواب عن النقض بالاطراف المتداخلة ومنهم من فسر الحلول
بالاختصاص الناعت فاعترض عليه بانه ان اريد بالناعت ما يصح
بسببه حمل النعت على المنعوت به مواطاة فلا يصدق على
شيء من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل
على المحل فيرد عليه اختصاص الكوكب بفلكه وبالعكس وكذا
المال بصاحبه والجسم بمكانه بل المعروض بعارضه وما اجاب به
عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلي

وغيره محل تامل وقد يقال المراد بالناعت ما يمكن ان يشتق
منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان المتمكن مشتق من المكان
بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا في اشباه ذلك
اقول وفي هذا نظر ان لا يكون السواد مثلا حالا في الجسم بل الاسودية
وفساده ظاهر ثم لا يخفى ان تصحيح الاختصاص الذي هو للنعت
بالنسبة الى المنعوت بوجه ممتاز عن غيره بالمعنى الذي هو ما في المقصد
وان لم يكن ماهية معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه يعتد به وقد
عرف الحلول بتعريفات اخر ليس شيء منها خاليا عن الخلل و
دفع بعضها بما لا يتم امور مخالفة لظاهر الامر والتطويل في ذلك
لا يؤدي الى كثير طائل ويسمى المحل المقوم الاول والحال

الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة

اى اثبات الهيولى ١٢

للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا اذا
قسمت الجسم الى الاجزاء المقدارية قسمة انفكاكية تحدث كثرة
بالفعل في الخارج لا يخرج جزئياتها منه الى الفعل الا متناهية العدد
منقسمة بالامكان لا الى نهاية على ما يراه جمهور الحكماء و

وهي منقسمة الى الكسر والقطع ووهمية جزئية تحدث

كثرة في التوهم كذلك وعقلية كلية تستوجب جملة

الاجزاء الممكنة الانفراض ثلاثتها في ملاحظة العقل

ملاحظة اجمالية بسيطة واما القسمة التي هي بسبب من

عرضين مختلفين سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين

كما في حصول مماستين او محاذاتين في جسم واحد فبعضهم

الحقها بالضرب الاول منها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل والحق

ان اختلاف العرضين ليس مبدأ للانفصال الخارجي بل يستلزم

ضرورة

حكم العقل بالاثنينية المعروض لهما بحسب حالة خارجية هي عروضهما

في الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع فلا بأس بعدها نحوا آخر

من القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بانحائها انما تطرأ

على الجسم بعد عروض المقدار اي الجسمية التعليمية التي بحسبها

يصير الجسم ذا مساحة متناهية او غير متناهية الا ان القسمة

بكسر الميم پيمودن واندازه كردن ١٢

الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها وتجتمع معها

وليس لنفس المقدار التعليمي تهيؤ لقبولها بل شيئيته

واعلم انه فهي بالحقيقة من عوارض المادة سواء كانت

ابسط من الجسم ونفسه كما اشرنا اليه سابقا من ان ما يصدق

عليه مفهوم المادة مما لا نزاع فيه لاحد والوهمية الجزئية الملحقة

لكونه ذا كمية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته

وان كانت نفس ذاته مما يحتاج الى المادة مطلقا لا

في كونه منقسما واما الفرضية العقلية فانها وان لحقت

المقدار العقلي لكن منشأ عروضها له كونه حاملا لمطلق

الاستعداد مع قطع النظر عن مراتب تعينها المقدارية

فهي بالحقيقة تعرض الجوهر الجسمي لذاته والاجسام بما هي اجسام

لا تتفاوت في صحة قبولها لانحاء الانقسام الفكي لانها لا تخرج عن

كونها جسما مطلقا كما سياتي بيانه ولفظ القبول

يطلق بالاشتراك الصناعي على معنيين احدهما مطلق الاتصاف

بامر سواء كان وجود الموصوف مقدما على وجود الصفة بالزمان

اولا والثاني الانفعال التجددي ويقال له القوة والاستعداد

ايضا وهو عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم تحصل له بعد

نعم مع وجود حالة يحصل بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى لا

يجامع الفعلية والحصول في شيء بل اذا طرء وعليه تلك الصفة

بطل هذا المعنى والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان عرض لهما

تقابل التضايف باعتبار بخلاف المعنى الاول وهو ايقاع من القابل

مع المقبول لا ينافي ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القبول وقت كونه

او من حيث هو قابل يجب وجود المقبول بل المدعي ان ذات القابل

حصول للمقبول فيها يجب ان يكون بحالة وكلام في ... و

وكذا ان القبول بمعنى الاستعداد ... الفعل ... بينهما تقابل

التقابل بما هو قابل لا يجامع المقبول ... الوجه ...

التقابل هنا حقيقي ... الذات ...

متشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل وقد يطلق

عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة وغنية الوجود والعدم

سلباً تحصيلياً حين تحصل احدهما من جانب العلة بالنظر الى

الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلاً بحسب الملاحظة الذهنية

الى ماهية ووجود يحكم بان الوجود ليس ثابتاً للماهية

من حيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متاخرة عن تلك

المرتبة نحوا ما من التاخر وان كانت محفوظة بالوجود في نفس الامر

كالابداعيات (اي المجردات) فانها لم يسبقها الامكان بمعنى القوة

الاستعدادية التي لا تجتمع مع وجود الشيء والامكان الذي

يعرض لها ولغيرها من الفاسدات وهو قسيم ضرورة الوجود

والعدم غير منفك عنها (اي الممكنات) حين وجودها لكن كل واحد

من مفهومي القوة والامكان الذاتي والاستعدادي

مع الفعلية التي بازائه يوجب اختلاف جهتين سواء

كانتا بحسب التحليل الذهني او بحسب الانقسام الخارجي

وسياتي زيادة تفصيل ولفظ الاتصال يدل بالاشتراك

على معان بعضها صفة لشيء لا بقياسه الى غيره وبعضها

صفة لشيء بقياسه الى غيره اما ما هو صفة حقيقية فهو اثنان

احدهما كون الشيء في حد ذاته ومرتبة ماهيته صالحا لان ينتزع منه

الامتدادات الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل للجوهر وثابت

الجسم في حد نفسه اذ هو في تلك المرتبة مصداق الحمل لمتصل والممتد مع

مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله وامتداده

نفس متصليته وممتديته لا امر يقوم به فيصير منشأً

لصدق المتصل عليه ومصداقاً له سواء كان الجسم مجرد الصورة

الجوهرية او مركباً منها ومن جوهر آخر على الخلاف رأي افلاطون وارسطاطاليس

والدليل على ان الاسم المتصل بهذا المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام

الشيخ في فصل من فصول الهيات الشفاء معقود لبيان ان المقادير

اعراض بهذه العبارة واما الكميات المتصلة فهي مقادير الابعاد

واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى

الصورة لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلاً لامكن فيه

فرض شيء دون شيء ولكان قابلاً للقسمة الى الاجزاء المقدارية

فيكون نوعاً من الكم لان هذا المعنى يعرض للكم المتصل

لذاته ولغيره بواسطته لانا نقول لا نسلم ان مجرد امتداد الجسم في ذاته

يساوق قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما يصح

ذلك بعد عروض المقدار له اذ ما لم يتعين ذهاب امتداداته فيه لم يمكن

فرض جزء معين دون جزء معين والجسم في مرتبة ذاته ممتد

في الابعاد من دون تعين امتداده وتقدير انبساطه لان ذلك
المعنى انما يحصل له في مرتبة متأخرة عن ذاته بذاته قال الشيخ في
التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فمعناه جزء من مقدار
الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزءاً ولا كلاً ومثاله
في المنفصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام فمعناه
اثنان من جملة خمسة اعداد عرضت للجسم الجسم بما هو جسم
ليس بواحد ولا كثير وثانيهما كون الشيء بحيث يوجد بين اجزائه
بعد فرض وقوعها حدود مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق
على فصل الكم ومن خواصه قبول الانقسام بغير نهاية واما الآخر
فهو ايضا معنيان احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار آخر سواء
كانا موجودين او موهومين ويقال لذلك المقدار انه متصل
بالثاني بهذا المعنى والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقال
لذلك الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض
الكم المنفصل مطلقا او من جهة ما هو ذو كمية كاتصال خطي الزاوية
واتصال الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرباطات و

والرباطات بالعظام وبالجملة كل مماس يكون عسر القبول

لمقابل المماسة واذا تقرر ما ذكرناه من شرح الالفاظ الثلثة

فنقول لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل

لكونهما متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك

لا يجتمع المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له

من حيث هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة

لا يمكن كونها مبدأ لهذين الامرين الا بجهتين مختلفتين

واذا اعيد الكلام الى مبدأ تينك الجهتين ينتهي

بالاخرة الى جهتين في حقيقة الذات فيلزم تركبها من جزء به يكون

بالقوة ومن جزء آخر به يكون بالفعل فقصارى امر من اراد ان

يكثر ذات الجسم بما هو جسم ان يثبت له في حد ذاته حيثيتي الفعل

والقبول بالمعنى الاخير ولهذا المعنى قال المصنف بعض الاجسام

القابلة للانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا يعني

ان الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون متصلا قبلية

زمانية والدليل عليه قوله والا اي وان لم يكن شيء مما يقبل

الانقسام من الاجسام التي تليناً كالماء والنار قبل الانفصال

متصلاً حقيقياً كما انه متصل حسيّ لزم الجزء الذي لا يتجزى

اوما في حكمه من الخط والسطح الجوهريين وستعلم من كلام

ابطالهما بمثل ما مرّ وبيان اللزوم انّ كلّ كثرةٍ بالفعل يجب انتهاؤ

الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل فانقسام الجسم القابل للانفصال

الذي كل واحدٍ منها غير مشتملٍ على كثرةٍ وانقسامٍ بالفعل لو لم تكن

متصلات جسمية في حدود انفسها لزم احد الامور الثلثة

وهذه المتصلات لما كانت من نوع الاجسام القابلة للانفكاك

التي ذابيا فلم تكن مما لا يقبل الانفصال الخارجي بل تكون قابلة

له فثبت ان بعض ما يقبل الانفصال الخارجي كان قبل

قبوله متصلاً واحداً فبعض ما يقبل الانفصال قبولاً بالمعنى الاول

يقبله قبولاً بالمعنى الثاني وهذا ما ادعيناه وههنا بحث

وهو ان الذي ثبت بالبرهان ليس الا ان الماء مثلاً اما

متصلٌ واحدٌ او مشتملٌ على متصلٍ واحدٍ لئلا يلزم تركيبه من

الجزء الذي لا يتجزى او ما في حكمه مما لا ينقسم الا في جهة او في جهتين قلنا

قلنا نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام
الصغار القابلة للانقسام في الجهات وهما وفرضا وليس
شيء منها قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب
ديمقراطيس من ان مبادي الاجسام اجسام صغار
صلبة قابلة للقسمة الذهنية دون الخارجية فهي وان كانت
متصلة في نفسها منفصلا كل منها عن الآخر لكنها
غير قابلة لطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع ان
مدار اثبات الهيولى بهذا الوجه على طريان شيء منهما على ذات
الجسم كما مرت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال
الاجسام الديمقراطيسية بان كلا من القسمة الوهمية
او الفرضية او التي باختلاف عرضين قارين او غير قارين
يحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في
الماهية والافراد المتماثلة متشابهة في الاحكام بحسب
نفس الماهية فما يصح على فرد من افراد حقيقة واحدة
يصح على جميعها وان منع عنه مانع خارجي فهو غير قادح في جواز

وقوعها نظراً الى نفس الذات من حيث هي هي فاتصاف تلك الاجسام
بالانفصال يستلزم جواز اتصاف اجزائها المتصلة بالانفصال لماهيتها
والتحام اجزائها المتصلة يستلزم جواز اتصاف تلك الاجسام بالالتحام
كذلك وان صدّها عن الفصل والوصل صادّ لاحق وعاق
عنهما عائق خارج فهو لا يوجب استنكاف حقيقتها عنها فاذن
انفصال كل من تلك الاجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية
وانفصال كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما عليهما
وهذا هو تقرير البرهان المنتهض على ابطال هذا المذهب ومما يجب
ان يعلم ان الحجة المذكورة لا تبتني على كون تلك الاجسام
متحدة الماهية كما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب
على ما نقل منه حتى قيل ان القياس ح جدلي اذ على تقدير كون
الاجسام المذكورة متخالفة الانواع ليس منشأ تخالفها
النوعي هو الصورة الامتدادية لانها نوع واحد كما سيأتي بل صورة
اخرى نوعية والمقص اثبات ان الطبيعة الامتدادية بما
هي هي لا تأبى الانفصال والاتصال وهو المحوج الى المادة ومع قطع النظر عن

عن هذا النظر وجسم مفرد منها يؤدي الى المدّ ولا حاجة الى
اخذ كونه مماثلا لجسم آخر منها فان اشتراك اجزائه المقدارية
معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه
وبالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الآخر ومجموعهما
منفصل عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما
بغيرهما تحقيقا لمعنى اشتراك الكل وجزئه في نوع واحد واعترض
عليه بان ههنا مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبله
الاجسام الديمقراطيسية ليس الا انفصالا خلقيا واتصالا
فطريا فالقبول ههنا بمعنى مطلق الموصوفية في بدء الامر ولا يمكن
ان يقاس عليه استعداد طريان الانفصال والاتصال فان مقتضى
كون كل واحد من افراد الطبيعة النوعية مماثلا لسائر
الافراد بحسب الماهية ليس الا كون الاتصال الفطري لها بدلا عن
الانفصال اي الانفصال الفطري لها بدلا عن الاتصال امكانا ذاتيا او سابقا على الخلقة
امكانا استعداديا لطريان الانفصال والاتصال في الخارج ومنشأ تمام البرهان
على اثبات الهيولى هذا دون ذلك وتوضيحه ان القسمة الانفكاكية عند

المشائين الى زوال جوهر ممتد وحدوث جوهرين ممتدين و
هذا هو المحوج الى الهيولى الاولى كما علمت وبمجرد امكان القسمة امكانا ذاتيا
فطريا لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال اى ما هو متصل
بذاته وكذلك بمجرد كون الشيء متصلا بنفسه من دون دخل شئ
هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجوده حامل سوى ذاته كما
ان امكان العدم وكذلك حصول الوجود في المجردات لا يقتضي ان يكون
لها قوابل سوى ذاتها المجردة بل المحوج الى القابل استعداد العدم
او الوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين المعنيين فان امكان
الشيء بمعنى الاستعداد له لا يجامع حصوله فله قابل آخر غير ذاته بخلاف
امكان شيء بالمعنى الآخر فانه لا يابى الاجتماع معه واللااجتماع اصلا فلا يحتاج
فيه الى قابل لذلك الشيء غير ذاته وقد اجاب عنه بعض الاعاظم بان
قبول القسمة الوهمية مساوق لامكان القسمة الانفكاكية بالنظر الى
نفس طبيعة الامتداد وان منع عنها مانع لازم او غير لازم كالصورة النوعية
للفلك والصلابة والصغر في بعض الاجسام اذ لو امتنع الانفكاك الخارجي على الجوهر
الامتدادي لذاته لكان فرض الانقسام فيه من الاوهام الاختراعية ولم يكن من قبيل

فرق بين فرض الانقسام فيه وبين فرضه في المجردات ولا شك ان

الانقسام الوهمي من المعاني الانتزاعية خصوصاً اذا كان منشأه

اختلاف عرضين حالين فيه اقول هذا مفروض بالذات فانه عندهم

متصل قابل للانقسام الوهمي غير قابل للانقسام الخارجي وايضاً توهم

القسمة لا يوجب تجويز وقوعها في الخارج وتجويز العقل وقوع شيء

لا ينافي امكان وقوعه فربما جوز العقل تحقق شيء في بادي النظر

ثم اقيم البرهان على خلافه وان لم يكن امر ممتد قابلا للانفكاك بحسب

في الخارج لا يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم القسمة

المجردات الذي لا امتداد له ولا وضع له لا مجال للوهم ان يتوهم فيه

شيئا دون شيء ويمكن ان يقع في ابطال هذا المذهب ان كل واحد

من تلك الاجسام لو كان بسيطا اي يكون له طبيعة واحدة

كان كري الشكل لما سيجيء من ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكرة

ولو كان كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام لان

ملاقاة الكرات بعضها مع بعض لظواهرها انما هي بالنقطة فيكون

ذلك قولا بالخلاء وهو محال كما ستعرف وان لم يكن بسيطا

بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا واحدا

هف ولا نثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان يطرأ

عليه الانفصال في الخارج فيقول ويلزم من هذا اثبات الهيولى

في الاجسام كلها وبين الملازمة بقوله لان ذلك المتصل قابل

للانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار

اي الجسم التعليمي واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه فرض ابعاد

ثلثة متقاطعة بالقوائم واتصاله غير اتصال الجوهر الممتد فعلى هذا

يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر والآخر عرض متحدان في

الوضع والاشارة ولا يخفى سخافته وقيل للصورة الجسمية اتصال بالعرض بتبعية

اتصال الجسم التعليمي وفيه انك قد علمت ان الجسم في مرتبة ماهيته متصل

وفصله ليس الا مفهوم قولنا قابل للابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل هو

مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق الجسم وفيه ان هذه الابعاد ليست

موجودة في الجسم بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل و

قيل في الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات والى

مقدارها بالعرض وفيه اما ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين الامتداد

امتداد الجسم فيتحدد بانبساطه فيلزم ان لايكون من مقولة الكم

واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين ما امتداداتها مع الحيثية

المذكورة فكان له اتصال الا باعتبار امر خارج عنه بل بسبب اشتماله

على الصورة الجسمية وهذا هو الذي اختاره المحققون ويوافقه

كلام الشيخ في الشفاء والتعليقات وكلام بهمنيار في التحصيل

وتوضيحه ما افاده بعضهم من انه ليس في الجسم الا ممتد واحد

في الجهات فاذا اعتبر ذلك الممتد في الجهات على الاطلاق بدون تعين امتداد

تعينا مقداريا متنوع كان مقدارا مطلقا او مقدارا مخصوصا فكان

بهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا واورد عليه انه

لزم ان لايكون الجسم التعليمي عرضا بل يكون مركبا من جوهر

هو الجسمية وعرض هو تعين الامتداد وما اجاب عنه

بعض المحققين وحاصله ان المفهوم المركب من الجوهر [illegible]

والعرض وان لم يكن عرضا اذ لايكون له محل اصلا ولكن المركب

بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا واحدا
هف ولما ثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان يطرأ
عليه الانفصال في الخارج فيقول ويلزم من هذا اثبات الهيولى
في الاجسام كلها وبين الملازمة بقوله لان ذلك المتصل قابل
للانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار
اي الجسم التعليمي واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه فرض ابعاد
ثلثة متقاطعة بالقوائم وانما له غير اتصال الجوهر الممتد فعلى هذا
يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر والاخر عرض متحدان في
الوضع والاشارة ولا يخفى سخافته وقيل للصورة الجسمية اتصال بالعرض بتبعية
اتصال الجسم التعليمي وفيه انك قد علمت ان الجسم في مرتبة ماهيته متصل
وفصله ليس الا مفهوم قولنا قابل للابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل هو
مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق للجسم وفيه ان هذه الابعاد ليست
موجودة في الجسم بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل و
قيل في الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات والى
مقدارها بالعرض فح اما ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين الامتداد

امتداد الجسم تحدد انبساطه فيلزم ان لا يكون من مقولة الكم

واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين ما متادا لهما مع الحيثية

المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه بل بسبب اشتماله

على الصورة الجسمية وهذا هو الذي اختاره المحققون ويوافقه

كلام الشيخ في الشفاء والتعليقات وكلام بهمنيار في التحصيل

وتوضيحه ما افاده بعضهم من انه ليس في الجسم الا ممتد واحد

في الجهات فاذا اعتبر ذلك الممتد في الجهات على الاطلاق بدون تعين امتداد

تعينا مقداريا متنوعا كان مقدارا مطلقا او مقدارا مخصوصا فكان

بهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا واورد عليه انه

لزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا بل يكون مركبا من جوهر

هو الجسمية وعرض هو تعين الامتداد وما اجاب عنه

بعض المحققين وحاصله ان المفهوم المركب من الجوهر عنا يقه

والعرض وان لم يكن جزئيا اذ لا يكون له محل اصلا ولكن المركب

من معنى الجوهر عند مثبتي الهيولى حيث اخذ والموضوع في

تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه

تعريف العرض اذ لا خفاء في ان المجموع المركب من الصورة

وحيثيتها العرضية مندرج تحت تعريف العرض فان الهيولى

وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعا لاحتياجها في التقوم

اليها لكنها انما تكون موضوعا بالنسبة الى المجموع المركب منها و

من العرض لعدم احتياجها الى المجموع من حيث هو مجموع

فليس بشيء لان اصل الاشكال هو ان الجسم التعليمي لو كان مركبا

من جوهر وعرض لم يكن جوهرا ولا عرضا اذ لا يكون ح موجودا

حقيقيا له وحدة حقيقية بل ما اعتباريا له وحدة اعتبارية

فلا يكون من اقسام شيء منهما اذ الوحدة في التقسيم معتبرة على ما

بين في موضعه وبما ذكره لا يندفع هذا او الصورة للمستلزمة

للمقدار او معنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع

الاتصال والانفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزمه يجب وجوده

مع القبول اذ لو لم يكن سلبا محضا ولا انفصال اما ان يكون وجوديا ان

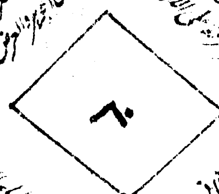
الانفكاك عبارة عن حدوث متصلين او عدم ملكة الانفكاك عبارة عن زوال
الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا فتعين ان يكون القابل
معنى آخر وهو المعني بالهيولى اعلم ان اصحاب المعلم الاول في اثبات الهيولى التي هي
احد جزئي الجسم الجوهري على زعمهم حججا الاولى ما ذكره المصنف وتحريرها انه
لاشك ان في الجسم جوهرا متصلا في نفسه او مستلزما لامر متصل في
نفسه هو المقدار وعلى كل من التقديرين لاشك ان في الجسم شيئا
يقبل الاتصال والانفصال فنقول هذان الامران اي
الذي هو متصل في ذاته او متصل باتصال لازم والذي يقبل
الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين بحسب الخارج اذ لو كان المتصل
او المستلزم للاتصال الذي هو الجوهر الممتد بعينه قابلا للاتصال
والانفصال لزم ان يقبل الشيء نفسه او المثلين احدهما لازم
والآخر عارض وذلك حين طريان الاتصال ويقبل ضده او عدمه
او ضد لازمه او عدم لازمه وذلك حين طريان الانفصال واللوازم
باسرها باطلة فكذا المقدم فالقابل للاتصال والانفصال في
الجسم شيء غير المقدار الذي هو متصل لذاته وغير الجوهر المتصل سواء كان
متصلا بذاته او بلازمه الذي هو المقدار على اختلاف القولين بل القابل
معنى آخر هو المراد من الهيولى الاولى وتلخيصها بعدما تمهد ان الجسم
من حيث هو جسم لا يقبل الاتصال تاما على نمط الشكل الثاني ان الجسم
قابل للانفصال وليس الاتصال نفسه بقابل للانفصال فليس الجسم

هو الاتصال نفسه واذا لم يكن الاتصال خارجا عن حقيقة
الجسم ولا كل حقيقته فهو جزء الجسم فلله جزء آخر يقبل الانفصال والاتصال
وذلك الجزء لا محالة جوهر محل للجوهر الممتد بذاته فهو الهيولى اما كونه
جوهرا فلبقائه في حالتي الاتصال والانفصال وتوارد الصور عليه ولو كان عرضا
يلزم من بقائه بقاء جوهر معه هو موضوعه وعلى التقديرين يلزم
بقاء جوهر سواء بقي معه عرض او لم يبق وهو المطلوب واما كونه محلا للجوهر
الممتد فلا اتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية
لان الصورة الجسمية تصير واسطة لاتصافه بذينك المعنيين بل ان
اتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية عين اتصافه
بالصورة الواحدة والصور الكثيرة اذ المعنى بالوحدة الاتصالية
والكثرة الانفصالية هو الصورة الواحدة والصور المتعددة لا غير
كما سبقت الاشارة اليه من ان الاتصال عين حقيقة الممتد بذاته
واذا كانت الصورة الممتدة بنفسها نعتا لجوهر فالجوهر المنعوت يكون محلا لها
وفي هذه الحجة ابحاث البحث الاول ان بناءها على ثبوت الاتصال الذي
هو معنى الممتد الجوهري ونحن لا نم في الجسم الا الاتصال الذي قيل انه
من فصول الكم وما سواه فمم وما قيل من انك اذا اشكلت الشمعة
باشكال مختلفة تغير ابعاده مع بقاء اتصال واحد فغير مسلم
فان الشمعة المتبدلة الاشكال لا تخ عن تفرق اتصال وتوصل افتراق
فالمطولة منها اذا جعلت مستديرة يجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة

والمدورة اذا جعلت مستطيلة يفترق عنها اجزاء كانت متصلة
فاتصال واحد مستمر مع تفرق الاتصالات وتقطع الامتدادات كيف
يكون صحيحا البحث الثاني ان الاتصال الذي يبطله الانفصال ثم يعود
مثله بعد زوال الانفصال لاشك في عرضيته فان الجسم عنه توارد
الانفصال والاتصال عليه باق بماهيته ونوعيته لا يتغير فيه جواب ما هو
وكل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو عن شيء فهو عرض فالاتصال الذي
يبطل بالانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم امتدادا جوهريا هو الصورة
الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار التعليمي والامتداد من حيث ماهية
الامتداد حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية
والعرضية فاذا ثبت عرضية بعض افرادها عندكم على ما ذكرتم من حديث
تبدل اشكال الشمعة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع وهذه
الابحاث الثلثة في الحقيقة ترجع الى نفي الصورة الممتدة الجوهرية كما هو
مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات واجيب من قبل المشائين
اما عن الاول فبان الجسم من حيث هو جسم لا يتصور بدون قابليته
للابعاد الثلثة على نعت الاتصال وهذا احد وجهيها ولو لم يكن متصلا
في مرتبة ذاته لم يصح قبوله للمقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية
حد ذات پیوسته است که اگر گسسته بودی قابل ابعاد نبودی
والحاصل ان نفس ذات الجسمية بما هي هي لو لم تكن متصلة في مرتبة
جوهر الحقيقة بل كان اتصالها من قبل العارض كانت بحسب الوجود

٧٩

اما من المجردات عن الجهات والابعاد واما مناقشة الذات من الجواهر
الفردة متناهية او غير متناهية ثم يعرضها التعلق بالاحياز والجهات
ويلحقها الاتصال وقبول الانقسام لا الى نهاية في مرتبة ثانية وكلاهما
باطلان فقابليته للابعاد انما تتصور اذا كان متصلا بالذات وما
يثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فثبت الاتصال الجوهري اقول فيه نظر
وله جواب اما النظر فهو ان هذا الكلام انما يتم لو ثبت امتناع
تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تمام عند من جوز تركب الجسم من جوهر و
عرض هو الامتداد فالامتداد وان كان حاصلا في حد حقيقة الجسم
لكن لا يلزم على هذا المذهب كونه جوهرا لا يقال نحن نجري الكلام في الجزء الاخر
للجسم عندهم فيلزم كونه متصلا جوهريا كما لا يخفى على المتامل لانا نقول
هذا بعينه منقوض بالهيولى التي اثبتم فان الهيولى عندكم وان كانت
متصلة باتصال يحصل لها من قبل الصورة لكنها في حد ذاتها ليست متصلة
ولا منفصلة فليكن الجسم وجزؤه ايضا كذلك واما قولكم لو
لم يكن الجسم في حد ذاته متصلا يلزم ان يكون اجزاء لا تتجزى كما
يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التجرد عن
الاحياز فجوابه ان عدم اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله
في ذاته ولا خلوه عن الاتصال والانفصال بحسب الواقع وانما يلزم ذلك
حتى يلزم التجرد عن الاحياز والابعاد والجهات ١٢
اللزوم من عدم اتصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع بل يجوز ان
يكون الجسم ح اما متصلا باتصال عارض ومنفصلا بانفصال كذلك



حتى لا يلزم خلوه عنهما كالهيولى فانها عندكم في ذاتها لا متصلة ولا
منفصلة مع عدم خلوها عن الحالتين في الواقع فقد ظهر ان قابلية
الابعاد وصلوحها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في حد ذاته
واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال ولا الانفصال
من قبل نفس ذاتها بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواحدة
او المتعددة لكن لا يلزم شئ من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في
نفس الامر متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقا عندهم بخلاف
الجسم القياسي الى عارضه فان له مرتبة وجود يتحقق في نفس الامر
فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز
والابعاد في نفس الامر وان لم يكن منشاء ذلك حيثية نفس
ذاتها فجوهرية الاتصال وتقوم الهيولى به يوجب ان لا يكون للهيولى
مرتبة في نفس الامر تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد وغير
ذلك واما لو كان عرضا فالمحالات التي تحذو فيها لازمة غير مندفعة
كما لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة وعن الثاني بان بقاء الجسم بنوعيته
في حالتي الاتصال والانفصال لا ينافي كونه متصلا جوهريا انما
يلزم المنافاة لو بقي تشخصه في تينك الحالتين وليس كذلك و
اما القول بان كل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو فهو عرض فانما
يصح لو لم يتغير بتغيره اشخاص الجوهر واما اذا تبدلت الاشخاص
بتبدل ذلك الشئ فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار الطبيعة نوعية

وحفظها بتوارد الاشخاص لا ينافي جوهرية تلك الاشخاص و
عن الثالث بانا لا نم ان مطلق الامتداد او الاتصال مفهوم واحد
وطبيعة واحدة بل ههنا اشتراك لفظي لا غير يطلق تارة على
مفهوم جوهري واخرى على مفهوم عرضي البحث الرابع ذهب ان
الجسم ليس من اتصال جوهري لكنه هو المقدار لا غير وليس في
الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سميتموه مادة
ولا يجري قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال
هو الاتصال العارض لا الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كما مر قد
يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء
كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او
يتصور الجسم المتصل الواحد اجزاء وهمية فيقال عليها انها متصلة
بعضها ببعض ويكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او
غير قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الاخر ولا شك في عرضية
الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصلح ان يكون
جزء الامر جوهري محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي
ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح خاص لا يفهمه الكافة من لفظ الاتصال
وهو الممتد الجوهري على اصطلاحهم فلقائل ان يقول الاتصال بالمعنى الثاني
نفس الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابله الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال
بالمعنى الاول وهما يتعاقبان عليه مع بقائه بعينه في الحالتين واما ما يقال ان الممتد

شئ له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس بشئ
فان هذه الاطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لا يبتنى الحقائق
العلمية عليها وهذا مثل بعد بعيد وخط طويل فان هذه الاطلاقات
لا توجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط واطلاق صيغ
المشتقات بهذا الوجه شائع في باب الامور العامة كالموجود بما هو موجود
فانه بمعنى الوجود فان قيل توارد المقادير المختلفة بالصغر والكبر
على الجسم الواحد اذا تكاثف وتخلخل يوجب عرضية المقادير
فكيف حكمتم بجوهريتها قلنا ان وجود التخلخل والتكاثف ممنوع
وجود الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار
او نقصانه من غير ورود مادة عليه وانفصالها عنه فان زيادة المقدار
على هذا التقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها
فرجع التخلخل والتكاثف الى تخلل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم و
انفصاله عنها واجتماعها لا الحقيقيين واثباتهما بالقمقمة الصياحة
اذا وقعت في النار في غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة
المصوصة اذا كبت على الماء سيما وقد شوهد عند
الكب الحبابات الدالة على خروج الهواء ولا سبيل الى الحكم
بان الماص لم يمص من الهواء بقدر ما يأخذ مكانه حتى يلزم التخلخل
وذكر الشيخ الالهي في حكمة الاشراق انه قد جرب ترشح بعض الادهان
من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف من الدهن

وأما قولهم اشتراك الأجسام في الجسمية وافتراقها في المقادير يوجب
مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة الاشراق بان اشتراكها في الجسمية
هو اشتراكها في نفس المقدارية المشتركة بين المقدار الصغير والكبير
واختلافها في المقادير هو اختلافها في خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت
بين المقدار الكبير والصغير ليس لشيء زائد على المقدار بل بنفس المقدار
فكذلك اذا ابدل لفظ المقدار بالجسم لتفاوت بالصغير والكبير بالتفاوت
في المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف
الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس ماهية
الشيء على ما هو رأي الشيخ الالهي والقدماء من الرواقيين فانهم يجوزون
كون جوهر اقوى جوهرا من جوهر آخر كجواهر العالم الاعلى العقلي
وجواهر عالمنا الادنى الجرمي وكذا يحكمون بان حيوانا يكون
حيوانيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان اشد واتم
في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا ولا
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في
الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كان في
الكيف او الكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية على ما ذكرنا
ولا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة في بعض الصور
على عرف اهل اللسان اذ ليس من داب الحكماء الاقتصار في تصحيح المعاني
على مجاري العرف واقتناص الحقائق من الالفاظ ثم لا يخفى ان بين

٦٣

بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة الجسم و
جوهرية المقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر يسماه
هيولى وعرض هو المقدار بناء على تجويزه تركب نوع طبعي من جوهر و
عرض فخالفة بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على عدم المنافاة
بينهما في الكتابين في المقصد بل الفرق يرجع الى تفاوت اصطلاحية فيهما
وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تبدل اشكاله مقدارين ثابت هو
جوهر لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذهاب المقادير
في الجوانب هو عرض في المقدار الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم والجوهر
منهما هيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري
هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذي يسمى بالنسبة الى الهيآت
والانواع المحصلة هيولى فلا مناقضة بين حكمه ببساطة الجسم وجوهرية
المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في الآخر
فان ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما
هو من اشتراك اللفظ اقول كلامه في بعض المواضع من المطارحات
وغيره صريح في انه ينكر الاتصال والامتداد سوى ما هو من عوارض
الكم وفي التلويحات ما رأينا شيئاً يدل على ان ما سماه هيولى يكون
ممتدا بذاته او امتداداً جوهريا سواء كان مقداراً او غير مقدار
واما التنافي بين تركب الجسم وبساطته بين الكتابين فهو بحاله
واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومي الممتد كما اشرنا سابقا

مع ضم مقدمة هي ان التلازم قد يكون من دون علاقة العلية واما في حكمة الاشراق فقد سلك مسلك التحقيق

احدهما الصورة الجسمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق الذي
بحسبه يصح فرض الخطوط الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم و
الآخر المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء الموهومة المشتركة الحدود
الحدود في الجسم والاول مقوم للجسم والآخر عرض فيه والامتداد
بالمعنى الاول لا يتفاوت فيه جسم وجسم ولا يكون بحسبه شيء
من الاجسام صغيرا او كبيرا ولا جزأ او لا كلا ولا عادا او لا معدودا
ولا مشاركا ولا مباينا بخلاف الثاني ولذا اشتهر بينهم انهم قائلون
بالامتدادين وليس كذلك بل لا يكون في الجسم على رايهم الا ممتد
واحد لكنه اذا اخذ بما هو هو اي من دون تعين مقداري
فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على التعين للمقداري متناهيا
كان او غير متناه اي اخذ الجسم بحيث يمسح بكذا او كذا امرة
ولا ينتهي المسح ان توهم غير متناه فهو مقدار عرض مقوم للجسم فيصدق
عليه معنى العرض ويظهر الفرق بينهما عندهم حين تخلخل الجسم
وتكاثفه لا حين توارد الاشكال على الشمعة فان هناك يتبدل نفس
المقدار وههنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب انبساط في الطول والعرض
والعمق واما الشيخ الالهي فهو انكر الممتد بالمعنى الاول مطلقا واستدل
في كتبه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود في الاعيان
بامتداد جوهري لكان ذلك الامتداد اما كليا او جزئيا لا جائز ان
يكون كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الاعيان

فلا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون جزئيا لانه
ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره لم يكن في الجسم
امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي وآخر جوهري فذلك محال
لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف فيه جواب
ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا وبعضه عرضا ولما ثبت عرضية
البعض ثبت عرضية الباقي وثانيها انه لو كان في الجسم امتداد جوهري
لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه وما هو في الكل اكبر مما هو في الجزء
فيكون قابلا للتجزية لذاته فيكون كما مقداريا وثالثها انه اذا تخلخل الجسم
ان بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو مقدار لا شك فليس في كل الحجم
المتخلخل الزائد مقدار الصورة الجرمية وهو هو وان لم يبق ذلك الامتداد
كما كان فهو اذن صار ازيد فالامتداد الجوهري كم لذاته فهو عرض
فالجوهر عرض هف واعترض العلامة الخفري على الوجه الاول
بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي العقلي اخترنا ان الممتد المقوم للجسم
العيني ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج وان اراد به الكلي
الطبيعي اي ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل اخترنا انه
كلي باعتبار ماهيته وجزئي بتشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيا
لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره الخ قلت ثابت
عرضيته انما هو امر عارض هو تعين امتداداته بالانقطاع عاما مطلقا
او مخصوصا وهذا العرض ليس موافقا لمفهوم الممتد في الماهية ليلزم



من صيغة عرضيته قوله لما كان تشخص الشيء عند المحققين اما بذاته كما هو مذهب
الشيخ الالهي او بنحو الوجود كما هو مذهب الفارابي و بارتباطه الى الموجود الحقيقي
كما هو ذوق جماعة فالاعراض القائمة وسائر الاشياء عندهم ليس لها مدخل
في افادة التشخص بل انما هي لوازم وامارات للتشخص فالممتد المقوم للجسم
العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فيجب ان لا يكون مناط جزئيته
الامور العارضة له الا بمعنى كونها من اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك
الممتد جزئيا معينا في الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو اما عين
المقدار فقد ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان
معينان احدهما جوهر والاخر عرض متباينان في الوجود وهو خلاف
ما تقرر عند اتباع المشائين من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين والابهام
وايضا اذا تعين الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي فذلك اما
مساو لهذا او ازيد او انقص وعلى كل تقدير يلزم مع محذورات اخرى
تقدره بذاته فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول بان الامتداد الذي
الممتد بنفس ذاته المقوم للجرم العيني امر متعين الذات مبهم المقادير التي هي عبارة
عن تعيناته المقدارية فان التعين الذاتي لا ينافي الابهام المقداري
وما ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقداري وهو غير الممتد المقوم للجرم العيني
المحفوظ الذات والتشخص في مراتب التقدرات والتشكلات لكن لقائل ان هذا الذي
ثبت عرضيته ممتد والذي يقوم الجسم ممتد آخر فيلزم ان يكون في
الجسم ممتدان اثنان جوهري وعرضي بل هذا الممتد حاصل منه ومن التعين المقداري ثم اورد

ثم اورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات
ان الجرم العيني مركب من الجوهر الذي يسميه الهيولى ومن الاتصال و
الامتداد العرضي فنقول الامتداد العرضي الذي اختار انه مقوم للجرم العيني
اما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو الذي ذكره في الدليل اما الاول
فظاهر واما الثاني فلتبدله الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العيني في
الصورتين اللتين ذكرهما فان كان المقوم هو الامتداد الذي ثبت عرضيته
بالتبدل وليس في الجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع
بقاء الجرمية وان كان للجرم امتداد عرضي باق وآخر زائل فذلك محال لانه
ليس فيه امتدادان عرضيان جزئيان فما اجابه عن هذا البحث تمام احراز
عن حيلة غاية ما في الباب ان للمعنى الثاني هو جوهر عند الحكماء وعرض عنده
اقول فرق بين تركب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند المشائين وبين تركبه
من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات فلقائل ان يقول
بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما بالآخر مع تبدل
احدهما غير صحيح عند الوجدان بخلاف الجسم العيني المتقوم من جوهر
وعرض فانه مما يجوز عند العقل بقاؤه العيني ببقاء احد الجزئين معه
بعينه والجزء الآخر لا بعينه بل بورود الامثال فما ذكره ذلك المحقق لا يصلح
للمعارضة لتحقق الفرق بما ذكر لا يقال ان الشيخ الالهي اعترف بوجود الامتداد
الجوهري في حكمة الاشراق فكيف ينشئ منه الاستدلال على نفيه لانا نقول
ذلك معنى آخر غير الامتداد المقوم للجسم عند المشائين وقد علمت

٨٩

ان للممتد معنيين احدهما هو الصورة الجسمية عند المشائين
والآخر المقدار والشيخ الالهي انكر المعنى الاول سواء كان
جوهرا او عرضا وذهب الى جوهرية المعنى الثاني وكونه عين الجسم في
حكمة الاشراق والى عرضيته وكونه جزءا للجسم في التلويحات
على ما حققنا وحاصل الكلام انه لما كانت الصورة الجسمية عند مثبتي
الهيولى على ظنه امرا مبهما في الواقع فاورد عليهم انه كيف
يتقوم جرم عيني بامر مبهم في الواقع واما المقدار الجوهري عنده
فهو ليس امرا مبهما في نفس الامر وان عرض له الاطلاق بحسب
الذهن فان للعقل ان يأخذ الماهيات على وجه لا تأبى عن الحمل
على كثيرين فكما ان للجسم مرتبة اطلاق وتعين بحسب العقل
فكذلك للمقدار فاذا حلله العقل الذهني الى الاعتبارين
يحكم بان المقدار المطلق مقوم للجسم المطلق بل يكون عينه
والمقادير الخاصة مقومة للاجسام الخاصة بل يكون عينها
كما هو رأيه واما ما اثبت عرضيته عنده في ذلك الكتاب فليس
الا امرا نسب الطول والعرض والعمق وليس شيء منها مقدار الجسم بل
هي عوارض للمقدار الجرمي وعرضيتها لا توجب عرضيته وقد
علمت انه ممن ينكر التخلخل والتكاثف الحقيقيين فلا يتمشى
الاستدلال على عرضية المقدار الجرمي بتوارد المختلفات من المقادير على
الجسم الواحد اذ التكاثف والتخلخل واما الجواب عن الوجهين

الآخرين منه على بطلان الممتد بالمعنى المذكور ففي غاية السهولة
بعد تحقيق ما ذكر في بيانه من انه لا يوصف بحسب ذاته بكونه كلا
او جزءا او زائدا او ناقصا او غير ذلك فليكن منك على ذكر البحث الخامس
سلمنا ان في الجسم باعتبار الامتداد امورا ثلثة الاول جوهر خارج
عن ماهية الجسم والآخران عرضان فيه زائدان عليه يتبدل احدهما
عن الجسم بالتخلخل والتكاثف والآخر بتوارد الاشكال عليه لكن لم قلتم
ان الجسم اذا انفصل يجب ان ينعدم عنه امر جوهري فان اللازم ليس الا ان الحقيقة
الجسمية يجب ان يكون لذاتها قابلة للاتصالات والانفصالات
واما ان القابل يجب ان يكون واحدا بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم
ذلك لو كانت الوحدة الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية وهو غير لازم
فان الانسان الواحد والسرير الواحد مثلا له وحدة شخصية مع تالفه
من متصلات منضم بعضها الى بعض بل اللازم كون القابل للاتصال
والانفصال امرا واحدا شخصيا ويجوز ان يكون ذلك الواحد امرا
متصلا بذاته ومع استمرار وحدته الشخصية يتعدد اتصاله الذاتي
في الحالين يقول الانفصال لا ينافي الاتصال مطلقا بل انما ينافي وحدة
الاتصال فما كان متصلا واحدا بعينه صار متصلا متعددا فالممتد
الجوهري باق في الحالين والزوال انما هو لعارضه اي الوحدة والكثرة
والجواب عنه على ما ذكره بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شيء عبارة
عن نفس تحصله وموجوديته سواء كان في العين او في العقل وانه مساو

للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابي فتعدد كل من التشخص

الوجود و وحدته يوجب تعدد الاخر ووحدته هو ان المتصل الواحد

من حيث هو كذلك لما لم يكن الا موجودا واحدا له ذات واحدة

وتشخص واحد فليس لاجزائه الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص

بحسب نفس الامر كيف وقد تبين ان الاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول

الجسم الانقسام لا الى نهاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود

وتشخص وهو الترجيح من غير مرجح او لجميعها فتلزم المفاسد

التي ترد على اصحاب لا تناهي اجزاء الجسم واذا طرأ عليه الانقسام وجد

موجودان متشخصان وهويتان مستقلتان فاما ان يكونا

موجودين حال الاتصال مع تعينها وهو باطل لان اجزاء المتصل

الواحد تعيناتها ليس الا بحسب الفرض وهذا ان التعينان بحسب

نفس الامر او يحدثان فيهما فح اما ان يكون وجودهما حال الانفصال

هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا لا سبيل الى الاول لانه

خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعين والوجود فالتعين

الحادث بعد الانفصال يساوق الوجود الحادث بعد الانفصال

ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون ذات واحدة يوجد بوجود ثم

يزول عنها هذا الوجود و يوجد بوجود آخر وهو ايضا خلاف المفروض

من ان الوجود نفس الموجودية المصدرية المنتزعة من الذات

لا ما به الموجودية فلا يتصور تعدده مع وحدة الذات كما لا يخفى

واما ان لايكونا موجودين حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة
او البعيدة فلا بد لهما من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين
الاتصال واذا خرج وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من القوة
الى الفعل تصير حاملة لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي
ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا فيكون القابل له
ولهما معا جوهرا آخر وهو المط اقول فيه نظر فان القول بان تعدد
الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له وتوحده عين
توحد الشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال
عبارتان عن توحد الوجود وتكثره وان كان حقا عندنا ونحن نساعد
في ان قسمة المتصل احتاج الى تحويل الوحدة الشخصية الى الكثرة
الشخصية وبطلان الموجود الواحد وحدوث الموجودات
المتعددة وعكس ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات
وما بالعرض في الاتصاف بهذه الاوصاف فنقول لانم ان الموجود
بوجودا متعددة او المتعين بتعينات متكثرة حال الانفصال
بالذات هو حقيقة الجوهر الممتد لم لا يجوز ان يكون المعروض للاختلاف في
الوجود والتعين اولا هو حقيقة المقدار اولا وبالذات وبواسطة
يصير الجوهر الممتد متصفا بها ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل له مقدار
واحد وله تشخص واحد فاذا طرأ عليه الانفصال انعدم هذا المقدار
المعين ووجد مقداران آخران ووجد كل واحد منهما وتشخصه غير

وجود الآخر وتشخصه فالمتة بمعنى القابل للابعاد مطلقا لم يتغير وجوده ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد حقيقة منحصرة في شخص واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو ما حواه السطح الاعلى من الفلك الاعظم سواء كان في اتصال واحد او في اتصالات متعددة حادثة او فطرية وهذا الشخص المتة له تعين واحد ذاتي مستمر وله ايضا تعينات اخر متبدلة حاصلة فيه من قبل تعينات مقدارية وهذا كما ان هيولى الاسطقسات عندكم شخص واحد لا يزول وحدته الشخصية في مراتب تعدد الصورة الجسمية ووحدتها عند توارد الانفصال والاتصال فان قيل الهيولى لما كانت امرا مبهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها حين تعدد الاتصال ووحدته بخلاف الجسم قلنا كون ذات الهيولى امرا مبهما بالمعنى الذي لا يصح اجراؤه في ذات الجسم غير بين ولا مبين بعد فان معنى ابهام الذات في الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل التدقيق انها في ذاتها لا تحيز لها ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم ولا خصوص وانما تتصف بشيء من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة اذ قد سبق ان الوجود لا ينفك عن التشخص بل يستمر باستمراره ويزول بزواله فبقاء الوجود مع زوال التعين والوحدة غير معقول انما المعقول في هيولى العناصر انها متعينة الذات مبهمة الصورة فلها تعينان تعين مستمر ذاتي وتعين متبدل عرضي قلنا ان نقول في الجوهر

الممتد انه متعين الذات ومبهم في وحدة الاتصال وكثرته

وبها تعين ذاتي مستمر وتعين مقداري متبدل على طبق ما قالوه

في الهيولى واقصى ما يمكن ان يقال في الجواب عن الشبهة المذكورة

هو انه لا شك لاحد من العقلاء في انه ينعدم من الجسم حين طريان

الانفصال عليه امر كان موجودا فيه في الخارج وحين وقوع الاتصال يوجد

فيه امر لم تكن موجودا قبله فح نقول ان ذلك الامر اما انه اتصال

حقيقي او اضافي كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المط لان المتصل الحقيقي

عند المحققين خصوصا عند صاحب هذا البحث منحصر في الامر الجوهري

فاذا زال عن الجسم فلا بد من شماله على امر آخر غير متصل بنفسه

قابل للاتصال وهو الهيولى وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم

اتصالات واضافات غير متناهية مجتمعة في الواقع مترتبة حسب قبول الجسم

للانقسام لا الى نهاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها فينعدم

كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم

منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي اجزاء الجسم

هذا ما تيسر لنا في هذا الموضع من المقال فعليك بالتأمل

الصادق والتفطن الفائق ليظهر لك جلية الحال والله ولي الجود

الافضال البحث السادس ان تعدد الجسمية بعد وحدتها لو كان

مقتضيا لانعدامها ومحوجا الى مادة فمادة المتعدد ان كانت

واحدة لزم كون شيء واحد في احياز متعددة وجهات مختلفة

وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا بالانفصال
او مفطورا بحسب الذات فان كان حادثا فحدوثه بعد انعدام
مادة الجسم الواحد او مع بقائها فعلى الثاني يلزم كون ذات
واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددة اخرى
وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث عندهم
مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور
ومع ذلك نقول في مقصودهم من وجود امر يكون باقيا في حالتي
الفصل والوصل لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية والوصل
ايجادا ولو كان التعدد واقعا في المادة بحسب الفطرة لكان الجسم المفرد
مشتملا على اجزاء غير متناهية بحسب قبوله للانقسامات الغير
المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا عند
حد لوقف عدد انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد
وليس كذلك هف والجواب ان الهيولى وان كانت واحدة في
حد ذاتها وشخصيتها لكن لا تتهيأ لقبول الاشارة الحسية والابعاد
المقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل والوصل
والوحدة والتعدد بالذات بل انما تتهيأ لشيء من تلك
الاوصاف بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصورة الجسمية ولا يلزم
مما ذكرنا كون الهيولى من المفارقات في مرتبة ذاتها او متالفة الذات
من الجواهر المتفاصلة الغير المتجزية متناهية او غير متناهية كما

بتمامه عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان ذاتها لا تخلو
من الاتصاف لشيء من الاوصاف المذكورة في نفس الامر ان كان بواسطة
الصورة فنقول الهيولى حين الاتصال لها وحدة شخصية ذاتية ووحدة
اتصالية فاذا طرء الانفصال زالت عنها الوحدة الاتصالية بدون
زوال ذاتها وهذا بخلاف الجوهر الممتد فان وحدة الاتصال فيه
هي الوحدة الشخصية او مساوقة لها فلا جرم لم يبق ذاتها حين الانفصال
فمادة الجرمين الحادثين عند الانفصال واحدة في ذاتها متعددة
بتعدد الجرمين وهي محفوظة الوجود في جميع المراتب باقية الذات
في حالتي الاتصال والانفصال غير حادثة بحدوث شيء منهما ليلزم
التسلسل في المواد الحادثة ولا متكثرة بتكثر الانفصال في ذاتها ليستلزم
اشتمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بل الزوال والحدوث والوحدة
الاتصالية والكثرة الانفصالية انما يعرض للجوهر الممتد بالذات والهيولى
لا تقتضي شيئا من وحدة الجسم واثنينيته ولا مرتبة من مراتب الكثرة
الجسمية ولا ايضا بانها هيولى للجسمين الذين احدهما في المشرق
والآخر في المغرب لها نحو وحدة ذاتية تجامع اثنينيتهما وحصولها
في الجهات المتخالفة والاحياز المتباعدة عبارة عن قبولها الاجسام
المتعددة الموصوفة بالوقوع في تلك الجهات والاحياز بالذات فوحدتها
الشخصية لا تنافي الكثرة الانفصالية بخلاف وحدة الاتصال فان
وحدة الهيولى مفهوم سلبي من لوازم نفي الكثرة بل هو عين نفي الكثرة ووحدة

المتصل وجود نفي الكثرة انما هو من لوازمه الحجة الثانية لهم ان الجسم
من حيث هو جسم له صورة اتصالية وهو معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد
لقبول السواد والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشيء من حيث هو بالفعل
لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى امر واحد عدمي
وهو فقد شيء ما ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة ما والشيء الواحد
من جهة واحدة لا يكون مبدأ لهاتين الحالتين فلا يكون الجسم من حيث
هو بالقوة اسود او متحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بل شيئا
آخر فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى
والصورة وبيانه على نظم القياس هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة
ذاته وكلما هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة
ويجعل هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى
بالقوة ولا شيء من الجسم بالقوة فينتج لا شيء من الجسم بهيولى ولزيادة التوضيح
نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يحصل فيه امور كثيرة فتلك القوة
لا تخلو اما ان يكون نفس حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة
في امر يقارنه او قائمة بذاتها فلو كان الاتصال المصحح لفرض الابعاد في
الجسم هو بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحدث في الجسم فيلزم ان يكون اذا
فهمنا الاتصال فهمنا انه استعداد لامور كثيرة وما امكننا تعقل الاتصال
تعقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضا لو كان الاتصال هو انه بالقوة
كذا او كذا لكان صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حاملا للقوة لا يصح

ان يعدم عند خروجه فيما يقوى عليه الى الفعل فوجب ان يبقى مع
الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذاتها لكان الامكان جوهرا
مع انه عرض كما ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة غير الاتصال
وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذي فيه قوة الاتصال والانفصال
وغير ذلك من هيآت غير متناهية وكمالات غير محصورة وهو الهيولى
وهذه الحجة والحجة السابقة متقاربتا المآخذ والاعتراض عليها
من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول ان قولكم ان الجسم
او الاتصال نفسه ليس القوة على امر مسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون
القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة تابعة لشيء
يلزم ان يكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة في
الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا اعود الى الحجة الثانية
وقد مر الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للانفصال وهو شيء متحصل
بالفعل فيلزم ان يكون شيء واحد بالفعل وبالقوة معا وهو محال قلت الحق
الصحيح امتناع كون شيء واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل
معا ولا يلزم منه امتناع ان يكون شيء ما بالفعل وله قوة شيء آخر فالفعل
والقوة يجوز ان يجتمعا في شيء واحد من جهتين مختلفتين وكثيرا ما
يعرض الغلط في العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات
اقول في الجواب ان كل حيثية تكون ثابتة لشيء ما في نفس الامر فلا بد لها
من مبدأ لانتزاعها ومنشأ لحصولها والقوة وان كانت عدما ما

ولكن لا يكون علماً بحتاً بل لها حظ من الثبات فانها علم شيء عما
من شانه ان يكون وجود ذلك الشيء له او لنوعه او لجنسه ولكن ليس
بالفعل حاصلا كما بيّن في قاطيغورياس المنطق فلا بد له من مبدأ
والمبادي للاشياء الطبعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل
وغاية والثلثة الاخيرة انما هي مبادي لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن
ان يكون شيء من العلل مبدأ للقوة والفقدان الا المادة كما يظهر
من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من قوام
الشيء يكون به هو ما هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون الشيء بها هو ما هو
بالقوة والفاعل بالعلة التي تفيد وجودا مباينا لذاتها من حيث هو مباين والغاية
بالعلة التي يفاد لاجلها وجود فاذا لم تكن حيثية القوة مستفادة
الا من المادة فحيثية الفعل لا تستفاد منها والا لكان شيء واحد
مبدأ لحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته فاذا حصلت لشيء واحد
حيثيتا القوة والفعل معا فلا بد له من مبدأين هما منشئان
لتينك الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون
الاتصال به بالقوة وهو الهيولى ومن امر يكون هو به بالفعل وهو الصورة
فالجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية
اذ هي من حيث ماهيتها بالفعل ولها قوة قبول المعقولات فكبرى
القياس الاول وهو قولهم كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة تكون
منقوضة بقياس من الشكل الثالث وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل

من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فينتج بعض ما هو

امر بالفعل يكون له قوة امر ما والجواب ان النفس لا تنافي ان تكون مجردة ذاتا

لكنها مادية فعلا وكما ان الشئ الواحد يكون جوهرا وعرضا باعتبارين

فكذلك قد يكون مجردا وماديا باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل

انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية كونها

بالقوة انما هي من جهة فاعليها الموقوفة على تهيؤ المادة التي هي

آلة لصدور تلك الافاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شئ ترجع

الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيوم تعالى جل شانه

ولهذا الاصل تندفع شبهة الثنوية في صدور الشرور الواقعة

في العالم عن المبدأ المقدس عن قصد الشرور كما سياتي ان شاء الله تعالى

الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود

بالفعل وهي ايضا منقسمة فيلزم تركيبها من صورة بها تكون بالفعل

ومن مادة بها تكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا

لا الى نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه ان الفعلية في

الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في الوجود

جهتان لها متمايزتان باحديهما تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة اللهم الا

في اعتبار الذهن ولهذا قال نسبتها الى هذين المعنيين اشبه بنسبة

البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة والصورة فاذن

الهيولى نوع بسيط جنسه الجوهر وفصله انه مستعد لكل حلية وصفة ما

بالفعل هي بالقوة لكل شيء ولا يبعد ان يقال ان القابلية والاستعداد
ليست امورا جوهرية لانها حال الشيء بالقياس الى الخارج اذ الاستعداد
انما هو استعداد شيء لشيء آخر له في حد نفسه حقيقة وتحصل فينبغي
ان يتحصل ذلك الشيء بحسب حقيقة نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة
نعم لا مانع من دخول الاضافات في مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصور يسمى
الهيولى باعتبار القبول فيكون اضافة القبول داخلة في مفهوم هذا الاسم
كما ان النفس والملك انما يسميا نفسا وملكا باعتبار تدبيرهما للبدن
والمملكة لا باعتبار ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزء المفهوم الاسم
لا الحقيقة الجوهرية وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد
كيف وجزء الجوهر المحض لا يصلح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا لا يكون
الشيء جوهرا محضا بل المجموع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا
لما هو استعداد له لان استعداد الشيء لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم
ان لا تبقى مع الصورة وكلامنا في حامل الصورة فاقول كثيرا ما يطلقون الفاظا
موضوعة للامور النسبية والاضافية ويعبرون بها عن الامور الذاتية
مثلا ما يذكرون في عنوانات فصول الاشياء الجوهرية امورا اضافية
كالناطق في فصل الانسان والحساس والمتحرك في فصل الحيوان وغير
ما يترتب عليه تلك الامور مبادي تلك الاضافات لا انفسها فعلى
هذا القياس المراد من الاستعداد والقابلية في تحديد الهيولى كونها
بحيث يلزمها لذاتها القوة للصور والهيآت لا نفس تلك الاضافات واما نقول

القائل القوة يبطل عند حصول الفعلية فلا تكون حاملا لما هو قوة له

فصح ان اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص واما القوة المطلقة

والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما يبطل لو حصل

جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على انه ح لا يلزم تناهي مقدورات الله تع

واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان يكون عرضا فان اراد بمعنى العرض ما يكون

من لوازم المقولات التسع اي مفهوم الموجود في الموضوع فلا نم ان فصل

الهيولى عرض بهذا المعنى وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان

صدق عليه معنى الجوهر صدقا عرضيا فمسلم ولكن لا نم امتناع تقوم الجوهر

بالعرض بهذا المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجواهر البسيطة لا يلزم ان يكون

جوهرا بحسب ذاتها لا عرضا ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر عليها والحقائق

الغير المتاصلة يصح عدم اندراجها في شيء من المقولات العشر هذا

ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام وقد بقي بعد خبايا

في الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة ان الجسم ماهية

مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها هو مفهوم

قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها حد اي جنس

وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعدم في الخارج فصلها ويبقى

معنى جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها ماخوذان من جزئين خارجيين

هما مبدآهما اعني مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذي هو مادة

عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء وصورة خارجية يستفاد منها

الفصل الذي هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شئ لكن
الجسم ماهية بالصفة المذكورة اي يمكن ان يعدم في الخارج فصله
مع بقاء جنسه فان الجسم المفرد اذا طرأ عليه الانفصال يعدم فصله
الذي هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم لنعت
الاتصال مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركيبه من مادة هي
الهيولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المط اقول وهذه الحجة ايضا قريبة
المأخذ من الاولين ويرد عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها كما يظهر
بالتامل تركنا الكلام فيها وعليها مخافة التطويل والاسهاب والله ولي الحق
وملهم الصواب الحجة الرابعة ما نقحه بعض المحققين من المتاخرين وسماه بالبرهان
الخاص وتحريره بعد تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية والاقوال المخيلة
الشعرية هو ان جميع الممكنات لما وجبت عن الموجود الحقيقي والواحد الحق
الذي ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه ومن جملة الموجودات الممكنة
هو الممتد ولا بد لكل معلول ان يناسب علته مناسبة مصححة لصدوره عنها دون
غيرها والا يجادها له دون غيره وتلك المناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية والواحد
الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب وكذا بينها وبين العقول التي لا يمكن فيها فرض جزء دون
جزء فلا بد من ان يتحقق بينها وبين واحد من العقول مرتبة لها مناسبة لكل واحد منهما
من حيثية وهو الهيولى اذ هي من جهة كونها غير ممتدة بحسب ذاتها يناسب ان توجد
من المبدأ المفارق ومن جهة قبولها للامتداد تصير واسطة لصدور الممتد اعنه اقول
كلامه هذا مبني على تقدم الهيولى على الصورة في الوجود وليس كذلك بل الامر

بالعكس كما صرحوا به حيث بينوا كيفية ترتيب الوجود في سلسلتي البدء
والرجوع وسيجيء في بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الهيولى
وقد نص الشيخ في الشفاء بان ما بالفعل مطلقا سبب لخروج ما بالقوة
الى الفعل واقدم منه فتكون الصورة متقدمة على الهيولى وما ذكره
من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق وان كان مسلما
لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدورها فان صدور الجرمية
عن المفارق بعد صدور النفوس والصور النوعية فيجوز ان يكون
وساطتهما كافية لصدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لهما من الحيثيات
والاعتبارات ما بسببها حصلت المناسبة بينهما وبين الابعاد والاجرام
فيصح صدورها عنهما بلا توسط شيء آخر الحجة الخامسة هي ان جسمية الفلك
يلزمها شكل معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون والفساد على
رايهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل جسم كذا
لاشتراكها فيها وليس كذلك اهف او لامر آخر فهو اذن اما حال في جرمية الفلك
او محل لها او مباين عنها فان كان ذلك الامر حالا فيها فان لم يكن
لازما لها لم يكن سببا للزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما
عاد الكلام في كيفية لزومه بعينه فيتسلسل او ينتهي الى نفس الجرمية فيعود
المحال المذكور من اتفاق جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان مباينا
فهو اما جسم آخر او قوة في جسم او مجرد ليس بجسم ولا جسماني والاول باطل
لان سببية ذلك الجسم لتلك الملازمة اما لجسميته فيلزم الاتفاق المذكور

وقد بطل و اما القوة زائدة فهو الشق الثاني فنقول تلك القوة ان كان من اللوازم

عاد السؤال في لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها فعند

المفارقة عدمت لان وجود الناعت في نفسه هو بعينه وجوده

لمحله وعدمه عن المحل هو بعينه عدمه في نفسه واذا عدمت وجب

ان تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك محال واما الشق الثالث

وهو ان سبب اللزوم امر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات

فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة

فلم يكن اقتضاؤها الموصوفية بعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائها

لتلك الموصوفية في سائر الاجسام فلابد لحصول الاولوية من مخصص

بالفلك لم يكن حاصلا فيه فيجب ان تكون الفلكية انما لزمت جرمية الفلك

لسبب شيء حلت تلك الجرمية فيه وحلت الفلكية وما يلزمها فذلك الشيء يقتضي

الصورتين معا فلاجرم صار مقارنة الفلكية لجرميتها مقارنة واجبة فاذن لجرم

الفلك محل هو المسمى بالهيولى ويجب ان تكون مخالفة لهيولى سائر

الاجسام والاعادت المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام

الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس ذلك

حيث يلزم احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان الفصل والوصل مثلا

ويطرد في سائرها بالبرهان الذي سيجيء فثبت احتياج الاجسام كلها

الى الهيولى وهو المطلوب هذا تحرير الحجة التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية

قال وقد اوردها على كثير من الاذكياء فما قدحوا في شيء من مقدماتها واقول

انها مقدورة ختاما اولا فلتوجه مثل هذا السوال بعينه فى بيان لزوم القطبية والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض آخر منها كما يمكن اسناده الى الهيولى لكونها واحدة فيه فلا يجب الاختلاف فان اسند لزوم القطبية لموضع من الفلك والدورية لموضع آخر الى الامور الالهية والعناية التى هى علمه تعالى بالنظام الاجود فليسند لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا اليها وبالجملة كلما اعتذرها هنا يعتذر هناك واما ثانيا فلانا نختار من الشقوق التى ذكرها فى ما يقتضى لزوم المقدار والشكل المعينين للفلك ان المقتضى للزوم المذكور امر حال فى جسمية الفلك لازم لها فان اعيد السوال فى لزومه قلنا الحال اذا كان مقوما للمحل كالصور النوعية فهو يتقدم على محله بالذات فمنشأ لزومه لذات المحل يجوز ان يكون نفس ذات الحال نعم لو تاخر وجود الحال عن وجود محله كالعرض بالمقياس الى موضوعه ويكون مختصا ولا يوجد فيما يشاركه فى ماهيته من سائر المحال فيرد السوال فى سبب اختصاصه بمحله مع اشتراك سائر المحال له فى الماهية ولما جاز ان يكون لكل مخالفة بالنوع معا ولات متفقة الماهية والملزومات متخالفة لاتهم واحد فجسمية الفلك وان اتفقت سائر الاجسام فى مفهوم الجسمية لكن يجوز كونها لازمة لنوعيتها وان يستند اليها سائر اللوازم المختصة بالفلك بسبب تلك النوعية المختصة بها فلا يرد شيء من المحالات المذكورة فاتقن هذا فانه ينفعك فى كثير من المواضع واذا بلغ كلامنا الى هذا النصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب مستعينين بملهم الحق والصواب فنقول لما فرغ المص من اثبات الهيولى فى الاجسام الكائنة الفاسدة

اراد ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذا ثبت ان ذلك الجسم
القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة
من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية والطلاق
المقدار عليها شائع عندهم اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقة او لم تكن
والاول صح والا لاستحال حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل فاذا
لم يكن مفتقرا لم يكن حالا في محل وليس كذلك هف فتعين افتقارها اليه قد
يتوهم ورود النقض على الدليل بجريانه في المحل الواحد ليلزم اجتماع
المتماثلات في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون
هيولى واحدة محلا لجميع الصور وكون كل جسم مركبا من جميع الصور وجميع
الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار حين الترديد
ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر في ذاتها الى المحل
المخصوص بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص
للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هي طبيعة
مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص
لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضا افتقارها الى المحل المخصوص بسبب
عروض خصوصيتها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس
الى المحل مطلقا بان تكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم يعرضها الافتقار
لعروض خصوصية لها وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر اليها من حيث هي
فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول لا يتصور بدون

الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام
وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشئا عن الامور الخارجية
وان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي لذاتها شيئا من الغناء والحاجة ممنوع
لا لما قيل من انه اذا جيز كون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور الخارجية
فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يمكن الحكم بثبوت الاحتياج ولا بعدمه
فيلزم ارتفاع النقيضين فان محالية ارتفاع النقيضين بحسب بعض ملاحظات
العقل وان كانت تلك الملاحظة من انحاء وجود الشيء في نفس الامر لا بعمل
العقل ممنوع فيه كما هو مذكور في موضعه بل لما نقول من انه لو لم تكن الصورة
الجسمية لذاتها ولا لامر لازم لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها في
بعض الافراد مستندة الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها من حيث هي هي لكان
يصح لصورة واحدة مقارنة الموضوع ومفارقته فان الصورة المقترنة بالمحل لعلة
خارجة اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن علة اقترانها به يجوز عند
العقل افتراقها عنه وذلك باطل ضرورة ان الوحدة الشخصية لا ينفك عند الاقتران
الى المحل بهيئة وايضا لو انفكت وتقدرت وتشكلت وانفعلت فاحتاجت الى المادة
ولما كانت الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف افرادها بالفصول
الذاتية بل باللواحق الخارجية وقد تحقق ان اللواحق الخارجية لا تغني الجسمية
في وجودها عن المادة ولا تحوجها اليها اذ الحاجة والغنى الوجوبيان انما يثبتان للشيء
بالقياس الى المحل لاجل ذاته لا لاجل غيره فاذا ثبت افتقار الجسمية الى المادة في ضمن
جسمية فلا تأثير للخارجيات في غنائها عن المادة فكل جسم مركب من الهيولى

والصورة وامّا ان الجسمية المطلقة طبيعةٌ نوعيةٌ لا يختلف افرادها الا بالخارجيات
فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسمًا اذا خالف جسمًا آخر في ان
احدهما حارٌ والآخر باردٌ وفي ان احدهما انسان والآخر خشبٌ فليس الاختلاف
بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين في ان احدهما خطٌ والآخر سطحٌ فان المقدار
لا وجود له ولا قوام له الا بان يكون خطًا او سطحًا وليس اقتران صورة الانسان
او صورة الخشب بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية
متصورة اينما وجدت بالاسباب اللاحقة لها تتبعها وهي جسمية فقط بلا زيادة
والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار لذاته يحتاج الى
فصول حتى يوجد شيئًا متحصلا وتلك الفصول ذاتيات له لا يصير متحصلا
سوى المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارا في امر له بالذات
بخلاف صورة الجسم فانها طبيعة متحصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة
مجرد صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وما يلحق الجسمية انما يلحقها
على انه شيء خارج عن طبيعتها فهي اذن طبيعة واحدة نوعية اقول حاصل كلامهم
انا اذا نظرنا الى افراد الصورة الجسمية وتعقلنا ماهيتها وجدناها مشتركة
في امر متحصل هو مفهوم قولنا الجوهر القابل للابعاد على الوجه المذكور ولا امتياز
بينها بحسب هذا المعنى المتحصل الذاتي حتى اذا جردناها عن اللواحق والعوارض
لم يبق الا تلك الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية فعلمنا انها حقيقة نوعية
مشتركة بين افرادها اذ لو لم تكن كذلك لكانت حقائق افرادها بعد التجريد عن الزوائد
المخصصة غير الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية اما مباينا لها او مشتملا عليها

على تقدير كونها جنسا ١٢

وعلى جزء آخر وليس كذلك هف ومن اقتصر في المباحث العلمية على مجرد
ايراد المنع وابداء الاحتمالات الركيكة لا ينفعه هذه المقدمات بل يرجع ونقول
ان ماهية الجسمية غير معلومة والاشتراك في قبول الابعاد الذي هو معلوم لازم
لها واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد الملزوم فلا يثبت به نوعية الملزوم فيحتمل
ان تكون الجسمية جنسا للاجسام او عرضا عاما لها فيجوز اختلاف افرادها في
وجود الجوهر القابل وعلى ما لاولى في جوابه ان يقال ان الاحتياج الى القابل
انما قال فالاولى اشارة الى ان الدليل السابق صحيح وهذه الاحتمالات مكابرات
انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا بل انه قابلا للانفصال
والمتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم ومقتض للحكم وفيه كفاية
فلا حاجة بنا الى ما لا نعلمه لان وحدة هذه الحيثية توجب وحدة الاجسام من هذه
الحيثية كما لا يخفى والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انها تقتضي التجرد
عن الماهية في الواجب والعروض لها في الممكن مندفع بان الوجود وليس كونه مشككا
طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس ورد في الاشارات برهانين
الاولى في الدرجات ... الثاني ...
على هذا المطلب اعني اثبات الهيولى في الاجسام الممتنعة عن قبول الفصل
والوصل بسبب خارج عن طبيعة الامتداد مقارن له سواء كان لازما
كما للفلكيات وزائلا كما في غيره نجد اثباتها في الاجسام القابلة لهما احدهما ما ذكر
المصنف والثاني ما يبتني على اثبات امكان القسمة الانفكاكية في جميع الامتدادات
من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرنا سابقا في
ابطال الاجسام الديمقراطيسية باحداث الاثنينية اثبات اولا في كل جسم يزيد
القابل له ولو كان بحسب الوهم ثم باجراء حكم الاثنين المنفصلين على الاثنين المتصلين



وبالعكس من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للاثنينية لاجل التوافق
في طبيعة الامتداد المشترك بينهما فيلزم من ذلك اثبات الهيولى لا جواز الانفكاك
بحسب الطبيعة الامتدادية يكفي في الاحتياج الى الجوهر القابل وان عاق عن ذلك مانع
خارج عن تلك الطبيعة كلازم او زائل ثم قال بعيد ذلك ولعل هذا العائق اذا كان
لازما طبيعيا كان الاثنينية بالفعل كالانفصال بين اشخاص نوع تلك الطبيعة
بل نوعه في شخصه اقول مراده على ظني ان الجوهر الممتد لو خلى عما يمنعه عن
الانفصال والانفكاك بحسب الطبيعة يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل انه يتحصص
في شخصه او لو تعدد شخصا لكان كل واحد منهما قابلا للانفكاك بالبيان السابق مع وجود المانع
هذا خلف فلما كان الجوهر الامتدادي متعدد الاشخاص بالبديهة فعلم ان المانع من
قبول الفصل والوصل ليس لازما له من حيث طبيعته وان كان لازما لبعض افراده كالفلك واذا كان
العائق مفارقا بالقياس الى الطبيعة والكل لازما بالقياس الى فرد معين فكل فرد من افراده لا يابى
عن قبول الانفصال والاتصال من حيث حقيقته وماهيته وذلك هو الموجب لوجود القابل فثبت
عموم الاحتياج الى الهيولى في الاجسام وهو المرام ثم اقول طبائع الافلاك
اي صورها النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال والانفكاك
ومقابلة لاستلزامه الحركة التي ليست مبدءها ميلا موجودا في
الفلك فلا محالة كل نوع من الفلك ينحصر في شخص واحد على ما هو مذهبهم
اذ لو تحقق فلكان او كوكبان من نوع واحد يصح بينهما من الوصل ما قد يحصل
بين الجزئين الموهومين لواحد منهما وصح بين الجزئين الموهومين ما قد يحصل
من الانفكاك بين ذينك الفلكين او الكوكبين فيكون في قوتهما قبول الفصل

والوصل مع ان المانع ذاتي لهما هف ولهذا احكموا بامتناع الاثنينية

في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسمية ولكن

يرد عليهم النقض بموضع من الفلك فيه الكوكب والتدوير ومتمايز الجزئين

متباينهما فيمكن على غير الجزئين الذين على جنبتي الكوكب من التباين ما صح

عليهما ويصح عليهما ما صح على غيرهما فيلزم جواز الانفكاك الخارجي على الفلك

من حيث هو فلك فان اعتذروا باصل الفطرة يعارض بمثله في شخصي

نوع واحد من الامتداد وههنا من الكلام ما لا يليق ذكره بهذا المقام

فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان المقصد في الفصل

السابق لا يكون الا اثبات الهيولى واما المقصد في هذا الفصل فهو لزومها

المصورة فتكون المسئلة ثمه قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه العنوان او قولنا

كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة عن الصورة

فاين هذا من ذاك فالقول باتحاد المقصدين كما وقع لصاحب المحاكمات وغيره غير

مرضي نعم غاية ما يتوهم ان كون الصورة لذاتها محتاجة الى الهيولى يستلزم

امتناع تجردها عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مقصدا مستقلا برأسه

بل يحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض اثبات دليل آخر

غير ما ذكر ليتضمنه فائدة جليلة هي مسئلة تناهي الابعاد ويستفاد ايضا منه

ان التناهي والتشكل وامثالهما انما تعرض الجسم بسبب اشتماله على المادة لانها

لو وجدت بدونها دون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير متناهية

لا سبيل الى الثاني لان الاجسام بل الابعاد كلها متناهية والا لامكن

ان يخرج من مبداء واحد امتدادان على نسق واحد كانهما ساقا مثلث

وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن
بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هف اعلم انه لما تكلم
المص في اثبات الهيولى وبين تركب الاجسام من المادة والصورة اراد ان يبين
تحقق التلازم بينهما بان كل واحدة منهما لا تنفك عن الاخرى الا انها
وكان البرهان الذي يقيمه على امتناع انفكاك الصورة عن المادة متوقفا على اثبات
تناهي الابعاد فلا جرم احتاج الى اقامة البرهان عليه فادرج هذه المسئلة
التي هي من مقاصد العلم الطبيعي الباحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي
من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم اللذين هما
من الفن الاعلى لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقول عن قدماء
الحكماء ملقب بالبرهان السلمي وهو غير البرهان الترسي المبني على ستة مثلثات
متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها ثلثا قائمة المحوج ايضاحه الى
مقدمات طويلة هندسية تقريره بان نقول لو كان امتداد الصورة الجوهرية
غير متناه لامكن ان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين لصحة نقيض
التالي يستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي
لامكن وجود ساقي مثلث خرجا من مبدأ ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين
كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج بزيادة الساقين و
معلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان
البعد بين الساقين غير متناه فينحصر غير المتناهي من البعد بين حاصرين

وهما الساقان هذا محال واعترض عليه الشيخ في الشفاء بعدم تسليم وجود
بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير النهاية
اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد زائد غير متناه
بل كل بعد يفرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد
على التي هي ما متناه لا يكون الا متناهيا كمراتب الاعداد وتزايدها الى لا نهاية مع
ان كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ما تحتها الا بواحد
ثم قرر البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين الى غير النهاية
وخط واصل بينهما يكون وتر الزاوية التقاطع مسمى بالبعد الاصل وخطوط اخر
عرضية غير متناهية زائدة على الاصل متزايدة على نهج واحد ليحصل زيادات
غير متناهية على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ويكون تلك الزيادات متساوية
ليلزم وجود بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية الغير المتناهية
على البعد الاول لكون كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة فيما فوقه
والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على البعد
الاول بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد عليه صاحب
المحاكمات مثل ما اورده على التقرير السابق بمنع وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات
الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات لا تزيد على مرتبة تحتها
الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية او متناقصة لا يتفاوت
في بيان المقصود اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية
لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناقصة فلا

فائدة في فرض تساوي الزيادات فالجواب عن الايراد بان نسبة زيادة البعد الى
زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات كل النظيرة او كنسبة
عدد الابعاد الى عدد الابعاد كذلك حيث فرض الزيادات متساوية فاذا كان
عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناهٍ فيلزم وجود
بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الاربعة المتناسبة والنسبة
انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية واما اذا كانت متناقصة
فلا لانعدام انحفاظ النسبة فلم يلزم الخلف ولا يتوجه عليه ما اوردوا على برهان
التناسب المشهور لابطال ما ذهب النظام من منع كون نسبة الزيادة الى الزيادة
كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات اذ الاول من النسب المقدارية التي يمكن
ان يكون صماء والثاني من النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه حيث فرض
متساوية ولكل زيادة مقدار فمن زيادة الزيادات يزيد مقدار المجموع على
نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد الى العدد لا تكون
صماء هذا ما قيل في تتميم كلام المحاكم اولاً وقد يقرب بعد في كلام نظر وهو ان
قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد
الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات
الموجودة في ذلك الآخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة
بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات
متناهية ليلزم الخلف المذكور اذ يجوز ان لا يكون بازاء
مجموع عدد الزيادات بعد وان كان بازاء كل عدد زيادة بعد

فان قيل لم لا يجوز ان يكون مجموع اعداد الزيادات في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد يرد المنحل
ملك كونه في بعد يكون فيه كل عدد زيادة وبعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الآخر كنسبة
ذلك العدد الى عدد زيادة وجدت فيه ومجموع عدد الزيادات الغير
المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجب ان يكون في بعد
يكون نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي
قلنا ان اراد بكون كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي فمسلم
ان كل عدد زيادة متناه فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون
العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلق عدد زيادة سواء
كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد وكيف نسلم
الكلية مع منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة لكفت في اثبات هذا المطلوب
وقد يقال الاولى ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض ساقا مثلث ذهبا
الى لا نهاية ويفرض في الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل زائدة
متزائدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية او
غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات
فهو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل
على جملة ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلى المزيد عليه بعد آخر فوقه
فلا جرم هو يكون آخر الابعاد الانفراجية وهذا خلف فاذن كل
زيادة وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد فوقها مجموع الزيادات
الغير المتناهية في بعد واحد فوقها فقد صار غير المتناهي بالفعل محصورا بين حاصرين

و ايضا فلا صار الساقان منتهيين عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المطلوب

بالاستقامة والخلف جميعا هذا وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط

وللبعض الاعلام نحو آخر من البيان في تحرير البرهان السلمي وهو ان تفرض

من مقطع كل خط عرضي مع احد الضلعين خطا موازيا للضلع الآخر فيحدث

منه اذن بالغير متناهية تفرز سطحا غير متناهية في جانب العرض واذا انضم

الى مقدار سطحي بعده سطوح متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض

وجب عدم تناهي عرض الجملة لكن العرض عرض محصور بين حاصرين

قال ولا يخفى ان هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية الخطين المارين الى غير النهاية حادة

حتى يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعا بالضلع الآخر فيلزم انحصارها

لا يتناهي بين حاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة العرضية المذكورة

موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ولا يتم الدليل في المنفرجة اظهر اقول

لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض وان فرضت الزاوية حادة وانما يلزم

ذلك لو وجد بين الضلعين ويتميز على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن

اذ كل ما يفرض فقد انتهى في احد جهتيه الى مبدأ خط من الخطوط الموازية

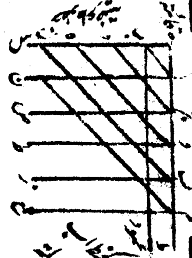
ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوتري خطوط غير متناهية من تلك

الموازيات لا يلاقي شيئا منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى ولما

كانت الصورة الجسمية على فرض تجردها عن الهيولى غير خالية عن التناهي

واللاتناهي وبين المصنف مساوقة لا تناهيها ارادان يبين فساد تناهيها حتى

يثبت ما هو المقصود في هذا الفصل من عدم تقومها بتجردها عن الهيولى فقال واما



لا سبيل الى القسم الاول ولا الى الثاني لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود

فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود
بالمقدار اي السطح اذ كان المتشكل مسطحا كالمثلث والمربع وامثالهما او الجسم
التعليمي اذ كان المتشكل مجسما كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط
اي النقط وان تصور احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحدود فلا ينتقض
طردا واما انتقاض عكسه بهيئة محيط الكرة فهو بحاله ولهذا اغير بعضهم التعريف
بالهيئة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا او محاطا به وعلى هذا
يندرج محيط الكرة في التعريف ويخرج محيط الدائرة بتخصيص المقدار بما سوى
الخط مع ان التفرقة بينهما في اطلاق الشكل صعب وان ابقى المقدار على
(على احدهما دون الآخر ١٢ عبد الغفور)
الاطلاق يصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدي تخصيص الاحاطة بالتامة
(لاخراج الخط المحدود ١٢ منه)
اذ ليس للخط جهة سوى الطول وقد احيط بنقطتين في المحدود وليس له جهة اخرى
حتى يتصور احاطة شيء بها كما ان السطح ليس له عمق حتى يتصور كونه محاطا
فتكون احاطة النقطتين بالخط المحدود تامة كما ان احاطة الخط الواحد في
الدائرة والخطوط الثلثة في المثلث تامة والهيئة انما تكون للامور القارة الذوات
المجتمعة الاجزاء في الوجود والزمان المعين كاليوم وان احاط به حدان هما
الآنان اي اوله وآخره لكن لا وجود له مستقرا نعم يرد هذا على من عرف الشكل
بما احاط به حد او حدود اللهم الا ان يخصص الموصول في تعريفه بالمقدار القار
وحيث يكون المراد من الاحاطة ههنا ما يكون تامة خرجت هيئة
الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكيف بان تكون نفس تلك الهيئة

او من مقولة الكم بان تكون معروضة لها فانها لا تسمى بالشكل وذلك الشكل

ولك ان تعمم الشكل وتريد به مطلق الهيأة الحاصلة بسبب التناهي اذ الثابت

بالبرهان السلمي ليس الا تناهي الجسم في بعض الجهات لا في كلها فان المطلوب لا يتوقف

الا على هذا القدر اما ان يكون للجسمية لذاتها اى الصورة الممتدة التي هي طبيعة

نوعية لا يختلف مقتضاها في افرادها وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة

بشكل واحد سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلا او من جهة كونها قابلا

لكن الملزوم من جهة القبول عدم الاختلاف الشخصي ومن جهة الفعل عدم

الاختلاف النوعي لان مقتضى الطبيعة النوعية يجوز ان يتخلف شخصا

من جهة تعدد القابل على انه على تقدير كون الجسمية حين التجرد فاعلا

لم يكن التعدد الشخصي ايضا في الاشكال والهيئات لعدم قابل يقبل التشخصات

المتعددة لنوع واحد هذا خلف واما ما وقع في شرح حكمة العين في

فساد كون الشكل مقتضى الطبيعة الامتدادية لذاتها من لزوم كون شئ

واحد فاعلا وقابلا فهو منظور فيه كما سيأتيك بيانه او بسبب لازم للجسمية وهو محال

لما مر وعلى الشقين يلزم مماثلة شكل الجزء والكل بل مقدارهما لاشتراكهما

في الطبيعة الامتدادية ولازمها ووجوب التساوي في المعلولات عند التساوي

في العلل كما حقق في محله واللازم وهو نفي الكلية والجزئية في الاجسام باطل فالملزوم

مثله واعترض عليه بان شكل الفلك مثلا عندهم مقتضى طبيعته وجزء

الفلك وكله متساويان في الطبيعة لبساطته فلو كان التساوي في المقتضى

يوجب التساوي في المقتضى يلزم تساوي شكل جزء الفلك وكله وليس

كذلك واجيب عنه بان الآثار كما تختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك تختلف بحسب
اختلاف القابل والفاعل في الاجسام البسيطة وان كان قوة واحدة الا ان مادة الكل غير
مادة الجزء بعد القسمة وقبل القسمة كلية ولا جزئية اصلا فان قيل ان اختلاف
الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف مادتيهما كان اختلاف المادتين بحسب اختلاف مواد
اجزائهما جرا قلنا ان الاشكال والصور تختلف بحسب اختلاف المادة
واما المادة فهي انما تختلف بذاتها كما ان التقدم والتاخر يعرضان للزمانيات
بواسطة الزمان وللزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية
والجزئية انما تعرضان للماديات بواسطة المادة وللمادة بحسب نفسها
لا باعتبار مادة اخرى وبسبب معارض لها وهو الشكل والا لامكن
زواله اي زوال ذلك الشكل بزوال الامر العارض فامكن ان تتشكل بشكل
آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى
والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف وفيه
نظر لان الاختلافات المقدارية والشكلية قد تحصل في الجسم من
غير ورود انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب تشكلات المختلفة
من التدوير والتكعيب فالاولى ان لا يجعل لزوم المحذور مقصورا على لزوم
الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال اذ الاختلافات المقدارية
والشكلية وان حصلت في الامتداد بدون الفصل والوصل لكن لا تحصل
الا لعلة كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من
لواحق المادة كما علمت سابقا في مسلك الانفعال من براهين اثبات الهيولى

فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها هف ولا يتوهم انه لو صح
هذا لكفى ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن التشكل لا
يحصل الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة هف فينافي
المقدم مستدرك لان ما هو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى
الانفعال التجددي والقوة التي لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق القبول
والاتصاف فان لوازم الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شيء واحد
ولا محذور فيه فان حيثيتي القبول والفعل مطلقا لم يتم دليل على اختلافهما
وكونهما مما يوجب تثنية للذات الموصوفة بهما الا في القبول التجددي
والفعل المقابل له وانما انحصر الاقسام فيما ذكره المصنف لان لزوم
التشكل للجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والامور التي تكتنف
بالحامل لا تخلو اما ان يكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما
ان يكون امرا مفارقا عنها سواء كان مباينا لها او غير مباين او يكون امرا
غير مفارق عنها واعترض بعض المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية
الجسمية المطلقة فنختار ان العلة للتشكل امر عارض لها واللازم منه ليس الا
امكان ان يتشكل الطبيعة المطلقة بتشكل آخر فيلزم امكان تركبها من الهيولى
والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا خلاف المفروض ولا يلزم منه امكان
تشكل الصورة المجردة بتشكل آخر لان العارض للطبيعة يجوز ان يكون عن
التشخص او داخلا فيه فلا يمكن زواله وان اراد بالجسمية الجسمية المخصوصة
فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة او لازمها ولا يلزم



منه شيء من المحذورين لبي اتفاق الاجسام في شكل واحد و
امكان تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه ويقرب منه ما افاده السيد
المحشي من ان الشكل المطلق معلول الجسمية المطلقة والشكل المخصوص
معلول الجسمية المخصوصة ولا محذور فيه وتفصيله انه ان اريد
بالشكل المطلق نختار ان علته الجسمية المطلقة او لازمها
واللازم منه اشتراك الاجسام في مطلق الشكل ولا استحالة فيه
انما المحال اشتراك الجميع في شكل مخصوص كالكروية مثلا وان
اريد به الشكل المخصوص نختار ان علته الجسمية المخصوصة المفروضة التجرد
فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال اقول الكلام في تخصيص الصورة المفروضة
للتجرد عن المادة بعينه كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذية تلك الصورة
اما لنفس الجسمية المطلقة او لازمها فيلزم عدم تعددها او لامر عارض
وهو يستدعي وجود المادة والحاصل ان اختلاف الاشخاص والتغاير
في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فالمحال اللازم في الشق الذي فرض كون
الجسمية علة انما هو شيء واحد هو نفي التعدد والتغاير في الاجسام لكن المص
رتب عليه الاتفاق في الشكل تعبيرا عن الشيء بلازمه للتوضيح والفاضلان
المحشيان اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة التجرد وحرما
المتلفظ به فوكلا دون ما يتفرع على معناه من اللواحق والغواشي
فاسمعنا في ابداء احتمالات عائدة الى العوارض المادية

فصل

في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة نريد ان نثبت في هذا الفصل ملن ومنة

١٣٤

الهيولى للصورة لبقية ما هو بصدده من اثبات التلازم بينهما فيقول لانها
لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة
الحسية فان الوضع مقول بالاشتراك على ثلثة معان احدها كون الشيء
بحيث يشار اليها اشارة حسية والثاني جزء للمقولة وهو هيئة عارضة
للشيء بحسب نسبة اجزاءه بعضها الى بعض والثالث للمقولة وهي هيئة تعرض
للشيء بسبب نسبة بعض اجزاءه الى بعض ونسبة بعض اجزاءه الى غيره
المراد ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى او لا تكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين
فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها حينئذ اما ان
تنقسم او لا ولا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع بالاستقلال وهذا
انما يكون اذا كان جوهرا وقد مر بيان جوهرية الهيولى فهو ينقسم بالفعل
او بالقوة على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا سبيل الى الاول لانها اما
ان تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم انقسامه الا
في جهة واحدة واستقلاله او في جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا
لعدم انقسامه الا في جهتين واستقلاله او في جهات ثلث فتكون جسما
قيل لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم في الجهات جسم ان كان المراد بذات
الوضع في ترديد البرهان ما يكون مطلقا فان جميع الاعراض الشائعة في
الاجسام والهيولى المجسمة منقسمة في الجهات وليست اجساما
وان كان المراد بها ما هو بالذات فالترديد غير حاصر لجواز ان تكون الهيولى المجردة
ذات وضع ولا يكون لها الوضع في نفسها ولا من قبل الطول بل من شيء آخر

ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع

بالغير كان في ذاتها لغيرها وضع بالذات فيكون اما جسمية او في جسمية

ضرورة انه لو لم يكن ثمه ماله وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع لا

بالذات ولا بالغير فعلى تقدير انقسامه حينئذ في الجهات كانت الهيولى مجسمة

مع فرض تجردها هف فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تعريتها عن الجسمية

كما لا تكون ذات وضع بالذات لا تكون ذات وضع مطلقا وكل واحد منهما

اي من كون الهيولى خطا جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما

باطل اما انه لا يجوز ان تكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال

محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين او مستديرين

بنحو واحد من الاستدارة لئلا يختص الابطال بقسم واحد من الخط الجوهري

فاما ان يحجب ذلك الخط الجوهري تلاقيهما اي تلاقي ذينك الطرفين

او لا يحجب لا جائز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما

اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هف يمكن ان يقال الحكم

بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التأليف فيما فرض فيه ذلك

واما من جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما

منتف ههنا اما الاول فلان الكلام في وجود خط واحد مستقل

على الانفراد لا في تأليف الجسم منه واما الثاني فلان الخط لا مدة ولا عظم له في العرض

فلا يلزم حين التداخل اذا فرض خطوط متلاقية في العرض مساواة الكل والجزء

ولهذا جوزوا تداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط والسطوح العرضية في الجهة التي لا امتداد لها

في تلك الجهة واما الحكم بامتناع تداخل الجواهر مطلقا فينتقض بتداخل الهيولى والصورة وهما جوهران على ما قرره المتأخرون فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل الجواهر بالجواهر المتحيزة بالذات وتوتي بداهة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته يمتنع ان تداخل في مثله بحيث يصير حجمهما حجما واحدا والا لجاز عند العقل صيرورة الشخصين كزيد وعمرو شخصا واحدا اذ لا فرق عنده في الصورتين في فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل وفي بعضها بنفس الماهية والحقيقة لا يقال لو وقع التداخل بين الخط الجوهري واحد طرفي السطحين المنتهيين اليه لم يلزم الا تداخل جوهر وعرض ولا فساد فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات لذويها لا اشياء واقعة في النهايات فاذا فرض وقوع خط جوهري بين جسمين فالتداخل هناك في الجواهر المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يجب والا لانقسم الخط في الجهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الاخر وهو محال كما مر في ابطال الجزء واما انه لا جائز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحد منهما باطل على ما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر ولما ابطل الشق الاول من الترديد الاول اراد ان يشير الى الشق الثاني فقال

واما انه لاسبيل الى الثاني لانها اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع فلو اذا اقترنت

بها الصورة الجسمية فلا يخلو اما ان لا تصير ذات وضع وهو محال لان المركب من الهيولى

والصورة جسم وكل جسم في مكان فهو قابل للاشارة الحسية واما ان تصير ذات وضع فاما

ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والاول والثاني

محالان بالبداهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز

ممكن لتساوي نسبتها الى جميع الاحياز والامكنة وكذلك الصورة لا تقتضي

الاحيز امطلقا لا معينا فاذا كانت الهيولى متساوية النسبة الى جميع الاحياز

فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال

لان المرجح اما الفاعل الخارج المفارق فهو لا يؤثر تاثيرا حادثا الا

لاستعداد ولا استعداد لها لموضع معين فان نسبتها الى الكل سواء واما

المخصصات السماوية من الحركات والاوضاع فانما تؤثر فيما له جهة او تعلق

بذي وضع كالنفس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها

علاقة مع ذي وضع وبتلك العلاقة تتاثر بالامور السماوية واسباب الحوادث

والهيولى اذا كانت مجردة عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا تخصصها

حادثة من الامور الطبعية والفلكية الا بعد حصولها في عالم الاجرام

وتعين حيزها ومظهرها وكلامنا في موجب الحيز والمظهر فالهيولى لو تجلت

عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة ما لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال

واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بان امتناع لحوق الصورة الجسمية

بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون

١٢٧

للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة

الجسمية ابدا واجيب عنه اما اولا فلانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل

الجسمية فتكون جوهرا معقولا بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلم تكن

هيولى اذ حقيقة الهيولى ليست الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث

من الصور والاعراض وان لم تكن كذلك بل يكون جوهرها جوهرا قابلا

فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها لكن لحوق الصورة او اي حادث

كان الهيولى يستلزم تجسمها المستلزم للمحال والممكن لا يستلزم منه

المحال فلا يقاس هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب مع ان

الاول ممكن والثاني محال لان استلزام عدم العقل عدم الواجب انما هو

من حيث ان عدم العقل ممتنع لوجود الواجب تعم واما بالنظر الى ذاته

فعدمه لا يستلزم محالا اصلا والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك

فانها بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة

بعد فرض تجردها محال بالذات واما ثانيا فلان الكلام في هيولى

الاجسام هل هي في اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت ولهذا قال

الشيخ في الشفاء في بحث تقدم الصورة على المادة في الوجود واما انه

هل يوجد هيولى بدون صورة فذلك بحث آخر لا يهمنا فيما نحن بصدده

وفي هذا الوجه ضعف لجواز تجرد الهيولى عن الصورتين بعد التلبس

بهما ولحوق صورة نوعية لها مانعة من قبول التجسم ثانيا فالتخصيص

بهيولى الاجسام غير مجد واعترض بعضهم بان التخصيص لحصول الهيولى

في حيزٍ معيّنٍ يجوز ان يكون لسبب اقترانها بصورٍ نوعيةٍ مخصصةٍ للاجسام باحيازها الطبعية واُجيب بان الصورة النوعية انما عيّنت مكاناً كلياً للمتنوع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصاً للهيولى بجزءٍ معيّنٍ منها وقال الفاضل الميبذي ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اُخرى او حالة من الاحوال تعين بها بعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر لان المخصص للجسم بجزء معيّن من المكان الكلي لواحدٍ من الاجسام البسيطة لايكون الا امراً حادثاً محتاجاً في حدوثه الى مخصصٍ من الحركات والاوضاع والكلام في الهيولى التي لحقها الصورة وهي مجردة عن تلك الامور ثم قال وايضاً قد تكون الهيولى المجردة هيولى عنصرٍ كلي فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى لا تخصيص لها في ذاتها بمقدارٍ دون مقدار او بعنصرٍ دون عنصرٍ بل هي قابلة في ذاتها لكل حليةٍ وصفةٍ فيجوز لها بحسب ذاتها ان يلحقها مع الصورة العنصرية مقدار ما لا يملاء المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى مخصصٍ آخر سوى النوعية ولما استشعر المصنف ورود معارضة على قولهم ان الهيولى المجردة لو لحقها الصورة لم يكن بد من ان يحصل في موضعٍ معيّنٍ مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال وهي ان الجزء المائي اذا فسد الى هواء حصل في بعض الامكنة الهوائية مع ان نسبتها الى جميعها على السوية اراد ان يشير اليها والى دفعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على هذا

التقدير بان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب الى موضع
من اجزاء المكان الكلي لما انقلب اليه مع تساوي نسبته الى جميعها
فالوجه في تخصيصه باحدها هو الوجه في تخصيص الهيولى المجردة
باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون
ترجيحا بلا مرجح يعني ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا له قبل الانقلاب
وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنقلب اليه اما المحاذاة له طبعا او قسرا
اذا لم يكن في الموضع الطبعي للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا
اذا كان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضي حصوله
في ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى
المجردة اذا تجسمت

فصل

في اثبات الصورة النوعية ولما فرغ من اثبات الهيولى
وتلازمها مع الصورة الجسمية شرع الآن في اثبات الصورة النوعية وهي
التي يختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع
الاجسام الطبعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع
نوعا ولهذا سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتقويم
والتحصيل وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها مبدأ الحركة والسكون الذاتيين
وقوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وكمالا لصيرورة الجنس بها بالفعل نوعا كاملا
وقبل الخوض في المقصود يجب ان يعلم ان المقتضي للآثار المختلفة المختصة
كل منها بقسم من اقسام الاجسام الطبعية لا بد وان يكون امورا
مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل هو امر حاصل له في ذاته

لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته
لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه بحيزها
المعين لما تحرك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جدا وهو لا ينافي القول
بالفاعل المختار عند من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة الباري تعالى
جل شانه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حارا
وبعضها باردا وبعضها خفيفا وبعضها ثقيلا الى غير ذلك
من اختلاف الآثار والهيئات لا بد له من مخصص نعم انما ينسد باب اثبات
الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات الغير المحسوسة عند من يجعل
نفس ارادة الباري مرجحا للامور بلا استحقاق وحكمة بل مع القدرة
الاتفاقية الجزافية ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يبقى معه بحث ونظر
ولا يامن الانسان ان يخلق فيه جزافا امورا تدفع النظر وربما يخلق
فيه معنى يرى الشيء على خلاف ما هو عليه وهو لا عبرة في الدورة الاسلامية
بازاء السوفسطائية في عصر الافلاطون وانما اثبتوا للباري تعالى ارادة
جزافية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الرحى واعادة المعدوم
وغير ذلك من هوساتهم لمصالح ادلتهم واحتجاجاتهم قال بعض اهل
الحق ان يظهر مثل هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه الارض
وانطمست العلوم القدسية واذا تمهد ما ذكرنا فنقول كل نوع من
انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحركة
اليه عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضي لاختصاص

ذلك لتنوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها
او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام
في ذلك الحيز وكذلك الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك
العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث والى هذا اشار
بقوله لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس
لامر خارج عن الجسم ولا للهيولى كما قررنا فهو اما ان يكون للجسمية
العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها
في ذلك الحيز المعين فتعين الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات في
هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضي
اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسند اختلاف الصور
في العنصريات الى اختلاف الاستعداد في مادتها المشتركة بحسب الصور السابقة
وفي الفلكيات الى اختلاف قوابلها في الماهيات قيل فلم لا يجوز استناد
اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة
الاعراض ومباديها من ان كون الجسم بحيث يستحق اينا غير حصوله في ذلك
الاين وكونه بحيث يقتضي برودة عند عدم القاسر غير برودته وامتناع
تحصل الجسم منفكا عن تلك المبادي فان السبب المقتضي لسهولة تشكل
الماء ولرده الى مكانه الطبيعي ووضعه الطبيعي باق عند جموده واصعاده
بالقسر وتكعيبه ومنها ان كون تلك الصور مصادر لاعراض مختلفة غير متين
بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذلك عن سائر الاجوبة

يصدر بعضها بتوسط البعض بناء في قولهم لعدم صدور الكثير عن الواحد وان استند وهالان الصور متعددة يبطل قولهم للمادة الواحدة لا تتقوم بصورتين في درجة واحدة والجواب ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد اذا كانت هناك جهات وشروط مختلفة فهذه الصور تفعل بحسب ذواتها وتنفعل بحسب المادة وتقتضي حفظ الاين بشرط الكون في المكان الطبعي والعود بشرط الخروج عنه وعلى هذا السبيل سائر الاعراض واعلم ان اثبات ان في كل نوع من انواع الاجسام صورة منوعة جوهرية لا يخلو عن صعوبة فلا باس بان لو بسطنا الكلام ثم عدنا الى ما هو الحق في هذا المقام اذ فيه خلاف بين اتباع المعلم الاول من المشائين ومنهم الشيخ الرئيس ومن هو في طبقته وبين الاقدمين من اليونانيين كهرمس وفيثاغورس وافلاطون وحكماء الفرس والرواقيين ومن تابعهم كصاحب حكمة الاشراق فنقول ان المشائين في اثبات تلك الصور مناهج ثلثة الاول من جهة كونها مبادي للاثار المختلفة وهو الذي ورده المص ههنا تقريره ان الاجسام تختلف بالاثار فتلك الاثار ليست واجبة لذاتها فلا بد ان يكون لها مبادي فمباديها اما ان تكون هي الجسمية او الهيولى او امور اخرى والاولان باطلان كما ذكر فهي امور مغايرة لهما فاما ان تكون مفارقة عن الاجسام وهو ايضا محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا يختلف اثاره في الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهي اما ان تكون خارجة عن حقائق تلك الاجسام او داخلة والاول باطل لاعادة الكلام في تخصيصها

فهي امور داخلة فتكون صورة لا اعراضا وهو المطلوب واعترض عليه
بوجوه الاول انا لا نسلم ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام على السوية
لم لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية ببعض الاجسام دون بعض كيف
وقد ذهب افلاطون ومن يحذو حذوه من المتألهين وحكماء الفرس
كما قال الشيخ الالهي صاحب الاشراق في كتبه كالمطارحات وحكمة الاشراق
وغيرهما الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب بسائط العناصر ومركباتها
ربا في عالم القدس وهو عقل مدبر لذلك النوع ذو عناية به وهو الغاذي
والمنمي والمولد في الاجسام النامية لامتناع صدور هذه الافعال المختلفة
في النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور وقياسا على نفسنا ولا كاد لنا
شعور بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة في ريش
من ريش الطاؤس انما كان لاختلاف امزجة تلك الريشة من غير قانون
مضبوط ورب نوع حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام
وهيئاتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيئات المركبة العجيبة
ظلال لاشراقات نورية ونسب معنوية في تلك الارباب النورية كما ان
الهيئة البسيطة لنوع كرائحة المسك ظل لهيئة نورية في رب
طلسم نوعه قالوا والجذاب الدهن الى النار لما ليس انعكس لضرورة
عدم الخلاء على ما ذكر في موضعه ولا يجذب للنار بخاصية لها فهو ايضا لانه
يتعلق بصاحب النوع النار الحافظ للصنوبرة ولغيرها وهو الذي سماه
الفرس اردي بهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات ارباب

الطلسما وهرمس واغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة عليها انها بل ادعوا فيها المشاهدة الحقة المتكررة المبتنية على رياضاتهم ومجاهداتهم وخلعهم ابدانهم واذا لم يقبلوا هذا فليس لنا ان نقبل هم كما ان المشائين لا يناظرون بطلميوس وابرخس حتى ان ارسطو عول على ارصاد بابل ولذا اعتبر رصد شخص واشخاص معدودين من اصحاب الارصاد الجسمانية في الامور الفلكية حتى تبعهم من تلاهم وبنى اعليه علوما كالهيأة والنجوم فكيف لا يعتبر قول اساطين الحكمة والتاله في امور شاهدوها بارصادهم الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم بل هذا اولى وليس للمشائين دليل على حصر العقول في عشرة او عشرين وبالجملة في السلسلة الطولية ولا يلزم ان ناخذ الافلاك في الترتيب في اول ما ناخذ العقول في الترتيب الطولي بل العقول كما بينه شيخ الاشراق يحصل منها مبلغ كثير على الترتيب الطولي ويحصل من تلك الطبقة على نسب بينها طبقة اخرى عرضية يجري مجرى الفروع يحصل من الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية من البسائط والمركبات الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفريقين كثير كما في القرآن ولا يعلم جنود ربك الا هو وقالوا او ليس صاحب لنوع النفس فان النفوس لا بد وان يتالم بتالم ابدانها وصاحب النوع لا يتالم بتالم نوعه وللنفس علاقة ببدن واحد ولصاحب النوع عناية بجميع ابدان نوعه والنفس يحصل منها ومن البدن الذي يتصرف فيه حيوان واحد وهو من نوع واحد ورب الطلسم ليس كذلك ثم رب الطلسم لنوع اذا كان فياضا لذلك النوع فلا يكون

محتاجا الى الاستكمال به بخلاف النفوس فانها مفتقرة الى الاستكمال بالجسم و
علاقة الاجسام انما هي لنقص في جواهر النفوس ليستكمل بالعلاقة ومن له
رتبة الابداع لا يحبسه بقيد علاقة ذلك الجسم وكمال المفارق المحض التشبه
بمبدئه الواجب بالذات فالعلاقة الجسمانية نقص له والذي يتوقع للجوهر
ويحصل بجودة كيفيته بعلاقة فيتعرض بشكل هذا الظاهر لمن له اقل حدس
والثاني سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم
منه ان لا يصدر عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن
للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق
الآثار المختلفة كما تصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها
واجيب عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار انما
تصدر من الاجسام او من المفارق بواسطة مبدا قريب مقارن لها طبعا
فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن
في الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية لم تحصل تلك الآثار من الاجسام فلا بد
ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار لا يقال اعتراض الثالث سلمنا ذلك
لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضا اذ كل موجب تترتب الاجسام لا يلزم
ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسري وغير القسري مبدأ للحركة
وليس بصورة جوهرية والحرارة في الحديدة الحامية مبدأ الحرارة
لجسم والحركة في بعض المواضع سبب الحرارة وليست بصورة جوهرية
وهكذا الى اشياء كثيرة لانا نقول ليست هذه الاشياء آثارا انما ذكرتم ه

ذكرنموه بل هي معدات والواهب غيرها الا انا نقول مثل هذا انما سميتموه

صورًا وايضًا قد برهن الشيخ الرئيس في بعض مؤلفاته على ان الطبيعة

لا يجوز ان يكون مبداءً للاشياء المنسوبة اليها في مادتها على ما هو المشهور

عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكونات الطبعية كما يقال ان طبيعة

الحجر مثلا مبدا لحركته الهابطة وطبيعة النار مبدأ لحركتها الصاعدة وهكذا

ما يقال في الكيفيات الاخر مثل ما يقال ان طبيعة الماء مبداء لبرودتها

وطبيعة النار مبدأ لحرارتها وامثال ذلك حيث قال وذلك لان مصدر

الفعل الجسماني قوامه ووجوده بالجسم ولا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة

بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا تصدر

عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا تصدر

عنها فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي واسطته جسمها شرط

في اتمامه انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح

فعلها في الجسم وشرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون

الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها في اجسامها

محال بل معنى قولنا ان الطبيعة هي مبداء تلك الاشياء مثل الحركة والحرارة

مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المنطبع بتلك الطبيعة انما يستعد

بحدوث الطبيعة واذا تم استعدادها افاضها واهب الصور عليها

باذن خالقه جلت قدرته الا انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام

شرط القبول ذلك الفيض قيل ان الطبيعة سبب او مبدأ لذلك

١٣٧

وهكذا في غير هذا اذا تاملت وجدت بعض الهيئات والصفات مقدم وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجود المتاخر وكذلك نسبة النفس الى قواها هي بعينه لنسبة الطبيعة الى ما قلنا ه هذا كلامه

ونقول لا يخفى ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيد ما نحن بصدده تائيدا عظيما فانه لما ثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء ليس امرا مقارنا لتلك الاجسام فليجز مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير النار والبرودة التي تحصل في غير الماء وكذلك سائر الآثار كالاحالة الى شبه جوهر المغتذي والانماء والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونها صورا لم يثبت الا كونها من الشرائط والمعدات التي لا ينافي العرضية كالميل والحرارة والبرودة وامثالها والعجب ان القوى الغاذية والمصورة عندهم اعراض مع انهم يسمونها فعالة وينسبون اليها افادة الصور فاذا كانت هذه المؤثرات القوية عندهم اعراضا فغيرها اولى بالعرضية والمنهج الثاني من جهة كونها مقومة للمادة بيانه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع من الاجسام امرا غير الهيولى والجسمية مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك وعنه فهو اما ان يكون عرضا او جوهرا والاول باطل لكونه مقوما للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة معراة عن الجسمية كذلك لا يتصور وجودها بدون ان يتخصص بنوع من انواع الجسم فانا لا نقدر ان نتصور جسما لا يكون فلكا ولا عنصرا ولا حيوانا ولا شجرا فلا يوجد الجسم المطلق الا بالمخصص فيتقوم وجود الجسم بذلك المخصص والمقوم للجوهر جوهر فذلك الامر جوهر فهو اما حال في المادة او محل لها والثاني باطل بالوجدان ولانقلابه

الغليرة مع بقاء المادة فى الحالين كما فى العناصر فلو كان حالا والجوهر

الحال يكون صورة وهو المطلوب والاعتراض عليه من قبل الرواقيين بوجوه

اما اولا فبان الاحتجاج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى تلك المخصصات

بل وجودهما الجسم بعدم تصور خلوه عنها غير مرضى لان استحالة الخلو عنها لا تدل

على جوهريتها وافتقار المحل اليها اليس الجسم لا يخلو عن مقدار وشكل

وتحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انها يصح تبدلها

مع بقاء محالها فلا يكون جوهرا لورود مثل ذلك فى تبدل الصور على الهيولى

مع بقائها بعينها واما ثانيا فلان ما ذكرتم فى افتقار المادة الى تلك

الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يمكنكم دعوى امتناع

خلوها عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها فكذلك لا يعرى الجسم

عن شكل وبدله ومقدار وبدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق

غير منحصر الوجود فى الاعيان الا بالمخصصات لو اوجب كون تلك المخصصات

مقومات لوجوده لوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية بالانسان

مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان التقويم والتحصيل

ههنا اقوى واتم من هنالك فكما سميتم مخصصات الجنس صورا افلكم

ان تسموا مقومات الانواع صورا فان قيل الماهية النوعية تامة

الحصول قلنا مثل ذلك فى الجسمية فانها بالقياس الى افرادها مع قطع

النظر عن اللواحق التى سميتموها صورا نوع حقيقى تام والاحتياج فى

الوجود الى المخصصات مشترك النوع بين الجسمية والانسانية فهذا لا يوجب

تمامية احدهما وعدم تمامية الاخرى فان قيل مخصصات النوع تعرض
عن اسباب خارجة وامور اتفاقية ولا يتقوم بها حقيقة النوع
قلنا ما فرضتموه صورا ايضا يلحق الاجسام والهيوليات باسباب خارجة
واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرها فانها تلحق الهيولى من جهة تلك
الاسباب وهي ليست مقومة لحقيقة حاملها والكلام في دعوى
كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو اول البحث
انه بماذا اتبين لكم تقويمها لوجود حاملها فان استدللتم بكونها
مخصصة للجسم المطلق فكذا يأتي في مخصصات الانواع او بلزومها للاجسام فيجري
الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر على ما عدلتم
هو الموجود لا في موضوع فنقول صور المركبات قوامها موجودة في موضوع
فتكون اعراضا وانما قلنا انها موجودة في موضوع اي محل مستغن
عنها لان صور العناصر على رأيكم كافية في تقويم المادة والا لما صح للعناصر
وجود وصور العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على مذهب التحقيق
وهي في قوامها مستغنية عما يحل فيها مما فرضتموه صورا هي اعراض
فان قيل ان العناصر وان كانت مستغنية القوام عن صورة اخرى الا
ان المجموع غير الافراد والمجموع جوهر والصورة مقومة لوجود المجموع فتكون
جوهرا قلنا المجموع اذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع وجدناه
اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء هي العناصر الباقية الصور والاجتماع
عرض فصور المركبات ان كانت تقوم وجودا فليست مقومة

للعناصر بل تقوم اجتماعها والاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز
ان يكون عرضا المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات الاجسام
تقريره ان الصور اذا تبدلت في الاجسام بتغير بتغيرها جواب ما هو بخلاف
الاعراض اذ بتبدلها في الجوهر لا يتغير جواب ما هو فليست الصور اعراضا
والايراد عليه بناية عن القدماء ان من الاعراض ما يتغير بتغيره
جواب ما هو فان الحديد قبل ان يحصل منه هيأة السيف اذا سئل
عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد او بحد الحديد ثم اذا حصلت فيه
الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب اذ حديد بل بانه سيف و
لا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحدة وهكذا الطين اذا جعل لبنات
وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت ولم يحدث فيه الا اجتماع
وهيأت هي اعراض فقد علم ان تبدل الحد ود لا مدخل له في كون التبدل
جوهرا او عرضا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدله جواب ما هو
ورسم العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقة بين الماهيات الطبيعية كالحيوان
والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير مفيد
بان يقال الجوهر ما يتبدل بتبدله حدود الماهيات الطبيعية الجوهرية
والعرض ما لا يكون كذلك اذ ليس رسم الجوهر والعرض في شيء من المواضع
اللهم الا ان يجدد اصطلاح آخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح
في الجوهر والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود
في الموضوع ويرجع الضابطة في العرض الى استغناء المحل عنه وعدم

تقومه به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحل وتقومه به وظاهر ان هذا التقوم
تقوم الوجود لا تقوم الماهية فان الحال الصوري لا يحتاج اليه
المحل بحسب الماهية اذ يعقل المحل دونه والمتقوم لشيء بحسب الماهية لا يمكن
تعقله بدون ذلك الشيء فافتقار المحل الى ما يحله من الصور في تقويم الوجود
لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى المسلك السابق وقد علم
ما فيه هذا غاية ما تاتى للذاب عن الاقدمين لان يبحث بمع اصحاب
جوهرية الصور الطبعية من المشائين واما الذي وضح لدي في هذا المبحث
من الامور المتقررة في مدارك المحققين من الحكماء انه لا يجوز ان يتحصل حقيقة
محصلة نوعية لها وحدة طبعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات الطبعية
من مقولتين مختلفتين نعم يمكن ذلك في المركبات الاعتبارية والصناعية
التي لها وحدة بحسب الاجتماع والصناعة وقد قالوا ليس كل معنيين يقترنان
بمعنى يجب ان يجعل له ذاتا احدية واقعة تحت جنس والا لكان
الانسان مع البياض نوعا ومع الفلاحة نوعا اخر فيكون الانسان جنسا
ولهذا حكموا بان مفهومات المشتقات كالابيض والاسود لاحظ لها من
الفصل النوعي لالتيامها من ذات ما مع صفة او نسبة لم يكن مجموعها
من مقولة واحدة وامتنعوا عن تجويز كون حقيقة واحدة مندرجة تحت
مقولتين بالذات فان الانسان وان صدق عليه حيوان عالم طويل
قائم الى غير ذلك لكن لا يجب لهذا كونه مندرجا تحت مجموع الجوهر والكم و
الكيف والوضع وغيرها اندراج نوع تحت جنسه بل انما هو واقع تحت واحد

من تلك المقولات وهو الجوهر بالذات دون الاخرى الا بالعرض فاذا علمت هذا
فنقول لا شك ان لكل واحد من الجسم الناري والهوائي وغير ذلك
حقيقة محصلة لها ماخذ طبيعي ملتئمة من الجزء الذي هو مشترك بين سائر
الاجسام ومن امر اخر مختص لو لم يكن كالجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر
بل يكون من مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت
مقولة الجوهر ولا تحت شيء من المقولات البواقي بل لا يكون له حقيقة
محصلة احدية ويكون كالحجر الموضوع بجنب الانسان والواقع خلاف ذلك
بالاتفاق فيجب ان يكون للنار جزء مختص جوهري سوى الجسم وهو المسمى بالصورة
النوعية وايضا تلك المختصات انما هي مباد لفصول ذاتية لانواع الجسم على
ما هو المقرر عندهم من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبات ماخوذان
من المادة والصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة الحقائق
في الذهن والخارج على ما هو راي المحصلين الذاهبين الى انحفاظ
الماهيات في انحاء الوجودات وحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في
الاذهان فاذا كان فصول الجواهر جواهر بالمعنى الذي مر ذكره وفصول انواع الاجسام
متحدة الحقيقة مع صورها الخارجية فلا محالة تكون تلك الصور جواهر
وتركيب القياس على نظم الطبع هكذا الصور الطبيعية فصول للجواهر وفصول
الجواهر جواهر فالصور الطبيعية جواهر فاذا كان في حقائق الاجسام فصول
ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان يستند الاثار المختلفة
المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور نوعا من الاستناد وان كان

كل نوع منها ذو عناية من ملائكة الله الروحانيين تقوم بكلاءة ذلك
النوع باذن مبدعه جلت اسماؤه واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل
الاجسام انواعا فلا يكون لها مبادٍ في المواد بل يفيدها مفيد من خارج
فان الاستعدادات واللااستعدادات ليست بطبايع محصلة
يتقوم بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة يتخصص بها
الجسم تخصصا اوليا وانما شانها الاعداد لا الافادة واختلاف تلك الصور
في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مباديها المفارقة لا الى اختلاف ذوات
الهيوليات او اختلاف استعداداتها فانها متقدمة بحسب الذات على
الهيوليات واستعداداتها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم واختلاف
الهيوليات او اختلاف استعداداتها انما يصلح لاختلاف التشخصات
وانحاء الحصولات لا الحقائق انفسها بل الحق ان مفيد جميع الحقائق هو الباري
الفعّال على وفق علمه بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية
روابط فيضه ووسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم ان
الصورة الجرمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلثة مقومة لحقيقة الجسم بما هو جسم
ومقومة لوجود الهيولى كما سياتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة
الطبعية مقومة لحقائق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم
بما هو جسم وما عقلت الهيولى لا بالصورة الجرمية والجسم لا بالصورة
الطبعية فليست الجرمية مقومة لحقيقة الهيولى ولا الطبعية مقومة لحقيقة
الجسم فكل من الصورتين حيثية تقييدية لشيء وتعليلية لاخر فالفعل بالقياس

الى النوع وحصة من الجنس والتشخص بالقياس الى الشخص فحصة من النوع

ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصور الطبعية كما صرح به الشيخ

الرئيس في التعليقات وغيرها من ان كل صورة تحدث من الصور الطبعية تحصل معها

مقدار آخر وامتدادات اخرى فيحصل معها اتصال آخر فلا ينبغي لاحد ان يقول

ان الصور الطبعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى بالقياس الى

الصور كالامتدادية فان الجسم جزءه الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلثة

واذا استبدل الاتصال الصوري بتبدل الصورة الطبعية يتبدل الجسم ايضا فيحدث

مع كل صورة طبعية جسم آخر فليس الجسم كالهيولى التي تبقى بنفسها وتقبل حدودا

مختلفة تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان كل حال عرضا كان او صورة

يحتاج في تشخصه الى محله والفرق بينهما بان الصورة بحقيقتها يقوم وجود محلها

الذي هو المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم تشخصه وحيث

كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب حدود الامتدادات

ومقاديرها المختلفة صغرا وكبرا فالهيولى يحفظ تشخصها بانحفاظ

نوعية الصورة الاتصالية بخلاف الجسم بالقياس الى الصور الطبعية

المتخالفة الانواع ومن ههنا حكموا بان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات

فقد عدم الجسم الذي كان موجودا مع النفس وحدث جسم آخر وهذا

ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف متفرع على الخلاف

في جوهرية الصور وعرضيتها ولقد اشبعنا في هذا الكلام من الجانبين

ليحيط الناظر باطراف المسئلة وقد بقي بعد خبايا

في الزوايا والله الهادي الى الصواب وبه الاعتصام في كل باب واعلم

ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم

مع الهيولى وكذا الكيفية لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان

الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية

وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى

فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله

هداية يزول بها وهم اشتباه ربما وقع لاحد في كيفية التلازم الثابت اتفاقا

بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتباه نوع ضلالة فعبر المص عن

ازالته بالهداية كما هو عادته في هذا المختصر ولنقدم ههنا ما يتوقف

عليه تلخيص الكلام في المطلوب وهو ان التلازم عند المحققين انما تقتضيه علة

موجبة يكون التلازم بينها وبين معلولها او بين معلولين لها لا على اي

وجه كان بل بايقاع تلك العلة ارتباطا ما افتقاريا بينهما على وجه

من الوجوه المبينة اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالآخر ويمكن

فرض انفراد احدهما عن الآخر وما يظنه الجمهور من امر المتضايفين

الذين بينهما تلازم بحسب الماهية انه بلا تحقق افتقار بينهما

باطل اما الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى المعروض الآخر واما المشهوران

فبافتقار بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض الآخر وهو ذاته

وعلى هذا القبيل تلازم العقود وتعاكس القضايا وتقاوم اللبنتين

المختلفين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الابعاد المتساوية

الميول لجوانب الارض الى مركز الكل ولو عدّ من التلازم فانما هو في حفظ الوضع
لا في الوجود وكل منهما يحتاج في ذلك الى ذات الاخرى واما المعان بحسب
للعلولية فليس يصح ان يستند في درجة واحدة الى علة واحدة حقيقة
بل بحسب انتهائهما الى علة موجبة احدية الذات متكثرة الحيثية لاعتبارية
وكل واحد منهما يستند اليها من حيثية يصدر عنها بتلك الحيثية فكل منهما
يستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الاخر بجهة اخرى وفي هذا لا يتحقق التلازم
بين المعنيين لعدم تكرر الوسط اذا تمهد هذا فنقول في كيفية التلازم
بين الهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست علة موجبة للصورة لانها القابل
المحض كما سبق منا القول فيه والقابل من حيث انه قابل لا يكون منه
فعلية التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة لا قبلية زمانية
كما مر ولا قبلية ذاتية والا لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات
(من التلازم — لان العلة الموجبة تكون متقدمة على وجود المعلول بالذات)
على الصورة واللازم باطل لان الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور
والعلة الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة
ايضا ليست علة للهيولى سواء كانت علة مطلقة او آلة او واسطة ولا آلة
ما به يؤثر الفاعل في منفعله القريب والواسطة هي معلول بالقياس الى احد طرفيه
احدهما معلول مطلق والاخر علة بعيدة والواسطة معلول قريب لاحدهما
وعلة قريبة للاخر لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل وبالشكل فانها
تحتاج في تشخصها الى التناهي والتشكل والاستدلال على تاخر الشكل عن
الصورة بتاخره عن الحدود المتاخرة عن المقدار المتاخر عن الجسم غير صحيح لانه

انما يفيد تاخره عن ماهية الصورة لا عن تشخصها والمدعى عدم تاخره عن الصورة المتشخصة ولا يبعد احتياج الشيء في تشخصه الى ما يتاخر عن ماهيته كالجسم الى الاين والوضع المتاخرين عنه واعترض بعضهم بان احتياج الجسمية في تشخصها الى التناهي والتشكل وامثالها غير ظ لان الجزئي منها متغير مع بقاء تشخص الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكلي الى الكلي لا يفيد التشخص والجواب ان الاعراض المتشخصة المادية كالوضع والاين وغيرهما مسماة بالمشخصات اما لانها يحصل بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام واما لانها لوازم وامارات للتشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين وربما تعد من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات علة التشخص لنوع ما وشيء مما ذكرناه لا ينافي الكلية فالجسم يحتاج لا في كونه جسما بل في كونه متشخصا الى الاين مثلا لا من حيث هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما ويحتاج الاين بما هو اين ما الى الجسم بما هو جسم ما وبما هو اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال في سائر الاعراض التي يقال لها المشخصات والشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر بل اما معها او متاخر عنها فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم عليه سواء كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما ما مع المتقدم على الشيء بحسب العلية فلا يتقدم على ذلك الشيء والوجه في ذلك ان المعية في الوجود بحسب الذات انما يتحقق بين معلولي علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما تتقدم على الآخر ايضا

لاشتراكهما في كونهما معلولا لها متاخرا عنها واما المعلول المتاخر عن احدهما

بالذات فلا يتاخر عن الآخر لعدم كونه معلولا لهما وبهذا يندفع

التدافع بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوي لو كان متقدما

على الفلك المحوي الذي هو مع عدم الخلاء كان متقدما على عدم الخلاء ثم

حكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع العقل المتقدم على الفلك المحوي

غير متقدم على الفلك المحوي لان المعية تارة على علاقة التلازم بالطبع

وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين في شرح الاشارات

ومناقشته التلازم بين الهيولى والصورة ومن البين ان العلاقة بينهما ليست

علاقة التضايف لان تعقل كل واحدة منهما بدون الاخرى وان عرض

لهما علاقة التضايف من جهة كونهما شيئين مستعدا ومستعدا له ولكن

النظر في تلازم ذاتيهما فلا بد هناك من علة واذ قد تبين ان شيئا منهما ليست

علة للاخرى فهما معلولا علة واحدة موجبة لهما تحقيقا لمعنى التلازم فاذن

كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام وتوابعها

وذلك السبب الواحد اما ان تقتضي كل واحدة منهما بالاخرى على الوجه الدائر

وهو معلوم الاستحالة او مع الاخرى فلا يخ اما ان يكون كل واحدة منهما بحسب

نفسها متعلقة بنفس ذات الاخرى تعلقا افتقاريا فيرجع الى الدور الدائر

او ليس هناك تعلق الافتقار من جانب فينقلب التلازم بالطبع الى التصاحب

الاتفاقي كما علمت او يكون التعلق الافتقاري من الجنبتين في الوجود لكن لا

لكل من الذاتين بنفس ذات الاخرى بل بعوارضها فيكون عرضين متنافيين

المعروض كالابوة والبنوة او من الجنبتين و لكل من الذاتين بتقومها بالاخرى
ولكن لا في اصل الوجود بل في وصف آخر كاللبنتين المنحنيتين فيكون على تعانق
في الوجود وارتباط في ذلك الوصف فلينفسخ فرض التلازم بينهما بحسب
الوجود هف فقد علم ان بعد فرض المقيد لكل منهما لا يمكنك ان تدرك ثالثة
من الجنبتين ولا ان ترفع الافتقار منهما جميعا وتقول ليس لاحدهما بان يقام
بها الاخرى ولي من الآخر بعكسه فقد تعين ان احدهما بخصوصها متعينة
لان تقام بها الاخرى فلنا ان ننظر انها آلة وانه علة تكون لها
واذ ليست للهيولى الا قوة القبول وليست لها جهتان لتوتر وتأثر والقابل
من حيث هو قابل لا يكون موجبا لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد
انما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب والفعلية فالهيولى ليست علة مقومة
للتلازم ولا شريكة لها فقد تعينت الصورة للعلية واذ ليست آلة او
واسطة مطلقة فتكون جزءا من العلة التامة للهيولى غير الفاعل قريبا
او بعيدا او غير الآلة المطلقة لكن لا بشخصيتها لاحتياجها الى الهيولى
في لوازم شخصيتها من التناهي والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان
الهيولى مفتقرة في وجودها الى طبيعة الصورة فتكون شريكة لعلتها الفاعلية
والصورة مفتقرة الى الهيولى لا في وجودها بل في امور خارجة عنها لازمة لوجودها
والى هذا اشار بقوله وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة .

لما بينا انها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية
عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الى

الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون شخصيتها في وجودها وبقاءها
واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية للهيولى فلا بد ههنا من سبب
اصل هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق الذات عن المادة وعما يتعلق بها
من الجسمانيات والا لعاد بعض المفاسد ومن معين هو ماهية الصورة التي يتحصل
وجودها عن السبب الاصل وتستحفظ تلك الماهية في عالم الاسطقسات بتعقيب الصور
منه وتستبقي الهيولى بالسبب الاصل وبالصورة من حيث هي صورة
فباجتماعهما تحصل العلة التامة القريبة المستمرة الوجود والصورة
العاقبة شريكة للسبب الاصل في اقامة الهيولى بما يماثل الزائلة
في انها صورة وبما يخالفها من المتنوعات تجعل المادة جوهرا بالفعل
غير الذي كان بالسابقة وقد يقال كيف تكون طبيعة عامة
هي الصورة المطلقة مبدأ الذات شخصية هي الهيولى وقد بين في موضعه
ان الواحد بالعموم لا يكون علة لواحد بالعدد فيجاب بان ذلك
غير مستبين الفساد في الشرائط والروابط فان العقل وان استوحش
عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علته الفاعلية لكن
لا يمنع ذلك في الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم
المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد يكون علة لواحد بالعدد
على ان ذلك لا يخرج العلة التامة عن الوحدة العددية ولقد شبهت
الحكماء المعقب القدسي واستحفاظه للهيولى الشخصية بالصور المترادفة
المستمرة وحدة عمومها بمن يمسك سقفا معينا بدعامات متعاقبة

يزيل واحدة منها ويقيم الاخرى بدلها والحال في عالم الطبيعة الخامسة كالحال في عالم الطبائع الاربع فان الصورة اللازمة هناك تعين العقل الواهب للهيولى باذن مبدع الكل بما هي صورة مطلقة لا من حيث هي متشخصة وان كانت لا ذمة التشخصية لاحتياجها الى المادة في غواشيها من المقدار والشكل ولهذا قال والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها اعلم ان الصورة وان كانت اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن اعتبار التشخصية يوجب التعلق من الجانبين لا على الوجه الدائر بان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة لا بتشخصيتها و تشخص الصورة انما هو بالهيولى التشخصية لا بالهيولى بما هي هيولى اذ لا يعقل هذية الحال بدون هذية المحل والا لصح بقاء الحال مع تبدل المحل بل هذه شاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل اذ عدمت الهيولى فتنعدم الصورة فيصدق ان كل واحدة منهما يرتفع برفع الاخرى فلا احقية لاحدهما في تقويم الاخرى من الاخرى بعكسه قلنا معنى انه لا ترتفع الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح فليس عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح الا وقد بطلت حركة اليد اولا وهذا الحال في جميع العلل والمعلولات نعم التلازم المتكرر من الجنبتين بين العلة التامة ومتممها الاخير وبين المعلول في الرفع والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الثبات اذ العلة متعينة رفعا ووجودا بالملزومية والسبق والمعلول باللازمية واللحوق وان كانا في درجة واحدة بحسب الزمان انتفاء وتحققا والله اعلم بالصواب

فصل في المكان

لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي
هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني
البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي فبدأ بما هو الاشهر منها وهو وقوعه
في المكان فحقق اولا ماهية المكان في هذا الفصل واثبت انيته
بعد ذلك في الفصل التالي لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا كيفية
وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول الامر المسمى
بالمكان اما ان يكون جزءا من الجسم او لا يكون فان كان جزءا منه فاما
ان يكون هيولى او صورة وان لم يكن جزءا فلا شك انه يجب ان يكون مساويا
له فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن بعد يساوي اقطاره اقطار المتمكن فيه
واما ان يكون عبارة عن سطح من جسم يلاقيه وان كان بعدا فهو اما
ان يكون موجودا او موهوما فهذه خمسة احتمالات وقد ذهب الى كل منها
ذاهب ولما كان الاشكال في ماهية المكان في انها بعد او سطح خصصهما
بالذكر فقال وهو اما الخلاء اي البعد المجرد عن المادة سواء كان فارغا
او مشغولا او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
الجسم المحوي اعلم انه لما كان للمكان امارات اربع تصالح عليها المتنازعون
لئلا يكون النزاع لفظيا وهي نسبة الجسم اليه بلفظة في وما في معناه وصحة
انتقال الجسم منه لذاته واستحالة حصول جسمين في واحد منه واختلافه
بالجهات فنقول لا يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم لا ان يكون منقسما
في جهة واحدة فقط لاستحالة حصول الجسم في النقطة او الخط فهو اما منقسم

في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحًا ولا يجوز ان
يكون حالًّا في المتمكن لعدم صحة انتقال الجسم من سطحه مع بقائه بحاله
بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسًا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته
والا لم يكن ما يليه فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر
من الجسم المحوي وهذا هو مذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين ومن
تابعهم وعلى الثاني يكون المكان بعدًا منطبقًا على البعد الذي في الجسم فهو
اما ان يكون امرًا موجودًا او موهومًا اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه
القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه
ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور واما الثاني
فهو مذهب المتكلمين القائلين بان لكل جسم فراغًا موهومًا موافقًا للجسم
في المقدار والتناهي يشغله الجسم ويملؤه على سبيل التوهم ولما كان مذهب المشائين
هو المختار عند المص اراد ان يبينه في هذا الفصل فقال لعله ردده بين البعد
والسطح بحسب الحصر الاستقرائي حيث لا يتصور شيء سواهما يجعله امارات
المكان والاول اي البعد مفطورًا كان او موهومًا باطل فتعين الثاني
وهو السطح المذكور وانما قلنا انه باطل لانه اي المكان لو كان خلاءً فاما ان يكون
لا شيئًا محضًا او بعدًا موجودًا مجردًا عن المادة لكن كل من شقي التالي باطل
فكذا المقدم اما انه لا سبيل الى الشق الاول من التالي فلانه يكون خلاء اقل
من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل
الزيادة والنقصان فيكون مقدارًا او ذا مقدار فاستحال ان يكون لا شيئًا

محضا لان امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف المأخوذ مع تلك الصفة فامتنع
الخلاء بمعنى اللاشيء المحض فبطل مذهب المتكلمين واما انه لا سبيل الى الشق الثاني

منه اى كون الخلاء بمعنى البعد المفطور فهو لانه لو وجد البعد مجردا
عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل والا لم يتجرد عنه لان الحلول و
عدم الحلول ليسا من الامور التي تعرض الاشياء لامر خارج عنها كما يحكم به الحدس
الصحيح واذا كان البعد المكاني لذاته غنيا عن المحل فاستحال اقترانه به
وحلوله فيه لان البعد المادي حال في الاجسام وهذا انما
يتم اذا ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يبرهن عليه بعد قيل لو كان
البعد المجرد موجودا لكان متناهيا لوجوب تناهي الابعاد فيلزمه شكل
الوجود وهو لا يمكن ان يحصل للامتداد الا بعد كونه متشكلا لانه ينفعل
ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة والمقدر خلافه اقول
فيه بحث لان ما ذكره شارح حكمة العين من ان في كون الانفعال
اى انفعال كان من لواحق المادة نظرا لان الثابت بالدليل هو ان الانفعال
المخصوص الذي يكون بالانفصال لا الانفكاك من لواحق المادة لا غير وقد الجسم
يختلف اشكاله من غير انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات
المختلفة لان ما ذكره ليس بصحيح كما سيظهر لك وجهه وكانه انحصرت
طرق اثبات الهيولى عنده في مسلك الانفصال والاتصال لانا نقول
الانفعال المستلزم للمادة كما مر مرارا عبارة عن حصول الشيء حالة مسبوقة بقوة
استعدادية تبطل تلك القوة بطريان تلك الحالة فبالجملة العوارض

المفارقة ما يحوج حصولها في كل شيء الى كونه لذلك الشيء ذا مادة بخلاف اللوازم والا لكانت المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة اتصافها بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده الا اذا كان شكله من العوارض التي يمكن تجردها او زوالها وهو ممنوع وقد يورد له الدلائل التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا موجودا كما هو مذهب افلاطون انه لو كان بعد المكان له خاصية الكمية الاتصالية وقبول القسمة الوهمية فهذه الخاصية اما ان تكون لذاته او لامر حال فيه او محل له فعلى الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار او كونه مقدارا ذا مادة وكلاهما خلاف الغرض تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان لا يقبل الانفصال اصلا لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال لذاته وهو المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا تلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول لقوله بان ما لا مادة له لا يقبل الانقسام غير مسلم عند اصحاب هذا الراي لان الجسم يقبل الانفصال ولا مادة له عندهم لانا نقول قد سلف منا ان الجوهر القابل للانفصال وسائر الحوادث مسلم الثبوت عند الجميع سواء كان ذلك القابل نفس الجسم او جزءه ولا ان يقول لانهم عند الاشراقية عند المشائية القابل ان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال اذ الجسم عند بعضهم محض المتصل بذاته للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك المذهب وفساده يلزم كون الخلاء ملاء بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل

والتناهي والتشكل ومنها انه لو كان بعدا يلزم تداخل الاجسام والاعتنا ان يكون

احد المتداخلين غير مادي غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة

راسا كما وقع لبعض الاعلام بل لما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين

اما ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين البعد

والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين

فهو اما لذاتيهما او لتمانع البعدين فان كان الثاني فيكون البعدان

هما المتمانعين عن تداخل بالذات لا المادتان وان كان الاول فذلك باطل

لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا تصير مادتاهما واحدة واما التمانع

بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها تلاقي البعد

وتتقدر به وتسري كلها في كله وان ما نعت بعضها فالمانع هو بعدها

لا نفسها فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة المادتين ولا من جهة

المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان طباع الابعاد

يابى عن التداخل ويوجب المقاومة والتنحي وايضا يلزم على تقدير كون

المكان بعدا تشابه الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبعيا لبعض الاجسام

وكون الآخر غيره للآخر وايضا يلزم من امكان اتصافه في ذاته بالحركة

الاينية ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعه لها امتناع الجسم لها

لانه ملزوم للبعد المنافي للحركة وملزوم منافي الشيء مناف لذلك الشيء و

هذا ايضا يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم سكون المتحرك

اذا فرضت نملة متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مساوية لحركة الرحى على

حاصله ان النملة لو فرضت متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مساوية لحركة الرحى على خلاف جهتها فلم يفارق البعد الذي

خلاف جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما سيجيء واعترض
اصحاب الخلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الاحكام
كحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف
في الريح الهابة متحركا لتبدل امكنته وان يكون المحفوف بالكرباس
والمحمول في الصندوق وينتقل من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك في
الماء حركة مساوية لحركته جهة وسرعة لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده
الحكيم ابن الهيثم من بقاء المكان مع نقصان المتمكن بل زيادة المكان
مع ذلك النقصان وبقاء المتمكن مع زيادة المكان يظهر الاول في الزق
المملوء ماء او هواء اذا نقص منه شيء مما فيه والثاني في الجسم المكعب
والثالث في الشمعة المدورة مرة والمنبسطة اخرى لكن المساواة بين المكان
والمتمكن لازمة ومنها عدم عموم الامكنة مع حكمهم بان لكل جسم
مكانا ومنها عدم وجود ما هو المطلوب الطبيعي للاجسام الى غير ذلك
ولها وجوه من الاجوبة المشهورة في الكتب من اراد الاطلاع عليها
وعلى سائر الادلة والمباحثات المذكورة في هذا الباب بين اصحاب
هذين المذهبين فليراجع الى الكتب المبسوطة ولكثرة الايرادات على كل
من هذين المذهبين ذهب بعض الاعلام الى ان المكان عبارة
عن الجسم المحيط من حيث انه محيط لخلوصه عن جميع ما يرد على القول
بالبعد وعن اكثر ما يرد على القول بالسطح ولقربه عن مفهومه
العرفي لانا اذا سئل عن مكان الماء يجاب بانه الكوز لا السطح الباطن منه

فصل في الحيز كل جسم اثيريا كان او اسطقسيا فله حيز طبعي

يطلبه عند الخروج عنه باقرب الطرق وهو عند القائلين بالجوهر الفرد

هو الفراغ الموهوم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد

عليه الجسم كما هو في العرف وعند القائلين بالبعد نفس المكان وعند الذاهبين

الى السطح اعم منه ومن الوضع فان الجسم المحيط ليس له مكان على تقديرهم

لكن له وضع وهذا ثم بالنسبة الى ما في جوفه وما وقع في عبارة

بعض المحققين انهما عندهم واحد فالمراد كونهما واحدا فيما له مكان

كما سوى الجرم الاعظم وهو لا ينافي الاعمية كما توهم وذهب بعضهم

الى ان المكان بما هو مكان ليس طبعيا لجسم من الاجسام اصلا سواء

كان بعدا مجردا او سطحيا اما على الاول فلتشابه اجزائه في الماهية

والحقيقة كما يشهد به النظر الحكمي فاختصاص لبعض اجزائه بكونه طبعيا

لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني فلانه يلزم ان تسكن الارض

بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان سواء انطبق مركز

ثقلها على مركز العالم ام لا وان يتحرك الارض بطبعها لو فرضت

في وسط العالم غير محاطة بالماء واللازمان كلاهما ظاهر البطلان وكذا

الملزوم بل المطلوب بالطبع للاجسام انما هو الوضع والجهة والمكان مطلوب

بالعرض فالارض مثلا تطلب مكانها الذي هي فيه لانه تحت جميع الامكنة

والماء يطلب ان يكون محيطا بالارض بكليته بشرط ان يكون الارض

على مركز العالم لانا لو فرضنا عدم تاثير القواسر

اي ما يوثر في الجسم لا على وفق ما يقتضيه طبعه وكان الاولى ان يقول اذا لاحظنا الجسم
وقطعنا النظر عن تاثيرات الامور الخارجة عن ذاته لئلا يرد ان رفع
القواسر وان كان ممكن الانفراض بحسب الذهن لكنه جاز ان
يكون مستحيلا بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال على ان للجسم مكانا طبيعيا
بحسب نفس الامر بل بحسب ذلك الفرض المخالف للواقع لكان في حيز معين
لا محة وذلك الحيز الذي حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه الجسم لذاته اولا
لان وجود العارض للشئ يدل على وجود سبب يقتضي ذلك العروض
والسبب اما ان يكون غير خارج او يكون خارجا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم
جميع القواسر على التاويل المذكور فتعين الاول فاذن انما يستحقه
اي يستوجبه بطبعه لا بالجسمية المشتركة ولا بهيولاه اذ ليس شانها
اقتضاء شئ معين من الاحياز في التحيز تابعة للجسمية وهو المطلوب فان الفاعل
وان لم يمكن فرض رفعه مع فرض وجود مفعوله لكنك
قد علمت في مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قدسي نسبته
الى جميع الاحياز نسبة واحدة فلا بد ان يستند طلبه الاحياز المختلفة الى
امور مختلفة داخلة في حقائق الاجسام وما هي الا طبائعها التي
هي صورها النوعية اقول وبما ذكرنا يندفع ما قيل من ان حصول
الجسم في المكان من الاعراض اللازمة التي لا يتصور خلو الجسم عنها
فالتاثير في حصول الجسم في مكانه من تتمة تاثير الفاعل في وجوده فالفاعل
اذا اوجد الجسم اوجده في مكان لا محة كيف وقد علمت ان التلازم

بين شيئين يوجب مستندا احدهما الى الآخر ولا يجوز ان يكون الجسم
البسيط حيزان مختلفان طبعيان لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة
لا تقتضي شيئا مختلفا وايضا لو كان له حيزان طبعيان فاما ان يحصل
فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل مستحيل
اما الاول فظاهر واما الثاني فاشار اليه بقوله فاذا حصل في احدهما
وخلى مع طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون
الحيز الاول الذي حصل فيه طبعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب
عن الذي حصل فيه والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبعيا
وقد فرضناه طبعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم
ان لا يكون الثاني طبعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبعيا
وقد فرضناه طبعيا هف واما الثالث فلانه حينئذ ان لم يكن
على سمتهما او كان عليه ولكن يتوسطهما يلزم ميله طبعا الى جهتين
مختلفتين وهو محال وان وقع منهما في جهة يميل الى جهتهما طبعا
فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني ولقائل ان يقول لنا لو توهمنا
النار في مركز الفلك بحيث يتساوى نسبة جوانبها الى المركز
فيلزم سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبعيا لها
بيان الملازمة انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت
مقتضية للحركة الى جهة من الجهات ولا مخصص لجهة
هف واجاب عنه الشيخ في الشفاء بانه يعرض لها سكون

بالقسر لما كانت يقتضي ان تنبسط عن الوسط الى الجهات
بالسواء ولابد من تجويف في داخلها والتجويف اما بتحقق الخلاء
او بدخول جسم في داخلها والاول ممتنع والثاني لا يمكن الا بنفوذ الهواء
المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتاتى الا بالخرق في جهة دون جهة
بغير مرجح لان هذا الانبساط في كل جهة هذا ملخص ما ذكره ثم
قال وهذا عجيب فان الطبع يقتضي امرا وصار غير ممكن لعارض
عرض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندري استحالة هذا
العارض ولا نمنعها انتهى واعلم انه كما لا يكون لجزء البسيط مكان
الا بعد حصول الكلية والقسمة لذلك البسيط بل موقع التجزية
في المتمكن موقع التجزية في المكان فكان لجزء هو جزء مكان الكل فلذلك
لا يكون للمركب مكان الا بعد حصول التركيب والتركيب مما يعرض
بعد الابداع فلو كان للمركب مكان حالة الابداع يلزم وجود الخلاء
قبل التركيب ثم ومن اقتضائه الحصول فيه يلزم وجود الخلاء
بعد التركيب ههنا ثم ان التركيب حيث لا يقتضي زيادة
في الجسم فلا احتياج بسببه الى مكان زائد على ما كان للبسائط
فامكنة المركبات هي امكنة البسائط بعينها وكما ان
مكان الجسم البسيط واحد لا غير كذلك المركب
مكانه ليس الا واحدا لان مكانه ما يقتضيه الغالب
من اجزائه ان كان فيه غالب مثلا اما مطلقا او بحسب جهة للمكان

أو ما اتفق وجوده فيه إذا تساوت الميول فيه وتجاذبت
هذا ملخص ما أورده أفضل المحققين في شرح الإشارات واعترض
عليه المحاكم بوجوه منها أن قوله مكان جزء البسيط جزء مكان
الكل إنما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور والخلاء وإن كان
هو السطح الباطن فكان الجزء جزء مكان الكل لا في جميع الصور
فإن شيئا من مكان المدور الذي هو جزء الفلك ليس جزءا من مكان
الفلك أقول هذه المؤاخذة كالمؤاخذات اللفظية فإن غرضه
قدس سره أن مكان الجزء ليس أمرا خارجا عن مكان الكل إذ هو بصدد
دفع الحاجة عن أجزاء البسائط وعن مركباتها إلى أمكنة سوى أمكنة
البسائط ومنها أن القول بأن التركيب لما كان عارضا بعد الإبداع
فلو كان للمركب مكان حالة الإبداع لزم وجود الخلاء منظور فيه لأن
المركبات إن كان أفراده محدثة إلا أن مطلق المركب قديم فلا يلزم ما ذكر
ويوجه في ذلك المكان مكان مطلق المركب وإن كان قديما
لكن شخصا إنما يكون بعد تحقق البسائط بعدية بالطبع فلو كان له
مكان سوى أمكنة البسائط يلزم الخلاء في تلك المرتبة وتحقق
الخلاء مطلقا مستحيل عندهم في أي مرتبة كان كما يظهر من نقضهم
على الجسم الحاوي والمحوي في إثبات العقول ومنها أنه لم لا يجوز أن
يتمكن في ذلك المكان بسيط قسرا ولو كان القاسر ضرورة الخلاء
أقول لما كان تحقق القسر في كل مرتبة بعد تحقق الطبع عاد المحذور

ومنها قوله واما كان المركب ما يقتضيه غالب اجزائه على الاطلاق

او بحسب المكان فيمتنع ايضا الجواز ان يكون الصورة النوعية التي للمركب

مقتضية لحصوله في مكان المغلوب فربما يفيد الصورة النوعية

ثقلا عظيما كما ان ثقل الذهب ليس لثقل الاجزاء الارضية بل هو

مستفاد من صورته النوعية اقول ان ما ذكره مع كونه مجرد احتمال

بعيد عن التحصيل كما يحكم به الحس الصحيح لا يقدح في اصل المقصود

من عدم احتياج المركب الى غير امكنة البسائط فلا يجب ان ثقل

الذهب وان لم يكن لثقل اجزائه الارضية لكن فعل الصورة ينبغي

ان يناسب فعل الغالب من الاجزاء المادية لها فكثرة الاجزاء الثقيلة

المندمجة المتلاصقة جدا مما له مدخل في افادة الصورة ذلك الثقل البتة

فصل في الشكل قد علمت معناه فلا حاجة الى ان نعيده

ولما كان الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام كلها ذكره ههنا فقال

كل جسم فله شكل طبعي لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل

وكل متشكل فله شكل طبعي فكل جسم فله شكل طبعي اما ان كل

متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلا حاجة الى

قوله فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وانما قلنا

كل متشكل فله شكل طبعي لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القواسر

بل كل الامور الخارجة عما يتم به قوامه لكان على شكل معين لكونه

على تناه مخصوص وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه سواء كان

بلا واسطة او بواسطة مستند اليه او لقاسر لا سبيل الى الثالث لانا
فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المط فان قيل كما
ان الفلك لا يخلو عن وضع معين وعندهم انه لا يقتضي وضعا معينا
فكذلك لم لا يجوز ان يكون شيء من الاشكال طبعيا للجسم مع عدم خلوه
عن واحد معين منها قلنا الفرق بين الصورتين بان الوضع الذي هو تمام
المقولة انما يحصل بسبب الامر الخارج ومع قطع النظر عن الغير لا يتحقق
اصلا لا مطلقا ولا معينا فلذلك حكم بان الفلك لا يقتضي وضعا
معينا واما الشكل المعين فانه حاصل للجسم مع قطع النظر عما عداه
ولذا الحكم بكونه طبعيا واعلم ان الشكل الطبعي للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة
الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل الا فعلا متشابها واتفاق البسائط في الشكل
المستدير لا يدل على اتفاقها في الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان وجب
اختلاف العلل ولكن اشتراكها لا يوجب اشتراك عللها فلم لا يجوز مع ذلك
استنادها الى الجسمية المشتركة لانها من حيث هي معينة متأخرة عن
المقادير المختلفة باختلاف الطبائع فلا بد من استنادها الى الطبائع اقول
وههنا شيء آخر وهو ان البسائط وان اشتركت في اصل الاستدارة لكن لكل
استدارة خاصة ومراتب الاستدارة مختلفة تخالفا نوعيا كما بين في موضعه
فلا بد لها من علل مختلفة بالنوع وما هي الا طبائع تلك الاجسام التي هي
على صورها النوعية واعلم ان طبيعة الارض تقتضي الكروية والكيفية
الحافظة لاي شكل كان ولا منافاة بين ذينك لاقتضائه بل الثاني من لوازم الاول

لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل انها صارت مقسورة بالاسباب
الخارجية كالرياح والامطار والسيول ولما زالت عنها الشكل ولم تزل
اليبوسة صارت اليبوسة حافظة للشكل القسري ومنعت عن العود الى الشكل
الطبيعي بالعرض وعروض ذلك لكونها مقسورة من وجه مطبق عليها من وجه
كالمريض الذي تفعل طبيعته في بدنه الذي غلبت رطوبته بسبب القاسر حرارة
توجب فساده واعلم ان اختلاف الافلاك التي ارتكز فيها كوكب
او تدويرا وخارج في الشكل لاجل النقر وكذا اختلاف المتممة لاجل الخرق في
رقة وغلظا ليس بسبب القاسر لعدمه في الفلكيات على رأيهم ولا السبب
صورة واحدة والا لزم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بل بسبب
الصور المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف
باختلاف الفاعل فالصور المتعلقة بالفلك الكلي وان اقتضت
كرية شكله لكن تتصل به صورة اخرى فرزت منه كرة اخرى
هي كوكب وتدوير او خارج فحصل لشكله اختلاف بالعرض وتعدد
الصور ليس مقصورا على اختلاف المواد واختلاف استعداد القابل
يجوز ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفواعل فكما جاز ان
يتصل ببعض المركبات صورة كمالية بحسب فطرتها الثانية لامور
تعود الى القوابل واستعداداتها كذلك جاز ان يتصل ببعض
البسائط صورة كمالية بحسب فطرتها الاولى لاسباب تعود الى العقول الفعالة
او نصوا انها النظام على الوجه الاشرف الاتم قال صاحب المحاكمات ههنا

اشكالات احدها ان الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة
الفلك بالكلى فلا بد ان يسري في جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها
صورة للخارج مختصة به فيكون فيه الصورتان النوعيتان وهو محال
وجوابه المنع عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر في المركب باقية
وحلت فيها صورة اخرى نوعية سارية في جميع اجزائه وهي العناصر
فيكون في كل عنصر صورتان نوعيتان اقول الحق في الجواب ان يقال
ان صورة الفلك وكذا صورة ما ارتكز فيه غير سارية في اجزاء الجسم
حتى يلزم ما ذكره من كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين بل انما تعلقت
بمجموع الجسم من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الفلك
بعينها نفسها المجردة فان الصور صنفان صور يتقوم بها مواد الاجسام
سواء كانت سارية كالصور المعدنية او غير سارية كالصور
الحيوانية وصور لا تتقوم بمواد الاجسام بل تقومها بذاتها
ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة اثيرية صورة مجردة
هي ذاتها وبها تحصلت ماهيته فلا يكون له صورة اخرى منطبعة
فان ذلك كما قاله المحقق الطوسي شيء لم يذهب اليه ذاهب اذ الجسم
الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذا ذاتين وقد صرح هذا العلامة في
بان القوة المنطبعة فيها كالخيال فينا فكيف يكون صورة جوهرية لها
واما ما افاده في الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين
نوعيتين كالاجزاء العنصرية للمركبات ففساده مما لا يخفى

اذ يلزم ح ان يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم
واحد فلكا وكوكبا اونارا اوياقوتا وصور العناصر في المركبات العنصرية
وان كانت باقية على التحقيق والصورة الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر
واحد صورتان نوعيتان بيانه ان للمركب العنصري كالياقوت مثلا وكالاعضاء البسيطة
الحيوانية اجزاء مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء متباينة
بالماهية والوجود والصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية انما هي
سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية لا في
كل واحد من الاجزاء المتباينة البسيطة فان الجزء البسيط من النار
او الهواء كيف يتاتى له استعداد قبول الصورة التركيبية وقال بعض الا
انه لو كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب قوى وطبائع فلا يكون
بسيطا اقول وبما قررنا ظهر لك عدم ورود هذا السؤال حتى يحتاج
الى ما اجاب به عنه من ان معنى تركيب الصور والقوى ان يكون
لجزء الجسم قوة ولجزء آخر قوة اخرى حتى اذا كان لجزء ان كان
قوتان وليس الامر في الفلك هكذا لان احدى الصورتين سارية في
الجميع والاخرى مختصة بالبعض ثم قال والاخر ان الصورة التي
تتعلق بمجموع الفلك وتنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون الحاوي
والمتممات افرادا من نوع واحد فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا
انحصار المبدع في شخصه اقول وجوابه ان كل واحد من المتممين ليس جسما مستقلا بنفسه
بل هو جزء لجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة وان كان لم يكن كرة

متشابهة التحريك ولو كانت له طبيعة مستقلة لكانت له حركة
مختصة يخرج بنفسه بها الاوضاع من القوة الى الفعل ليتشبه بمبدأها
المفارق كما هو المقرر عندهم واما الخارج فهو من حيث كونه جزءا من الفلك
لم يكن جسما مستقلا ولم يكن له حركة خاصة ولا مبدأ حركة خاصة من
الحيثية المذكورة واما من حيث كونه كرة مستقلة فلها حركة خاصة
وصورة خاصة منوعة تكون مبدأ لها وهو من هذه الحيثية مباين
الحقيقة للفلك الشامل وعلى هذا لا يلزم في شيء من الصورتين تعدد
افراد المبدع واعلم ان فاعل اشكال الاعضاء في الحيوان ومقاديرها
واوضاعها المختلفة التي يلاحظ في كل منها منفعة خاصة يجب ان لا يكون
قوة طبيعية عديمة الشعور تسمى بالمصورة حتى يلجئ الى تجشم اعتذار
لدفع لزوم كون الحيوان كرة واحدة او مجموع كرات متعددة على ما
فصل في موضعه فان كل فطرة سليمة تشهد على ان مثل هذا الترصيف
المحكم والتركيب الانيق الذي تحيرت العقول عن الوصول الى غايات منافعها
يستحيل صدوره عن شيء عديم العلم بما لا ادراك له وهو ظ ولا عن النفس ايض سواء كانت
ناطقة او غير ناطقة اما اولا فلان النفس لا تحدث الا بعد البدن واما ثانيا
فلانا الآن عند كمال علومنا لا نعلم كيفية الاعضاء في اشكالها ومقاديرها
واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف يمكن ان يقال انا كنا عالمين في ابتداء تكوننا
بهذه الامور واما ثالثا فلانا الآن عند استكمال قدرتنا لا نتمكن من تغيير صفة
من صفاتها ابدا فانا في ابتداء الامر عند غاية الضعف كيف قدرنا على تركيب مثل هذا البنيان

١٦٩

مشتمل على الابدان وخالقها مدبر حكيم فاطر عليم بواسطة الملائكة الموكلين
على عالم الاجرام كما هو رأي اساطين الحكمة والتالّه كافلاطون ومن قبله من
اصحاب المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى **فصل في الحركة والسكون**

لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم الطبيعي بما هو هو والسكون
مقابل لها تقابل العدم والملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل تعريفهما اولا
لتوقف البحث عن احوالهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة التي
هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف لتوقف تعريفه على تعريفها
اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال قيل الحركة فهي الخروج من القوة الى
الفعل على سبيل التدريج او يسيرا يسيرا او لا دفعة اعلم ان تعريف الحركة
بهذا الوجه مما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود
اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تعالى وضرب من الملائكة
او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه
بالقوة من جميع الوجوه حتى في كونه موجودا او في كونه بالقوة فيكون الوجود
والقوة حاصلا له وغير حاصل له هذا محال ومن شأن كل ذي قوة
ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها اذ لو امتنع الخروج اليه فلا قوة عليه
وذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجا وهو بالمعنى الاعم
يعرض لجميع المقولات لكن الاصطلاح وقع على استعمال لفظ الحركة
فيما كان خروجا على التدريج وهذا لا يمكن الا في الاربع منها كما سيجيء عليك
وطعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمنا للدور اذ معرفة التدريج

وليس بديهياً ايضاً لتوقفه على معرفة الزمان وكذا الدفعة المأخوذة في

حدها الدفعة المأخوذة في حد الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان

والزمان مقدار الحركة واجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة واللا دفعة

والتدريج تصورها اولية لاعانة الحواس عليها فمن الجائز ان نحد

الحركة بهذه الامور ثم نجعل الحركة معرفة للزمان والآن

الذي هو سبب هذه الامور الاولية التصور واستصوبه الامام الرازي

في المباحث المشرقية والحق خلاف ذلك لما قيل من انه لا يمكن تعقل

التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بديهي او لا اذ

كون تعقله متوقفاً على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت التدريج على

ثبوت الزمان بل لانه لا بد ان يعتبر في تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار

الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متتالية

يتوسط بين كل آنين منها زمان وليست بحركة والممتد على هذا الوجه

هو الزمان واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان بوجه ما

بديهي وقد اخذ ذلك الوجه البديهي من كل واحد منهما في تحديد ماهية الآخر

فلا دور ورد ذلك بان تحديد الزمان يتوقف على اخذ الحركة على وجه

الاتصال وهو غير بديهي وقد علم لزوم اخذ الانطباق في تعريف الحركة على

تلك الحقيقة الاتصالية فالاولى ان يقال ان المأخوذ في تعريف الزمان

انما هي الحركة باتصالها بحسب المسافة والمأخوذ في تعريف الحركة انما هو الزمان

الممتد المتصل بنفسه لا الآنات التي قصد تحديدها انما هو حقيقة الحركة

بحسب اتصالها التي لها من قبل الزمان فلا دور ثم اعلم ان لفظة الحركة تطلق
على معنيين احدهما توسط الشيء بين المبدأ والمنتهى بحيث اي حد يفرض
في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبله ولا بعده فيه بخلاف حدي الطرفين
فهذا صورة الحركة وهو صفة واحدة شخصية غير متغيرة بتبدل حدود
التوسط اذ كون المتحرك متوسطا ليس لانه في حد دون حد بل لانه على الصفة
المذكورة ثم ان ذلك التوسط وان كان بحسب ذاته واحدا شخصيا مستمرا
لكن بواسطة نسبته الى حدود المسافة الغير المتناهية بالفرض مما يقبل
انقساما بغير نهاية بالعرض اذ له حدود بالقوة من جهة اتصال
موافاة حدود المسافة فهو مستمر بحسب الذات غير مستمر بحسب النسبة
الى تلك الحدود وكما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل نقطة في الخط
ينظر فيه لا يكون بالفعل ولكن بالقوة فكذلك كل كون من هذه
الاكوان لا يكون الا بالقوة فهذا المعنى من الحركة له وجود بين صرافة
القوة ومحوضة الفعل ولذلك رسموها بانها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو
بالقوة وثانيهما ما يحصل من الاول بسبب استمراره ذاته واختلاف نسبته الى
حدود المسافة وهو امر متصل منطبق على المسافة منقسم بانقسامها
واحد بوحدتها وهذا الامر يسمى الحركة القطعية والاول الحركة التوسطية
والتوسطية كانها فاعلة للقطعية مثال ذلك النقطة المنتقلة كرأس
مخروط مماس للسطح يرسم بحركته وسيلانه على ذلك السطح خطا فقد يعرض
للنقطة مماسة منتقلة يحصل من استمرارها على ذلك السطح خط يفرض

١٧٢

فيه نقط متوهمة ليس شيء منها فاعلة له او اجزاءه بل متاخرة عنها ففي الحركة شيء كالخط المرسوم وهو الحركة المتصلة القطعية وشيء كالنقطة الفاعلة للخط وهو الحركة التوسطية واشياء كالنقط المفروضة فيه التي لم تفعله بل تاخرت عنه وهي الاكوان المفروضة بحسب افتراض حدود المسافة وفي الزمان ايضا شيء كالراسم يقال له الآن السيال وشيء كالمرسوم يقال له الزمان المتصل واشياء كالحدود والنهايات يقال لكل منها الآن بالمعنى الآخر وكل من الامور الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة ينطبق على نظيريه في الآخرين وليس الباقي مع المتحرك الا الواحد المستمر من كل منها ضرورة انه لا يكون مع المتنقل خط المسافة اذ قد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان المتصل فقد مضى فاذن انما يكون معه من القطع التوسط ومن المسافة النقطة او ما في حكمها ومن الزمان الممتد ذلك الآن واعلم ان المتحرك من حيث انه متحرك حاله بعينها حال الحركة في تحقق الامور الثلثة فيه فانه من حيث انه متوسط بين مبدأ المسافة منتهاها مع استمراره مبدأ لنفسه من حيث انه قد انتقل اذ هو بهذا الاعتبار كانه شيء ممتد منطبق على المسافة ونفسه من حيث انه وصل الى حد ما حد لنفسه من حيث انه قطع المسافة الى ذلك الحد واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فالتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم فالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون متحركا ولا ساكنا والموجود الذي له جهتا قوة وفعل لا يمكن خلوه عنهما جميعا كالجسم فقائل ان يقول بها تعيرانا في زمان الحركة فنقول للجسم اما ان يكون فيه مبدأ حركة فيقع الحركة في الآن ويلزم بازائه

١٧٣

جزء غير متجزئ من المسافة لمطابقتهما وهو محال وساكناً فلا تكون الحركة

متصلة وقد وضع انها متصلة باتصال المسافة غير متألفة من الاجزاء

الغير المنقسمة فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعاً فيجاب بان الجسم لا يكون في

ذلك الآن متحركا ولا ساكنا لان كلا من الحركة والسكون انما يتحقق في الزمان

في الآن لا يقال اذا لم يكن الجسم متصفاً بالحركة في الآن كان متصفا فيه بسلب الحركة

عما من شانه الحركة وايضا فيلزم ان لا يكون الجسم متحركا ولا غير متحرك وهو ارتفاع النقيضين

لانا نقول في الجواب عن الاول ان نقيض الحركة في الآن هو عدم الحركة

في الآن على ان يكون في الآن قيداً وظرفا للمنفي اي الحركة لا للنفي اي عدمها

وعن الثاني بانه لا يلزم من عدم حركته وسكونه في الآن خلوه عنهما

في نفس الامر اذ الحركة في الآن اخص من اللاسكون ومما يساويه

فانتفاؤها لا يستلزم انتفاء مساوي اللاسكون لتحققه بالحركة لا في الآن

والحاصل ان الآن ان اخذ ظرفا للاتصاف نختار ان الجسم متصف فيه بالحركة

الواقعة في الزمان لا فيه وان جعل ظرفا لوقوع الحركة او السكون نقول

انه لا يقع شيء منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن

الاتصاف بهما واعلم ان الحركة لما كانت عرضا قائما بغيره فلا بد له من

قابل وفاعل اما القابل لها فلا بد ان يكون امرا ثابتا حتى يعرض له

الحركة هذا الثابت اما ان يكون امرا بالقوة فقط او بالفعل

فقط او ذا جهتين فالاول ظاهر اذ العرض لا بد له من محل متقوم

بالفعل وكذا الثاني لان ما بالفعل مطلقا قد حصل له جميع ما يجب له ولم

١٧٤

لم يكن له امر منتظر اصلا وما ليس فيه معنى ما بالقوة لم يتحرك اذ كل متحرك
يطلب بالحركة شيئا لم يحصل له بعد وايضا فان الحركة امر طار على الشيء ويجب
ان يكون مما يعرض له شيء متجدد مشتملا على القوة والاستعداد على ما سيجيء
فلا يكون بالفعل مطلقا وقد ظهر ان المفارق عن المادة لا يعرض له الحركة
فيجب ان يكون الحركة موجودة في شيء مركب مما بالقوة ومما بالفعل وهو
الجسم واما الفاعل للحركة فيجب ان يكون امرا غير الجسم بما هو جسم
كما اشار اليه بقوله وكل متحرك فله محرك غير الجسمية اما ما يتحرك
باسباب من خارج مثل المدفوع والمجذوب فالامر في ان حركته من
جهة امر خارج عنه ظ واما الذي لا يعرف لمحركه من خارج ففي كونه
متحركا من غيره يحتاج الى النظر واستدلال وعليه براهين كثيرة نختار منها
ثلثة الاول هو ما اشار اليه المص بقوله اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم
لا لعلة غير كونه جسما لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي
كاذب لسكون بعض الاجسام كالارض مثلا فالمقدم مثله واعلم انك لما علمت
ان المتحرك هو الجسم وكان الجسم جنسا للانواع الجسمانية فلك ان تقول
هذا البرهان منقوض بقولنا ان البياض لو كان الذي يقارنه بياضا
لذاته لكان كل لون بياضا وليس كذلك فكون اللون بياضا يحتاج الى علة
وهو محال لكنا نقول فرق ما بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه
في البسائط فان الجنس في الاشياء المركبة يمكن ان يجرد عن جنسيته و
يؤخذ بحيث يصير نوعا حقيقيا لا بفصل من الفصول بل بنفس طبيعته

١٧٥

وذلك لان جنسية الجسم مثلا ليست باعتبار انه جوهر متكمم غير
داخل فيه شيء آخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو بهذا المعنى
غير مختلف في الاجسام بنوع داخل بل بامور تنضاف اليه من خارج وهو بهذا
المعنى لا يصدق على الانسان والفرس وغيرهما لانهما مركبة منه ومن شيء آخر
بل يكون مادة لهما فيكون نوعا محصلا لان حقيقته قد تمت وتحصلت في
الخارج والا لما امكن ان ينتقل الجسم من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية
الى الحيوانية بل انما يكون جنسا بمعنى انه جوهر ذو طول وعرض وعمق
بلا شرط ان لا يكون غير هذا او يكون واذا اخذ هكذا فكونه ذا حس
او تغذ لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به اذ يصدق على الحساس
والمتغذي وغيرهما من الحقائق المختلفة الجسمانية انه جوهر ذو اقطار ثلثة
وان لم يصدق عليها انها جوهر ذو اقطار ثلثة فقط واما اللونية مثلا فلا يمكن
ان يقرر لها ذات الا ان تتنوع بالفصول ولا يوجد في الخارج لونية
وشيء آخر غير اللونية يحصل منهما البياض كما يوجد في الخارج جسمية
وصورة اخرى غير الجسمية يكون الانسان حاصلا منهما فقد تبين
ان الجسم تلحقه علل في الوجود تجعل هذا الجسم شيئا دون ذلك الجسم
لا فصول في الذهن فقط واما البرهان الثاني فهو انه لو عرض لجسم
من الاجسام عن ذاته لما امكن توهم امر في غيره يوجب بطلان حركته
وان كان ذلك هو السكون في حيزه او حصول ما هو المطلوب
بالحركة اي مطلوب كان وبطلان التالي ضروري يوجب بطلان المقدم

ومنهم من قرر هذا البرهان هكذا الجسم ما بجر جسميته فلو لم يكن له في حركته مطلوب لكان اما متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة الى جهات مختلفة وهو بديهي الاستحالة والثاني يوجب الترجيح بلا مرجح وهو ايضا محال وان كان له مطلوب وجب سكونه عنده والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع والتالي باطل لانه حينئذ لا يكون متحركا لذاته لامتناع زوال ما بالذات وقد فرض كونه كذلك هف فالمقدم مثله واقول فيه بحث اما اولا فلعدم اختصاص هذا الوجه بهذا المطلب لانه يجري فيما اذا كان تحرك الجسم لشيء غير الجسمية بطبيعته نبل وهو على حالته الطبيعية بل الاولى ارادة لنفي كون شيء من الحركات ملائما لذات الطبيعة بما هي هي واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون مطلوب الجسم المتحرك امرا يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلا فلا يلزم الخلف المذكور وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون الجسم عند حصوله ان لم يكن له مطلوب آخر واما اذا كان فلا لجواز ان يسنح له كمال بعد كمال الى غير النهاية ويحدث فيه شوق بعد شوق فيتحرك من غير انقطاع واما البرهان الثالث فهو ان الحركة امر يحدث دائما وكل حادث فله علة فاعلية محدثة فهي المحرك وهو اما ان يكون نفس المتحرك او غيره والاول باطل لان المحرك من جهة ما هو محرك مفيد لوجود الحركة والمتحرك من جهة انه متحرك مستفيد لوجود الحركة ولا يجوز ان يكون شيء واحد من جهة واحدة مفيدا او مستفيدا ولا ينتقض هذا بمعالجة النفس ذاتها اذ المعالج النفس من حيث ما لها من الطب

ومَلَكة المعالجة والمستعِل هي من حيث ملكها من المرض واستعداد قبول
العلاج من جهة التعلق بالبدن فالطبيب معالج والمريض متعالج فموضوع التاثير
والتاثر يختلف فيه واعلم ان الحركة تتعلق بامور ستة وهي المتحرك والمحرك
وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة والزمان وقد جرت العادة بتقسيمها
باعتبار امرين من هذه الستة وهما المحرك وما فيه الحركة كما فعل المص ولا
تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن المص قدم التقسيم باعتبار المسافة
وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون
الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون للموضوع في كل آن فرض من آنات
زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة يخالف الفرد الذي يكون له في
آن آخر منهما مخالفة نوعية او صنفية وقد يعتقد انها عبارة عن تغير حال
تلك المقولة المعينة وهذا باطل لان معنى اشتداد السواد ان سوادا واحدا
يشتد حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس السواد كيف وذات
الاول في نفسها كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بعينها
الناقصة ولا يتاتى لاحد ان يقول ذات الاول باقية وينضم اليه شيء آخر فان
الشيء الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا بل يكون شيئا آخر فما اشتد السواد
في نفسه بل حدثت فيه صفة اخرى وان كان الذي ينضم اليه سواد
آخر فيحصل سوادات في محل آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة او المحل
او الزمان وهو محال واتحاد الاثنين من السواد غير متصور لانهما ان بقيا
اثنين فلا اتحاد وكذا ان انتفيا او انتفى احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء

سوادٍ في انضمام آخر اليه بل بانعدام ذات الاول وحصول سوادٍ
آخر اشد منه وههنا بحث وهو انه لو كان معنى وقوع الحركة في مقولة
هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة لان الانتقال من فرد
من المقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودة بالفعل وليس كذلك
والا لزم تتالي الآنات وانحصار ما لا يتناهى من الموجودات المترتبة بين حاصرين
وجوابه ان تلك الافراد وان لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها موجودة
بالقوة القريبة من الفعل بمعنى ان اي آن فرض لو انقطعت الحركة فيه
تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فيه ورد هذا بانه يلزم ان لا يكون
للمتحرك الايني في زمان الحركة مكان بالفعل ولا للمتحرك الكيفي كيف بالفعل وهو باطل
ايضا واجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة
بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل
والقدر الضروري هو ان الجسم لا يخلو من تلك الاعراض والتوسط فيها
واما انه لا يخلو من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا عليه بل البرهان
ربما اقتضى خلافه هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الاين اذا احاط
به جسم في كل آن فرض فبالضرورة له اين بالفعل والا فيلزم الخلاء
وهو محال وايضا الافلاك غير منفكة عن الحركة الوضعية فيلزم ان لا يكون
لها وضع اصلا في وقت من الاوقات والحق ان افراد المقولة التي تقع فيها
الحركة ليست منحصرة في الافراد الآنية بل لها افراد آنية هي معيار
السكون وافراد زمانية تدريجية الوجود منطبقة على الحركة بمعنى القطع

بل هي عينها على مذهب بعضهم ثم يكون للمتحرك ما دامت الحركة باقية على اتصالها
فرد واحد زماني متصل غير قار هو مقدار بالعرض متضمن للحدود التي فرضت
للمتحرك في آنات زمان الحركة يكون نسبة تلك الحدود اليه بنسبة النقط الى
الخط والخطوط الى السطح فالفرد الزماني حاصل للمتحرك بالفعل من دون فرض
اصلا واما الافراد الآنية والزمانية التي هي حدود ذلك الفرد وابعاضه فهي
حصولها بمجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم عن المقولة التي الحركة فيها ولا تتالي
الآنات او الآنيات ولا انحصار غير المتناهي بين الحاصرين اذ لا يوجد فرد واحد
منها في حال الحركة فضلا عن تتابع الآنيات منها او كونها غير متناهية ومما
قررناه وبيناه قد ثبت وتحقق عند الشيخ المحقق وجود الحركة القطعية التي
هي ذات هوية متكممة اتصالية منقسمة انقسام المقادير الى لا نهاية من الاجزاء المتشابهة
في الحد والاسم سواء كانت عين المقولة التي وقعت فيها الحركة او
غيرها ولاثباته وجه آخر مذكور في الحاشية الملكوتية بيانه ان المتحرك ما دام
متحركا له باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة
بين المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة والا لزم
الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود
المفروضة في المسافة لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم
يتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا
من اجزاء المسافة فيكون لا محالة ينتقل من حد الى حد آخر بلا موافاة
قدر من المسافة تكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية بحسب

اجزاء غير متناهية تفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون
جميع الحدود محل الحركة وجميع المقادير متحركة وهذا اشد انحاء الطفرة حيث تقع في
جميع اجزاء المسافة المتناهي وفيه نظر بالنقض والمنع والمعارضة اما اولا
فلانتقاضه فيما اذا فرض نقطة كراس محدود طمارة على خط من سطح فلا محة
تلاقى تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس
الى الخط لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية بالقياس
الى المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة
في كل آن يفرض من آنات زمان الحركة لكن لا نم انه لا موافاة لها في ذلك الزمان فان
ملاقاة الغير المنقسم مع المنقسم وان استحال في كل آن لكن لا يستحيل في الزمان
وهذا كما ان الانطباق الآني لا يمكن بين الخط المستقيم والمستدير ولكن الانطباق
الزماني بينهما مما يمكن بل يتحقق واما ثالثا فلان نسبة الحركة التوسطية الى الحركة
المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة والشعلة الجوالة الى الشيء المتصل
المستقيم والمستدير فلو لم يكن لها الا موافاة الحدود دون اجزاء المسافة
لم يكن ما يفعله ويرسمه متصلا واحدا بل اشياء غير منقسمة متفاصلة
سواء كان المرسوم موجودا عينيا او خياليا فقد ظهر مما ذكرنا انه مع قطع
النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدمها يجب للمتحرك باعتبار الحركة التوسطية
موافاة جميع اجزاء المسافة وحدودها فموافاته لها ليست دليلا على وجود
المرسوم من الحركة بل على وجود الرسم منها لا غير واعلم
انه يجب علينا ان نذكر بعضا من الشبه

الواردة على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع وجوه الخلاف الها يقاس

عليها غيرها لان كثيرا من الشكوك الواردة على اتصال الجسم يبتنى

عليها فاندفاعها يندفع تلك الشكوك كما وعدنا في اوائل الكتاب

فمنها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا وصل اليه

فقد انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجودها في آن الوصول الى

المنتهى وكذا في كل آن من الآنات مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقا

لان رفع الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع انما توجد في زمان

نهايته آن وصول الجسم الى المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا تتصف

بالوجود العيني قبل الوصول الى الغاية ولا حال الوصول اليها لما مر

ولا بعده كما لا يخفى فلا تتصف بالوجود العيني قلنا ان اردت بقولك

قبل الوصول الى الغاية آنا قبل الوصول اليها فالترديد المذكور غير حاصر

وان اردت به اعم من ان يكون آنا او زمانا اخترنا ان نفسها موجودة

في نفس ما هو قبل آن الوصول الى الغاية وظرف لها موجودة في ذلك

الآن وكل جزء منها في جزء من ذلك الزمان وفيه تامل سيظهر لك

ومنها انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة يلزم من اتصال

الماضية منها بالمستقبلة اتصال الموجود بالمعدوم والجواب انه ان اريد

بالمعدوم المعدوم في الحال اي الحد المشترك بين الماضي والمستقبل فالحركة

التي في الماضي ايضا معدومة بهذا المعنى وان اريد به المعدوم مطلقا فلا نسلم

ان الحركة المستقبلة معدومة في الزمان المستقبل فالذي يلزم ليس الا اتصال المكا

في الزمان الماضي بالمعدوم في الحال الكائن في الزمان المستقبل بحيث يحصل
منهما موجود متصل واحد شخصي متحقق في مجموع الزمانين ولا استحالة فيه
بل هو عين المدعى ومنها ان الماضي من الحركة لو كان موجودا فاما ان يراد ان وجوده
مقارن لوصف المضي فيلزم ان يكون موجودا ومعدوما اذ لا معنى للمضي الا
الانقضاء وان كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال الوجود بزوال الحضور
فيلزم ان يكون موجودا في آن ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا
في الماضي وعلى هذا يقاس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي
من الحركة موصوف بوصف الانقضاء بالقياس الى الآن لا في نفس الزمان
الماضي ولا بحسب الواقع مطلقا فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه في الآن ولا
في الآن الوجود المطلق فالآن انما يكون ظرفا لسلب وجوده فيه وليس ظرفا
للحكم بسلب مطلق الوجود في الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول
في المستقبل من الحركة حركة في الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب
اتصال جسم آخر على وجه يكون للزيادة مداخلة في الاصل مع نفوذها في اجزاء
الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة فقولنا ازدياد
مقدار الجسم شامل للتخلخل فيخرج بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وبقولنا على
وجه يكون للزيادة مداخلة في الاصل يخرج الازدياد الحاصل
للجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطحه الخارج وبقولنا مع نفوذ
اجزائه الى جميع الاقطار يخرج السمن فانه في العرض والعمق وبقولنا
على نسبة طبيعية خرج الورم في جميع الاقطار والذبول عكسه وهو انتقاص مقدار الجسم

بسبب انفصال بعض الاجزاء عن جميع اقطاره على التناسب كما في سن الشيخوخة

وعليك بمقايسة تحديده على تحديد النمو وههنا بحث مشهور تقريره ان النامي

لا يخلو اما ان يكون فيه شيء ثابت او لا يكون فان كان فهو اما ان تكون الصورة

فقط والمادة فقط او المجموع اما الاول فهو محال لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل

المادة لاستحالة انتقال الصورة واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون الثابت

كل المادة او الثابت هو البعض الذي كان منها كالاصل والتغير انما يقع في

الزائد والاول بط لانه دائما يتصل به شيء وينفصل عنه آخر والجسم

غير باق مع الفصل والوصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل به وشبهه

فان صار الكل متصلا واحدا والطبيعة واحدة امتنع ان يحكم على بعض الاجزاء

بالثبات والبقاء وعلى بعض آخر بجواز التبدل والتغير مع اتحاد الطبيعة والمادة

وان لم يتصل ولم يتحد معه فالوارد ما صار غذاء له وكلامنا فيه واما الثالث

وهو ان يكون الباقي مجموع المادة والصورة اذ لم يكن المادة باقية

ولا الصورة باقية فح لا يكون المجموع باقيا وان لم يكن

فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة اصلا لان بقاء الموضوع

شرط في تحققها كيف وزمان حركة النمو منقسم الى غير النهاية

وبازائه مراتب في الزيادة هي افراد المقولة التي هي كم فهذه

الحركة فاذن يلزم ان يكون هناك اشخاص متتالية

غير متناهية في زمان محصور وهو مح ويمكن ان يجاب

عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة

وهي الحافظ للصورة النوعية الشخصية واجزاء متبدلة وهي اسباب الطهر
كما لا تبدل الصورة فالمحرك في النمو والذبول هو الاجزاء الاصلية مع الصورة النوعية
واما قوله ان الزيادة الغذائية لما وصلت اتصلت بالاصل وتشبهت بطبيعته
لم يكن البعض اولى بالبقاء والبعض الآخر بالتبدل فجوابه ان الاصل بما يتميز
عن الزيادة في الاستحكام والقوة هو بما فيه من الصورة النوعية مبدأ
لامتداد تلك الزيادة وتحليلها فتصير تلك الزيادات والنقصانات كالصفات
المتعاقبة على ذلك الاصل و يؤيد ذلك ما يؤول اليه كلام الشيخ الرئيس في
طبيعيات الشفاء من ان الباقي في النامي بعض المادة الاولى والنوع من الصورة
وان النوع هو النامي بمعنى انه الزائد في مقدار خلقته بسبب مادة لا المادة
ولا المقدار فان المادة الباقية لم يزد مقدارها بل انضاف اليها مادة اخرى
فحصل مجموع اعظم مما كان اولا اعني المادة الباقية فقط واعترض عليه
المحقق الدواني في شرح الهياكل بان هذا تصريح بنفي الحركة الكمية في
النمو حقيقة ضرورة تبدل الموضوع بزوال شخص منه وحدوث آخر من نوعه
مع بقاء النوع اقول لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة الصورة النوعية الشخصية او
يكون مراده من النوع هو المنوع على طريقة المسامحة المشهورة لا يقال المتحرك
هو القابل للحركة والصورة في الجسم هي الفاعلة للحركة على رأيهم فكيف يكون شيء
واحد قابلا وفاعلا لانا نقول هي محركة من حيث ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها
على بعض المادة الاولى ولا فساد فيه لاختلاف الحيثيتين بقي شيء آخر وهو ان اثبات
الحركة في النمو والذبول ينافي قولهم بتجدد بدن الانسان حيث زاد او انتقص في مدة عمره

وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية واستدل على نفي النمو والذبول بان النمو

انما هو بتخلل بعض الاجزاء في الجسم وللاجزاء الاولية مقدار باق بحاله وقد انضم اليه

الاجزاء الواردة فليس ههنا زيادة في مقدار جسم واحد اصلا بل انضمام جسم ذي مقدار

الى جسم آخر مثله والذبول انما هو بتخلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصاله عنه فليس

فيه ينقص مقدار جسم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقدارها وانما

انفصل عنها جسم آخر له مقدار فلا يخرج الامر فيهما عن حركة بعض الاجزاء الخارجية الى

اجزاء الجسم بالاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال فهي

بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنه الكاتبي في شرح الملخص بانه

لا شك ان الاجزاء الاصلية زادت عند النمو على ما كانت عليه قبل ذلك ضرورة

دخول الاجزاء الزائدة في منافذها وتشبهها بها وفي الذبول نقصت عما كانت

عليه وانكار هذا مكابرة وقد حاكم السيد الشريف في حواشيه على شرح

حكمة العين بين المعترض والمجيب بقوله ان كان اتصال الزائدة بعد المداخلة

بالاصلية بحيث يصير المجموع متصلا واحدا في نفسه فالامر كما قاله المجيب والا

فالامر كما قاله المورد قال المحقق الدواني ان الجسم النامي ليس متصلا واحدا وكذا

الجزء الغذائي ضرورة كونهما ممتزجين وبقاء صور البسائط في الممتزجات كما تقرر

في موضعه فكيف يصير مجموعهما متصلا واحدا في نفسه ثم على تقدير التنزل فلا بد من

ان ينعدم المنفصلات فيحدث جسم آخر متصل كما حقق في مقامه فينعدم الجسم

بالنمو ويحدث جسم آخر وهذا ايضا مستلزم لانتفاء الحركة الكمية في النمو لتبدل الموضوع

وان اراد بكونهما متصلا في نفسه المداخلة التامة فذلك لا يحقق الحركة في الكم

ـرورة انه لم يزد مقدار جسم واحد اصلاً اذ المقدار الزائد قائم بمجموع الاجزاء
ـجديدة والقديمة انتهت عبارته ولقائل ان يقول الاتصال ههنا بمعنى
لا بالقديمة نقطا حتى يقال ان الموضوع باق في جميع زمان الحركة فيتحقق في الحركة مهاد رحم
ـيرورة الجسمين جسماً واحداً طبعياً منقسماً الى اجزاء مقدارية متشابهة
ـاهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركباً من اجزاء اخر متباينة
ـاهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان يتحقق بين الغذاء والمغتذي
ـيد فعل الغاذية وصيرورته شبيها بالمغتذي والجسم النامي متصل واحد
ـفسه بمعنى ان له اجزاء وهمية متحدة الماهية والوجود وان لم يكن
ـتصلا بمعنى عدم تركبه من الاجسام وتحقق الاتصال بهذا المعنى بين الجسمين
ـيوجب تعدامهما وانما يوجب ذلك الاتصال بالمعنى الاخر وقال العلامة
ـقوشجي في شرح التجريد ان النمو والذبول حركة كمية موضوعها باقٍ بعينه
ان زيداً الطفل بعينه زيد الشاب وان عظمت جثته وكذا زيد الشاب
بالجسم المضمون والنامي والنفس الشخصي
ـو بعينه زيد الشيخ وان نقصت جثته والسر في ذلك ان العظم والصغر
ـقدارهما وهو ليس من مشخصاتهما وكذا الحال في السمن والهزال فان موضوعهما
ـتخص واحد وقد شنع عليه كل من نظر في كلامه بانه لو اراد بقوله فان زيداً
ـالطفل هو بعينه زيد الشاب ان نفسهما المجردة واحدة فمسلم لكن لا يجدي نفعاً
ـذ هي ليست موضوعة للحركة الكمية وان اريد ان هذا البدن بعينه ذلك البدن
ـنيف وتبدل كثير من اجزاء الاول وانضم الى ما بقي كثير منه اقول له ان يقول
ـن النامي هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق عليه الجسم بالاعتبار الذي يكون
ـه جنساً وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة وقد اشرنا اليه قبل هذا

١٦٨

وتشخص المجموع من حيث هو مجموع وكذا وحدته العددية محفوظة بتشخص النفس وصفاً واذا صدق على المجموع الجسم بالذات صدق عليه انه متكمم واذا كان محفوظ الوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها فيصدق عليه انه متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع وتوارد افراد المقولة عليه لا يقال لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقدار غير قار بناء على ما هو الحق من اتصاف الموضوع بفرد زماني تدريجي مما فيه الحركة في زمان الحركة فبطل ان لا يكون الكم الغير القار منحصراً في الزمان مع انه يظهر من كلامهم الانحصار لانا نقول مرادهم من الغير القار ما يكون غير مجتمع الاجزاء حدوثاً وبقاء معاً لا بحسب الحدوث فقط والكم الذي يتحرك فيه الجسم وان كان تدريجي الحدوث لكنه ثابت البقاء وكذا الزاوية الحادثة من مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما والسطح والجسم التعليمي الحادثان من قطع الجسم بشيء وفيه نظر اما اولاً فلان معنى ازدياد الشيء في الكم او انتقاصه فيه ليس هو ان يكون هناك كمية واحدة بعينها وقد انضمت عليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع كيف وقد علمت ان المتصل بالذات مما يمتنع بطريان الوصل والفصل عليه والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالنقصان بل معناه كون ذلك الشيء بحيث يتلبس في كل آن فرض بفرد لا يكون هذا الفرد حاصلاً له في آن آخر سابق عليه ولاحق به فاذن لا يكون في الجسم كمية حادثة متدرجة باقية مجتمعة واما ثانياً فلانه لا يدفع النقض عن حد الحاصل من حركة الكرة

عن الخط الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوي فانه تدريجي الحدوث
والبقاء جميعًا فالاولى ان يجاب بان المراد من لغير القار ما يكون كذلك
بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه دفعيًا اصلًا وغير الحركة والزمان ليس
من هذا القبيل اذ ما من شيء من تلك الامور الا ويوجد له فرد ثابت وعدم
القرار مما يعرض لها بتبعية الحركة اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرحه
لكليات القانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما الحركة
في الكم فهي اما ان تكون الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان
تكون بورود مادة اخرى وهو النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل
والتي الى الانتقاص اما ان تكون بانفصال شيء من المادة وهو الذبول والهزال
او لا يكون كذلك وهو التكاثف وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع
بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان تلك
الحركة لا تقع في جميع الكيفيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد والتضعف
بمعنى ان محله يشتد فيه لا بمعنى ان نفسه يشتد اذ قد علمت ان ذلك
مما لا يتصور وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل
من اين الى اين آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وهو ظ وحركة في الوضع
وهي ان يكون في الجسم المتحرك حركة على سبيل الاستدارة فان
اجزاءه تباين اجزاء مكانه او ما في حكم مكانه من نسبة الى غيره من
الاجسام وقد يلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء
مكانه على سبيل التدريج ولم يختلف نسبة مجموع الجسم الى مجموع مكانه

من حيث كونه متحركاً بهذه الحركة فلا ينتقض عكسه بالكرة المدحرجة

واعلم ان الجسم قد يكون متحركاً في الوضع فقط كالكرة المتحركة على احد اقطارها بشرط ان لا يفارق مكانها وكذا البيضي اذا تحرك على قطره الاطول او العدسي اذا تحرك على قطره الاقصر وكذا الاسطوانة القائمة والمخروط القائم اذا تحركا على سهميهما وقد يكون متحركاً في الوضع والاين معاً لكن احدهما تكون بالذات والاخر بالعرض كالكرة المدحرجة والشخص القائم اذا صار قاعداً فلا ينتقض طرده بالثاني كما توهم وليس قوله وبلا يلزم كله مكانه داخلاً في التعريف كما زعمه صاحب الحواشي بل لتلخيص مادة المثال من غير هذه الحركة لئلا يقع الاشتباه بينها وبين غيرها واعلم ان الجوهر لا يقع فيه حركة والا لكان الانتقال فيه اما من شخص منه الى شخص آخر او من نوع الى نوع آخر فان كان الاول فما تغيرت الصورة الجوهرية في ذاتها بل انما تغيرت في عارض فيكون استحالة لا كوناً وان كان الثاني ففي كل آن يتحقق جوهر آخر لامتناع تحقق الاتصال الوحداني بين امور متخالفة بالماهية فيكون بين جوهر وجوهر انواع جواهر غير متناهية بالفعل وهذا محال وههنا اختلاف في الكيف فانه مما يقبل الاشتداد والنقص فيمكن وجود كيفية واحدة مستمرة من مبدأ زمان الحركة الى منتهاه لا يكون له جزء ولا حد الا بمجرد الفرض وهذا لا يتصور الا في الحال بالنسبة الى المحل الذي سيقوم بدونه فلا يمكن في الصورة بالقياس الى المادة فالكون والفساد لا يكونان بحركة والمنوا

من مقولات العرض لا يقبل الا بالعرض اما الاضافة فانها ان كانت
عارضة لمقولة تقع فيها الحركة فهي متحركة بتبعيتها والافلا فان الماء
اذا تحرك في السخونة فقد انتقل من الاشد الى الاضعف او بالعكس على
التدريج بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل تابع للانتقال
عن اين الى اين والانتقال من الاكبر الى الاصغر تابع للانتقال الكمي ومن الاشرف
في الوضع الى الاخس منه تابع للانتقال الوضعي واما الجدة فتبدل الحال فيها اما
هو اولا في الاين فالحركة فيها بالعرض لا بالذات فالحركة اولا في العمامة
بحسب الاين ثم في التعمم وفي السلاح ثم في التسلح واما متى فان وجود الجسم
متوسط الحركة فان كل حركة كما سيأتي في متى فلو كان فيه حركة لكانت لمتى متى
آخر وهو محال واما الفعل والانفعال فليس فيهما حركة لان الحركة خروج
عن هيأة قارة الى هيأة قارة لانه لو كانت عن هيأة غير قارة لما كان خروج
عنها وتركا لها بل امعانا في تلك الهيأة مثلا ان كانت الحركة من التسخن
الى التبرد وكان الجسم في حالة تسخنه يتبرد فانه لم يخرج عن التسخن حتى يكون
قد تحرك في مقولة ان ينفعل فان كان قد ترك التسخن فالحركة في غير
مقولة ان ينفعل هذا ما ذكرهما وفي التحصيل في نفي الحركة في مقولة
ان يفعل وان ينفعل واقول توضيح ذلك ان الحركة في كل مقولة كما مر عبارة عن ان يكون
للموضوع في كل آن من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة وهذا لا يتصور
في غير القارة من المقولات كمقولة متى وان يفعل وان ينفعل وكذا الحال في كل هيأة غير مستقرة
من حيث انها غير مستقرة كالحركة والزمان اذ لو تحرك شيء في مقولة متى مثلا يلزم ان يكون له

علي الاستمرار وذلك لانه متوجه بالاشتداد من الحركة من الحرارة الى البرودة لا يخلو من ان يكون الحرارة باقية عند البرودة آه ١٢ منه نقل عن الدرر رحمه الله

قوله ان الحركة آه الظاهر ان هذا الكلام متعلق بما قال في المتن والفعل والانفعال وعلى هذا التوضيح فما صل ان مقولة متى عبارة عن الهيئة الحاصلة للجسم باعتبار حصوله في

في كل آن يفرض من زمان حركة سنة او شهر او غير ذلك فيكون انتقاله من سنة
الى سنة او من شهر الى شهر دفعيا وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ يوجد
في مفهوميهما التدرج وعدم الاستقرار فانهما التأثير والتأثر على نهج التجدد والانفصال
وحكم المسامتة من حيث انه متى سلك فالمتحرك جسم في المسامتة من تلك الحيثية يلزم ان يكون
انتقاله من فرسخ الى فرسخ او من ميل الى ميل دفعيا بالبيانات المذكورة وبما ذكرنا ظهر
تحقيق كلام الشيخ حيث قال في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في مقولة متى دفعيا
لان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ونقول ايضا ان كل حركة
باعتبار المحرك فهي اما ذاتية او عرضية لان القوة المحركة اما ان تكون موجودة
في المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون موجودة فيه من تلك الحيثية فالحركة
في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي اما طبعية او قسرية
او ارادية لان القوة المحركة الموجودة في المتحرك بما هو متحرك اما ان تكون
باعتبار كونها مستفادة من خارج اي امر مباين للمتحرك في الاشارة الحسية
او لا تكون وان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا تكون
فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية سواء كانت على نهج واحد كما في
الافلاك او لا على نهج واحد كما في الحيوانات وان لم يكن لها شعور فهي الحركة
الطبعية سواء كانت على نهج واحد كما في العناصر او لا على نهج واحد كما في
النباتات وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية والفاعل
للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع انضمام ميل قسري
اليها بان تكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر فاعلا للحركة القسرية او الميل القسري

لا تفي كل منهما بانتفائه وليس كك وتحقيقه هنا بحسب المقام ان الحركة
لما كانت امرا متجدد الذات متدرج الحصول فلا بد ان لا يكون علتها امرا
ثابتا غير متغير اصلا والا يلزم تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال
فالطبيعة مثلا اذا كانت على صرافة ثباتها كان مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية
للحركة اذ هي متجددة شيئا فشيئا والثابت من حيث انه ثابت لا يكون علة للتغير
كما بيناه ففي اقتضائها الحركة يجب ان يلحقها ضرب من تبدل الاحوال لا يقال
للحركة حيثيتان احدهما حيثية ذاتها وهي توسط الجسم بين مبدأ المسافة
ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة الى آخره والثانية
حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة منقضية غير ثابتة فالحركة
من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية الاخرى وهذه
الحيثية مستندة الى تلك الحيثية لانا نقول الكلام في استناد هذه الى تلك
عائد بعينه فالحركة الطبعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي مجموع امرين احدهما
ثابت وهي الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الوصولات الى حدود متجددة ممتدة
يكون تلك الوصولات حالات غير ملائمة للطبيعة والا لم تقتض حركة
فتوجب الطبيعة بشرط وجود تلك الحالات العود الى الحالة الطبعية وعند حصولها
تنقطع الحركة لانتفاء احد جزئي علتها وهي الحالات المتجددة وكما ان العلة
ذات جهتين جهة ثبات وجهة تجدد كذلك للمعلول باعتبار التوسط والقطع الثابت
للثابت والمنقضي للمنقضي ولقائل ان يقول الكلام في علة تجدد الحالات
الغير الطبعية كالكلام في علة تجدد اجزاء الحركة

لكن يجاب بان الطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة للحركة ومع كل حركة

علة لحالة اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا تزال الحالات موجبة للحركات

والحركات معدة للحالات على الوجه المستمر لغير الى ان الى ان تعود الطبيعة

الى الحالة الطبيعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية وذلك

لان النفس في ذاتها ثابتة فمقتضاها ثابت فلا تكون الحركة الارادية

مقتضى النفس فلا بد من انضمام اليها وذلك الامر ليس هو التصور

الكلي لان نسبته الى جميع الجزئيات على السوية بل التخيلات الجزئية المنبعثة

عنها الارادات الجزئية المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة ويتجدد كل من الارادة

والحركة بتجدد الاخرى على وجه الاتصال كما عرفت في الحركة الطبيعية ولا يخفى

على المتفطن انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا بلا تبدل حال بعد

حال كذلك حكم القابل لها فكل ما يقال في تصحيح نسبة الحركة الى الفاعل يجب

ان يقال مثل ذلك في تصحيح نسبتها الى القابل **فصل** في الزمان مطالب

هذا الفصل ثلثة الاول التنبيه على انية الزمان الثاني في تحقيق ماهيته

الثالث في بيان كونه غير مقطوع البداية والنهاية وقبل الخوض في المطالب

ينبغي ان نعلم ان الناس قد اختلفوا في الزمان اختلافا عظيما فمنهم من

اثبت له وجودا عينيا ومنهم من نفى وجوده الا بحسب الوهم والمثبتون

لوجوده منهم من جعله جوهرا ومنهم من جعله عرضا والجاعلون له جوهرا

منهم من جعله جوهرا مقدسا غير جسماني وفرقة منهم زعمت انه

الواجب لوجود لذاته تعالى ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك الاعلى

والجاعلون له عرضا اتفقوا على انه عرض غير قار فهو اما نفس الحركة او غيرها
فهذا تفصيل المذاهب وآما حجة كل فريق فحجة المنكرين لوجوده امور الاولى
انه لو كان موجودا لكان منقسما والا لزم ارتفاع التقدم والتأخر عن الموجودات
وهو باطل بالبداهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه واحدا
فيلزم كونه موجودا ومعدوما وهو محال واذا كان منقسما كان بعضه منقضيا
وبعضه متجددا اذ لو كان حاصلا بجميع اجزائه لعاد المحال المذكور فيكون
بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا وهما معدومان لا محالة واما الآن الغير
المنقسم الحقيقي فلم يكن له وجود اما عندنا فلانه طرف الزمان
والشيء اذا لم يكن موجودا امتنع ان يكون طرفه موجودا واما عند
مثبتيه فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع لذلك الطرف والزمان عندهم
غير مقطوع من الجانبين والجواب ان الوجود المطلق اعم من الوجود في
الآن او في الماضي وفي المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم كما
ان المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان
او في طرف منه كذلك الزمان اذا كان موجودا
لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي وفي المستقبل وفي الآن الذي
هو طرفه والحجة الثانية لو كان الزمان موجودا لكان لبعض
اجزائه قبل البعض كما بينا فتلك القبلية لا تكون بالذات اما
اولا فلان العلة من حيث هي علة واجبة الحصول مع المعلول وههنا يمتنع حصول
الجزء المتقدم مع الجزء المتأخر واما ثانيا فلان الجزء المفروض علة

اما ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او للازم من لوازم ماهيته او لامر
عارض له ونقول هكذا اما ان يكون علية الجزء المتقدم لماهيته او للازم
من لوازم ماهيته او لامر عارض له فعلى الاولين يلزم كونهما متخالفين بحسب
الماهية والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل جزء يفرض
في الزمان يجب ان يكون مخالف الماهية للجزء الآخر لكن الاجزاء الممكنة
الانفراض في الزمان غير متناهية ولتخالفها بحسب الماهية لا يتوقف امتياز
بعضها عن بعض على الفرض فما يمكن له من الاقسام الغير المتناهية يجب ان يكون
حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة للانقسام والا
لكانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا وقد فرض كذلك هف
فيلزم تركيب الزمان عن الآنات المتتالية المستلزم لتركب الجسم من الاجزاء
الغير المتجزية وقد تبين بطلانه وعلى الثالث وهو كونه علة لامر عارض
لماهية الجزء المتاخر او كون عليته لامر عارض له يلزم جواز صيرورة
الغد امس او الامس غدا وذلك محال وايضا اذا كان الجزء المتاخر مما يمكن ان يكون
هو بعينه متقدما كان حصول القبلية له بسبب وقوعه في الزمان المتقدم وكذلك
القول في الجزء المتقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان هف فثبت ان تقدم
اجزاء الزمان بعضها على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف بعين
ما ذكرناه ولا بالمكان وهو ظاهر فهو اذن بالزمان لان اصناف التقدم منحصرة
في الخمسة باتفاق الفلاسفة فيكون للزمان زمان وينتقل الكلام الى ذلك الزمان و
هكذا الى غير النهاية والجواب ان المتقدم والمتاخر اذا لم يكونا جزئين من اجزاء الزمان

يجب ان يكون اتصافهما بالتقدم والتاخر لاجل اقترانهما بجزئين يكون
احدهما قبل والاخر بعد واما اذا كانا جزئين من اجزاء الزمان فلا يلزم
ان يكون كل منهما في زمان آخر اذ التقدم والمتاخر من العوارض
التي تعرض لاجزاء الزمان لذواتها لا لملاحظة امر آخر معها فما به التقدم
والتاخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان المتقدم والمتاخر هي وغيرها
فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبارين كما ان ذات الباري
هو نفس الموجود والوجود باعتبارين والجوهر الممتد في ذاته نفس المتصل والاتصال
باعتبارين وكذلك التاخر الزماني والمعية الزمانية فان المعين اذا كانا جميعا
غير جزء من اجزاء الزمان كان ما به المعية بينهما امر ثالث هو جزء من الزمان
واما اذا كان احدهما جزءاً منه كان ذلك الجزء ما به المعية فيكون معاً ومعية
باعتبارين فان قيل الزمان اذا كان لذاته متقدما ومتاخرا وكل ما كان كذلك فهو مضاف
فالزمان مجرد اضافة فنقول ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم والتاخر
بل هو صفة امر يقتضي التقدم والتاخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم ولكنه لذاته
يقتضي ان يكون معروضا لهذين الوصفين لا انه لا معنى له الا التقدم والتاخر
كما ان الهيولى لذاتها جوهر لكنها لذاتها تقتضي القوة والاستعداد للاشياء
لا انها محض الاستعداد حتى تكون من مقولة الاضافة فهذا
ما ذكر في هذا المقام وظني انه بعد اشكال علية بعض تلك
الاجزاء لبعض بعينه فان كون بعضها متقدما وبعضها
متاخرا مع تشابهها وتساويها في الحقيقة النوعية

لا بدّ له من مميّز زائد على ذاتها يكون سببًا لامتياز بعضها عن بعض ولا يلزم الترجيح من غير مرجّح والجواب بأنّ أجزاء الزمان يمتاز بعضها عن بعض بذواتها الشخصية وهويّاتها المتغايرة مبنيّ فانه ان جاز هذا جاز ان يقال في كل شيئين من نوع واحد انهما يمتازان بذواتهما من دون مميّز وأجزاء الزمان اشتركت في الماهية والمحل فلا بد من مميز والحق في الجواب ان الزمان متصل واحد في الخارج ولا جزء له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا احتياج الى مميز خارجي ليمتاز شيء منه عن شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه عن بعض بالتقدم والتأخر والقرب مما يوخذ في الوهم مبدأ والبعد عنه ولا يبعد ان يمتاز ايضا بنسب كوكبية في الاجرام السماوية من مقابلاتها ومقارناتها وغيرها من الاوضاع التي تحدث فيما بينها الحجة الثالثة ان المعقول من الزمان ما يتقدم الاشياء بعضها على بعض ويتأخر بعضها عن بعض بالتقدم والتأخر اللذين يمتنع ان يوجد المتقدم والمتأخر بهما معًا وهذا المعنى لو كان موجودًا لكان متعلقًا بالمادة الجسمانية والحركة والتغير مع ان هذا المعنى يوجد في غير الجسمانيات والمتغيرات فان الباري تعالى يصدق عليه انه قبل كل حادث وعند عدمه ومع كل حادث عند وجوده فاذا قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم من العلية والشرف والطبع وجردنا النظر الى انه تعالى كان موجودًا مع عدم الحوادث وهو الآن موجود معها وحصلت قبليته تارة ومعيته اخرى كقبلية سائر الاشياء ومعيتها فاذا كان هذا النحو من القبلية والمعية فيما يستحيل عليه الحركة والتغير فعلمنا انه غير

التقدم والتأخر بهذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة والجواب
ان نسبة الباري تعالى الى جميع الموجودات نسبة واحدة هي المعية الغير الزمانية
ولا تجدد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى الباري القيوم فكانها توجد
بالنسبة اليه بتمامه دفعة واحدة اما مبدعاتها فلا في زمان واما كائناتها فكل
في زمانه فيعبر عن نسبته تعالى الى المبدعات بالسرمد وعن نسبته تعالى الى الكائنات
المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى بعض بمتى واما
من زعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان يلزم من فرض
عدمه لذاته امر محال وكلما يلزم من فرض عدمه محال فهو واجب الوجود
لذاته اما الكبرى فضرورية واما الصغرى فلانا لو فرضنا عدم
الزمان قبل وجوده او بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية
فقد لزم من فرض عدمه فرض وجوده فتجويز العدم على الزمان
متناقض والجواب ان استحالة نحو خاص من العدم لذاته لا يقتضي
استحالة مطلق العدم والواجب الوجود لذاته ما يمتنع عليه جميع انحاء
العدم لذاته والزمان لا يأبى لذاته ان لا يوجد اصلا وان ابى لذاته ان
يعدم بعد كونه موجودا واما من ظن كون الزمان جوهرا قائما بنفسه
مفارقا عن المادة المنسوب الى افلاطون الالهي وشيعته من الاقدمين
فمبناه التحرز عن مضايق الشبه الواردة على مذهب المعلم الاول من كون
الزمان مقدار الحركة قالوا لا يقع في حيث ذات الزمان تغير اصلا ما لم تعتبر نسبته
الى المتغيرات فما لم يقع فيه شيء من الحركات والتغيرات لم يكن فيه الا الدوام

والاستمرار وان وقع فيها شئ منها حصلت لها قبليات وبعديات كان من جهة
التغير في ذات الزمان والمدة بل انما هي من قبل تلك المتغيرات واستحسن
ذلك الراي الامام حيث قال في شرح عيون الحكمة ان الناصرين لمذهب
ارسطاطاليس في ان الزمان مقدار الحركة لا يمكنهم التوغل في شئ من مضايق
المباحث المتعلقة بالزمان الا بالرجوع الى مذهب الامام افلاطون والاقرب عندي
في الزمان والمدة هو مذهب افلاطون وهو انه موجود قائم بنفسه مستقل
بذاته فان اعتبرنا نسبة ذاته الى ذوات الموجودات الدائمة المنزهة
عن التغير يسمى بالسرمد من هذا الاعتبار وان اعتبرنا نسبة ذاته الى ما قبل
حصول الحركات والمتغيرات فذلك هو الدهر وان اعتبرنا نسبة ذاته
الى كون المتغيرات مقارنة معه فذلك هو الزمان وقال ايضا وانما مذهب
افلاطون فهو الى المعالم البرهانية الحقيقية اقرب وعن ظلمات الشبهات
ابعد ومع ذلك فالعلم التام ليس الا عند الله تعالى والجواب ان هذا
الظن ينفسخ بما سياتي من تحقيق ماهية الزمان وانما مقدار لما هو
ذو تقدم وتاخر في ذاته لا يوجد المتقدم منه مع المتاخر بحسب الذات
وماهية تتعلق بامر متغير لذاته بعضه فائت وبعضه لاحق ومثل
هذا الامر الذي وجوده على سبيل حدوث امر فامر لا يكون الا ماديا فالزمان
متعلق بالمادة بتوسط الحركة فلا يكون مفارقا كيف ولو لم يكن الزمان
منقضيا سيالا في ذاته لكان الشئ الذي حدث الآن فهو قد حدث
في زمن الطوفان وح لا يكون بين الاشياء تقدم وتاخر وهو ما يدفعه الحس

بالجملة لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدماً ومتأخراً بالذات لا يوجد
التقدم والتأخر في شيء من الاشياء بالعرض وذلك الشيء هو المسمى بالزمان
واذا كان الزمان منقضياً متجدداً لحد ذاته استحال ان يتعلق وجوده بالمفارقات
عن المادة اذ لا تجدد ولا تصرم في عالم القدس فضلاً عن ان يكون هو بنفسه
جوهراً قائماً بذاته مفارقاً عن المادة ووهم من جعل الزمان جسماً هو الفلك
الاعظم لزعم ان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدمتان على تقدير
حقيتهما لا تنتجان الا ان بعض ما يوجد في الزمان يوجد في الفلك واما من
جعل الزمان نفس الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض
متجدد والحركة ايضاً كذلك والجواب اما اولاً فبان الموجبتين في
الشكل الثاني لا تنتجان واما ثانياً فبان الاوسط غير متكرر اذ التقضي
والتجدد في الزمان بالذات وفي الحركة بالعرض كما هو رأي الجمهور او
بالعكس كما هو رأي بعض الثاني ان من لا يحس بحركة
لا يحس بزمان والجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد فان ههنا وجوهاً
من المغايرة والفرق بينهما يدفع كونهما واحداً منها ان الزمان
قد يوخذ في حد الحركة السريعة دون العكس ومنها ان حركة
تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان اسرع من زمان
ومنها انه قد يكون حركتان معاً ولا يكون زمانان معاً
ومنها ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليس بدورة ومنها ان الحركتان قد تتحدان في
الزمان ومابه الاختلاف غير مابه الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

في زمان قصو لافي حركة اقصر وكذلك حكم الحركة الاولى الفلكية فهذه حجج اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان واجوبتها واما تحقيق ما ذهب اليه اهل الحق فيه ففيه برهانان اما الاول وهو المناسب لمسلك الالهيين ولهذا ذكره الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات فتقريره ان الشيء اذا كان عدم مع وجود شيء آخر فاذا صار موجودا كان ذلك الشيء متقدما عليه باعتبار اقترانه مع عدم هذا الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشيء المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتاخر بخلاف قبليته كالاب بالقياس الى الابن فان جوهر الاب قد يوجد مقارنا لجوهر الابن واما قبليته للابن فلا توجد مع جوهر الابن فاذن قبليته زائدة على ذاته ولا باعتبار وصف لازم لذاته فانه ايضا يظهر بطلانه بما ذكرنا من ان ذات المتقدم توجد مع زوال وصف التقدم وذلك عند كونه مقارنا للوجود ما تقدم عليه ولا نفس عدم المتاخر اذ قد تكون بعد وجوده ايضا ولا باعتبار مركب من اعتبار نفس وجود المتقدم واعتبار نفس عدم المتاخر اذ قد يتحقق هذه الهيأة التركيبية بعد كما اذا فرضنا وجود الاب مع العدم الحاصل للابن بعد الوجود مع انه ليس بهذا الاعتبار متقدما على ابنه بل متاخرا عنه وكذا ذات الفاعل فانه يكون قبل وهو بعد وبالجملة لا بد لعروض القبلية والبعدية من امر يكون عروضهما له لذاته اذ كل صفة يتصف بها شيء او اشياء لا بالذات فلا بد لها ان تنتهي الى ما يتصف بها بالذات لاستحالة التسلسل ولا ان يكون المعروض بالذات للقبلية والبعدية امورا متفاصلة غير منقسمة

يقتضي كل منها لذاته سبقا على لاحقه ولحوقا لسابقه اذ لو فرضنا متحركا يقطع

بحركته مسافة يكون بين ابتداء حركته وانتهاءها قبليات وبعديات متصرمة

ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فاذا تحقق قبليات وبعديات متصرمة

ومتجددة على سبيل الاتصال والانطباق لاجزاء المسافة فيجب ان يكون ما هو المعروض

بالذات لتلك القبليات والبعديات امر الا يزال يتصرم ويتجدد على الاتصال بحيث

يستحيل انفكاك التصرم والتجدد عنه ويكون جزء منه لذاته قبل وجزء

اخر منه لذاته بعد ويمتنع لذاته صيرورة القبل منه بعدا والبعد منه قبلا وهذا هو

المعنى بالزمان واما البرهان الثاني المناسب لمسالك الطبعيين نعم هذا الفصل يحتمل مقاصده

الذي اشار اليه المص بقوله اذ فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار اي حد تتة من

السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك وجدت

البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر

وربما اتفقتا في احدهما فقط بان يتفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معهما اخرى

على مرتبتها من السرعة واتفقتا في الاخذ والترك وجدتها قاطعة لمقدار اسرع

واحد من المسافة وان ابتدأ احدهما ولم يبتدئ الاخرى ولكن تركتا معا او تكونان على العكس

وجد احدهما تقطع مسافة اقل مما تقطع الاخرى واذا كان كذلك كان بين اخذ السرعة وتركها

امكانات اي امر ممتد يسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطوء

معين وليس هو نفس شيء من المسافة او الحركة او السرعة والبطوء فان كل واحدة منها

تختلف مع الاتفاق فيه وتتفق مع الاختلاف فيه واعترض الامام الرازي

في المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ فيه السرعة والبطوء الماخوذ في

203

مفهومها الزمان وكون الحركتين معاً في الاخذ او الترك وليست هذه المعية الا معية زمانية التي لا يمكن اثباتها الا بالزمان فقد اشتمل البيان على الدور واجاب عنه بان المطلوب بهذا البيان اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه كمية للحركة فان العلم بوجوده من الاوليات ولهذا قيل الزمان ظاهر الانية خفي الماهية والعلم بوجوده كاف في القطع بتحقق هذه الامور والمناسب ههنا ان يقال ان الغرض ههنا اثبات الزمان على وجه يترتب عليه اثبات كونه مقداراً للحركة وربما يجاب بمنع توقف العلم بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان في الخارج فان المنكرين لوجوده في الخارج يعترفون بكون شيء مع شيء وبكون حركة اسرع من حركة وانما يتوقف ذلك على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجوداً خارجياً او وهمياً فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج والحق ان المتوقف على ملاحظة الزمان مما لا يتصور حقائقها الا العلم بوجودها وذلك من البديهيات الغير المحوجة الى ملاحظة الزمان عيناً او ذهناً والمأخوذ في البرهان انما هو هذا الا ذاك

وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا انتصفت المسافة بعينها كل من السرعة والبطوء بعينه حصل امكانان متساويان كل واحد منهما نصف الامكان المفروض اولاً وايضاً فان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الاخذ او الترك او فيهما جميعاً والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها متخالفة بالزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار اذا كان منقسماً واحداً وذلك الامكان كذلك فيكون مقداراً اما ان قبوله للزيادة والنقصان بالذات فلان العقل اذا نظر اليه وجده قابلاً لهما مع قطع النظر عن الحركات والمسافات

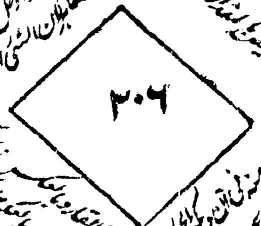
وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبولهما انما هو بالذات واما انه متصل واحد فلانه لو كان منقسما الى امور غير منقسمة لادى ذلك الى تركب المسافة من الاجزاء التي لا تتجزى لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت انه مقدار فنقول كل مقدار اما ثابت اي قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود

معا او غير ثابت وذلك الامكان مقدار غير ثابت لا يوجد اجزاؤه معا لانه لو كان مقدارا ثابتا لكان اما مقدارا للمسافة او لمادة المتحرك وكل منهما باطل اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة في مسافة واحدة او مسافات متساوية في ذلك الامكان وليس كذلك وعلى الثاني يلزم كون زيادة المادة بزيادته ونقصانها بنقصانه ويلزم كون الاصغر جسما اسرع حركة والاكبر ابطأ وفي الحس بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدارا للمادة لكان بزيادته زيادة المادة ولو كان لذلك لكان كل ما هو اسرع اكبر واعظم واعترض عليه صاحب المباحث المشرقية بان هذا المقدار في الاسرع ليس اعظم عما في الابطاء حتى يلزم ان يكون الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل عما في الابطاء لان الاسرع هو الذي يقطع المسافة في زمان اقل فاذن الصحيح ان يقال لو كان هذا المقدار للمادة لوجب ان يزداد المادة بزيادته فيلزم ان يكون الابطاء اعظم لان هذا المقدار في الابطاء اعظم ويمكن توجيه كلام الشيخ بوجه لا يرد عليه شيء بان يقال معناه لو كان هذا الامكان مقدارا للمادة يلزم ان يكون ما هو الاسرع في الحركات الطبعية وهو الذي يكون مقدار جسميته اكبر لشدة الميل الطبعي فيه كما سنبين في موضعه يكون ازيد في هذا المقدار وليس كذلك بل الامر بالعكس فان ما هو الابطأ فيها وهو الذي جسميته اصغر وميله اضعف يكون ازيد

فی هذا المقدار فهو اما ان یکون مقدار غیر ثابت وهو المعنی من الزمان فثبت انیته واما المطلب الثانی الذی هو تحقیق ماهیة الزمان فقد اشار الیه بقوله وهو مقدار الحرکة لانه ثبت انه کمیة متصلة وکل کمیة متصلة فهی

اما ان یکون مقدار الجسم او لهیأة قارة من هیئات الجسم او یکون مقدارا لهیأة غیر قارة منها لا سبیل الی الاول ای کونه مقدار الجسم او لهیأة قارة لان الزمان غیر قار ومالا یکون قارا لا یکون مقدار الجسم او لهیأة قارة وقیل لانه یلزم ح ان یوجد الشیء بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم للشیء ذی المقدار کما یحکم به الفطرة واعترض علیه العلامة القوشجی فی حواشیه علی بعض شروح هذا المختصر بان الجسم اذا تحرک بالحرکة الکمیة تکون الکم الغیر القار مقدار الجسم القار ولا یبقی للجسم فرد من المقدار بدون مقداره ورد علیه کما هو منقول فی الحواشی الفخریة بان الکم الذی یتحرک فیه الجسم لیس غیر قار لاجتماع اجزائه نعم افراد کمیة هذا الجسم غیر مجتمعة وهذا لا یقتضی غیر قاریة فرد من افراد الکم فی تلک الصورة فقوله الاولی فی الجواب ان یقال ان الکم الذی یتحرک فیه الجسم له فرد واحد زمانی تدریجی لا ینفک المتحرک عنه فی زمان حرکته وافراده الآنیة یتلبس المتحرک فی کل آن بواحد منها فلا یلزم ح خلو الجسم عن مقدار لا فی الزمان ولا فی الآن بخلاف ما اذا کان الزمان مقدارا لامر قار فانه لا محالة یلزم خلو ذلک الامر عن مقداره فی کل آن مفروض اذ لا یکون للزمان فرد آنی اصلا

فهو مقدار لهیأة غیر قارة وکل هیأة غیر قارة فهی الحرکة هذا موافق لما ذهب الیه الشیخ الاشراقی من ان المتغیر القار بالذات منحصر فی الحرکة والزمان غیر قار بواسطة



الحركة فعلى التقدير المذكور لا يلزم كون الزمان حركة وكونه مقدار المنقسمة
اما ايراد النقض على كلا بسائر الامور التي تحصل على سبيل التدريج كالمقولة
التي يقع فيها الحركة وكحدوث السطح الغير القار والجسم التعليمي الغير القار فيما
اذا قطع الجسم بشيء وكالخط الغير القار الحاصل من حركة الكرة على السطح
المستوي على ما ذكر في الحواشي الخفرية فمبني على عدم التفرقة بين الاتصاف بالشيء
بالذات وبالاتصاف به بالعرض فاما ما اجاب به بعض الحواشي عن بعض هذه النقوض بانه لما
كانت الحركة تدريجية لا آنية لا يحصل السطح الغير القار اذ قطع الجسم بشيء اذا يقطع
تدريجي فالحاصل في كل آن من زمان القطع امر منقسم لاستحالة الجزء فالحاصل في
كل آن يجتمع الاجزاء لا غير قار وحصول الخط من حركة الكرة على السطح ممنوع
لما عرفت من ان الآن واطراف موضع الملاقاة لا يكون في آن بل يحصل الا
بالحركة وهي في زمان الحركة غير ملاقية للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء
فاقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحضر الاصول التي قد ذكرناها سابقا
وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس الا نفي الملاقاة الآنية عن الكرة للسطح في زمان
حركتها عليه لا نفي الملاقاة الزمانية بينهما عنها فان الزمان مقدار الحركة ولهذا
من غفل عن الحركات غفل عن الزمان كما وقع لاصحاب الكهف وللقوم من المتألهين على
ما حكى المعلم الاول واما المطلب الثالث الذي هو كون الزمان غير منقطع البداية
والنهاية فهو قوله ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له
بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية
فهي زمانية ومعروضها بالذات نفس اجزاء الزمان لما ذكرنا من ان معروض

هذا النحو من القبلية ليس نفس العدم الذي وصف بالقبلية لزوال هذه الصفة منه اذ يتحقق بعد البعد ولا نفس شيء فرض سابقا غير اجزاء الزمان كالفاعل وغيره اذ قد يوجد مع البعد وبعده ايضا ولا نفس مجموع وجود السابق وعدم اللاحق بلا اعتبار امر آخر اذ قد يتحقق ايضا بعد البعد فثبت انه اذا فرض عدم الزمان قبل وجوده قبلية لا تجامع مع البعدية يكون المتوقف بقبلية عدمه نفس وجوده فيكون قبل الزمان زمان هف ففرض عدم الزمان يستلزم فرض وجوده وهذا معنى قول المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من حيث لا يشعر وكذلك لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجتمع مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان هف ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول في الجسم والحركة كالقول في الزمان وهذه احدى الشبهات للقائلين بقدم العالم ويمكن دفعها بما تشبث به طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض آخر ههنا لا يكون زمانيا والا لزم ان يكون للزمان زمان بل هو نوع آخر غيرها بالزمان وبالشرف والرتبة والعلية والطبع فكما عقل نوع آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي زمانا فليعقل بمثل ذلك في تقدم عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا لانك قد علمت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض زماني كيف وقد ذكرنا ان مصداق الحمل ومطابق الحكم بهذا النحو من التقدم والتأخر نفس اجزاء الزمان بلا ملاحظة

امر آخر غيرها ولان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان وكل
ما كان كذلك فله بداية فللحوادث الماضية بداية لان المحكوم عليه بالزيادة
والنقصان يجب ان يكون موجودا ومجموع الحوادث من حيث هو مجموع مما لا
وجود له في الخارج ولا يحكم عليه حكما ثبوتيا خارجيا بل بان يبقى اما او لا
فهو ثانيا لا نسلم ان الزمان لو كان له بداية وجب ان يكون له عدم قبل وجوده
اذ التناهي في المقدار سواء كان قارا او غير قار لا يستدعي المسبوقية
بالعدم كما ان تناهي البعد المكاني في مقداره لا يستدعي كونه مسبوقا بالعدم فكذلك
حكم تناهي الزمان فان مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقيته بعدم سابق عليه و
ان تناهي الفلك الذي هو محدد جهات الامكنة لا يستلزم تاخره عن امر متقدم
موجودا او موهوم خلاء او ملاء تاخرا مكانيا فكذلك تناهي الزمان الذي
هو محدد جهات الازمنة وعرش الزمانيات لا يستلزم تاخره عن منتد زماني
هو موهوم او موجود مقارن لشيء او غير مقارن له تاخرا زمانيا وان كان
الوهم يعجز عن ادراك تناهيه كما يعجز عن ادراك انه ليس وراء الفلك الاعلى
شيء لا خلاء ولا ملاء واما ثانيا فهو ان الزمان لما كان امرا متصلا موجودا
في الخارج كما بينا فيجري فيه اكثر البراهين المذكورة في تناهي الكميات كالتطبيق والتضايف
والوسط والطرف والحيثيات والاعتذار بعدم وجود اجزائه مجتمعة غير مجد
في نفي جريان تلك البراهين لانه وان لم يجتمع اجزاؤه في حد واحد ولم
يحضر بعضها عند بعض في مدارك المحبوسين في مطمورة الزمان المسجونين
في سجن المكان لكنها في الواقع موجودة بوجود واحد شخصي وبالنظر الى المبادي

العالية على الزمان والمكان وما هو اعلى منها مجمعة التحقق متوافقة
الحضور اذ لا فقد ولا غيبة هناك الا للامور المستحيلة بل كل ما يكون وجوده
تدريجيا بالقياس الى زماني هو دفعي بالقياس الى المراتب الرفيعة وكذلك
كل ما هو غائب عن مكاني فهو حاضر عندهم فالتجدد والتصرم والحضور والغيبة
انما تتحقق في الزماني والمكاني بالنسبة الى الزماني الآخر والمكاني الآخر واما بالنسبة
الى القدوس الحق وضرب من الملائكة فلا يتصور شيء منها بوجه من الوجوه
فاذا كان الزمان في الواقع وبالقياس الى المفارقات والحق الاول موجودا
متصلا قارا فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ولقائل ان يقول لما كان
التناهي واللانهاية من باب المضاف والمتضايفان متى كان احدهما بالفعل
كان الآخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة فنقول ان كان
للزمان نهاية في الوجود كانت نهايته لا محالة آنا فلا يخلو اما ان يكون
وجود الآن مع الزمان مقارنا له فيكون للزمان معية ومقارنة
في الوجود مع الآن وهذا باطل لان الزمان منقسم والآن غير منقسم
فكيف يكون بينهما مطابقة واما ان يكون وجوده متقدما على وجود
الزمان فيكون الآن بالفعل حيث يكون الزمان بالقوة مع انهما
متضايفان والمتضايفان لا يكون احدهما بالفعل والآخر بالقوة
وهذه الشبهة قد سنحت لي في سابق ايام التحصيل وقد عرضتها
على استاذي دام الله علوه ومجده فافاد ان الزمان على تقدير
التناهي لا يلزم ان يكون له طرف بالفعل فان التناهي قد يطلق

بحر العلوم رح.

قطع الاستعداد في جهة تماديه وقد يطلق بمعنى تناهي العدد العارض للمقدار
بسبب تجزيته باجزاء متساوية وقد يفارق المعنى الثاني الاول كما
في محيط الدائرة فليكن الزمان ايضا من هذا القبيل هذا واقول لا
يمكن الجواب عنها بوجوه اخر الاول انها منقوضة بالحركة الحادثة
فان بدايتها ان كانت موجودة فلا يخلو اما ان يكون التي هي بدايتها موجودة
معها وهو محال لامتناع المطابقة بين بداية الحركة وبينها وان لم تكن
موجودة كان احد المتضايفين بالفعل والآخر بالقوة فيلزم ان لا يكون
شيء من الحركات متناهيا هف الثاني ان المضاف قد يكون بسيطا
حقيقيا لا يكون له معنى غير نفس الاضافة وقد يكون ذاته من مقولة
اخرى قد تعرضها الاضافة وهو المتعارف في المشهور فنقول لكل من
الزمان المتناهي والآن الذي هو طرفه حقيقة سوى كونه مضافا
وهما باعتبار ذاتيهما لا يجب ان يكونا معا في الوجود والاضافة انما تعرض
لهما في العقل ولا استحالة في وجودهما دفعة في العقل الثالث انا لا نسلم
ان الآن له مفهوم محصل بل لا معنى له الا قطع الزمان وهو امر
سلبي فعلى تقدير تناهي الزمان لا يكون له فعلية الوجود
حتى يجامع وجوده مع عدم الزمان والاضافة انما تعرض له
باعتبار تحققه في العقل وقد قلنا انه لا محذور في اجتماعه
مع الزمان دفعة في العقل واما ما تمسك به رئيس الفلاسفة
في كتبه كالشفاء والنجاة والتعليقات والمبدأ والمعاد من

انه لو كان الزمان حادثا لكان فرض حركتين متفاوتتين تنتهيان مع بداية الزمان اما ان يكون ممتنعا او ممكنا فان امتنع فذلك الامتناع ان كان عائدا الى ذات المقدور لزم انتقال الشيء من الامتناع الى الامكان الذاتي وان كان عائدا الى قدرة الله تعالى لزم انتقاله من العجز الى القدرة وكلاهما محال فاذن هذا الفرض ممكن فلا يخلو اما ان يمكن ان تبتدي الحركتان العظمى والصغرى معا وتنتهيا او لا يمكن ومحال ان تبتديا معا وتنتهيا معا فلا بد من ان تتخلف الصغرى عن الكبرى لشيء فما تخلفت به عنها هو مقدار ذو تقدم وتاخر وهو الزمان فيكون قبل الزمان زمان وهكذا الى غير النهاية فبامكان وجود الحركات المختلفة يستدل بوجود المدة على وجود الحركة والمتحرك فهو ليس مسلكا برهانيا بل مبناه على قانون الجدل وانما يصح المخاطبة به مع بعض المتكلمين من المعتزلة حيث يضعون امتدادا ثابتا بين الازل نعم وبين خلق العالم ويسمونه اللاوجود كما يضعون فوق محدد الجهات خلاء غير متناه فان للمبرهن ان يقول على تقدير تناهي الامتداد الزماني يكون فرض وجود الحركة في اللازمان كفرض وجود الممتنعات بالذات فان الانطباق على الزمان ماخوذ في المفهوم من طبيعة الحركة والممتنع

بالذات لا يكون مما يتعلق به القدرة فاذا المصحح للمقدورية هو الامكان وليس قبل الزمان كمية موجودة او موهومة حتى يتمكن العقل من فرض وجود حركة او حركات فيها بل هذا وامثاله من مخترعات الوهم وخرافاته فكما ان للوهم ان يتصور الظاهر من الفلك الاعظم كرتين محيطتين بالعالم يماس السطح الباطن من كل منهما السطح الاعلى من العالم بحيث يكون ما بين سطحي احدهما ذراعا وما بين سطحي الاخرى ذراعين وهذا التوهم لا يوجب تقديرا مبلادخلاء او ملاء فوق المحدد فكذلك حكم فرض الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لا يقتضي مدة ثابتة او عدما مستمرا فكما ان فرض الكرتين على الوجه المذكور محال فكذلك فرض الحركتين محال والشيخ ايضا لم يستعمل هذه الحجة على انه نظر حكمي بل على انه مسلك جدلي مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث قال في الهيات النجاة ان المخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتا قبل وقت بلا نهاية وزمانا ممتدا في الماضي بلا نهاية وهو بيان جدلي اذا استقصي فادى الى البرهان

تم الفن الاول فيما يعم الاجسام ويتلوه الثاني

تمت

خاتمة الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

لله المقال اعذب البيان من الزلال حمد مختار الفعل ذي الجلال المتقدس عن شوائب الانفعال محرك الاجرام الفلكية ومسكن البسائط العنصرية مكون المطر والسحاب ومزين الجو بالشهاب مبدع المائل والمدبر مخترع الحامل والتدوير وابهى درر تنظم في سلك الاسفار وانضر زهر تنتثر في اردان صحف الكبار الصلوة والسلام على لامع الاسرار شارح مطالع الانوار وعلى آله المقتبسين لقبسات الابرار واصحابه المستضيئين بايماضات الاخيار سيما المقبولات العشر الاطهار الى يوم لا دار فيه الا الجنة او النار **اما بعد** فاقول وانا راجي رحمة الرؤف الرحيم المدعو محمد بشبار تكريم المحمدي الحنفي مذهبا والبهاري الاسحاقپوري وطنا ان ارباب العقل متوافقون واصحاب النقل متطابقون على ان اربح المكاسب واعز المطالب تكميل قوتي النظرية والعملية بالقواعد اليقينية من العلوم الحكمية اذ بها يسلك الانسان سبل العرفان ويخلص من سجن الحدثان والحرمان وقد صنف فيه علماء الامصار وفضلاء الاعصار صحفا شريفة وزبرا سنية وكان شرح هداية الحكمة للشيخ المحقق والحبر المدقق الحكيم الكامل النحرير الفاضل الفائق على الاقران معلم حكماء اليونان البارع في النقليات والعقليات سيما الطبعيات والالهيات صائد التدقيقات كالبازي **صدر الدين محمد الشيرازي** تغمده الله بالغفران واسكنه بحبوحة الجنان متداولا بين الخواص والعوام ومقبولا لطبائع العظام وقد طبع الفن الاول من الطبعيات الذي هو اهم المهمات في السنة الثانية والستين بعد مضي الالف والمائتين من هجرة سيد المرسلين بتحشي الذكي التقي والعالم الدري المولوي ابي الحسن المعروف بحسين علي الفتحپوري ثم اللكنوي تلميذ البحر الهمام الحبر القمقام رئيس فضلاء الدهر رأس كملاء العصر محقق الفنون العقلية مدقق العلوم النقلية مولانا المفتي **محمد سعد الله** اوصله الله الى غاية ما يتمناه فطار في الاقطار كالطير الطيار ولم يبق نسخة منه عند التجار وامتدت لطبعه الجديد اعناق الكبار فتوجه اليه من هو مشتهر في الامصار كاشتهار النير على نصف النهار نقاد جواهر العلوم صراف دراهم الفهوم الماهر في العلوم العقلية والنقلية والكامل في البدائع الادبية دوحة روضة البلاغة وريحان حديقة الفصاحة شيخ الاسلام نبراس العلماء الاعلام جامع كمالات الانسان انسان عين الاعيان مظهر عجائب اللطائف ومصدر غرائب الظرائف فرع الشجرة النبوية غصن الدوحة المصطفية ذو السيرة الحسنة المرضية والاخلاق الكريمة العلوية العلامة الجليل الافخر لا تعد مناقبه ولا تحصر محي السنة السنية وقامع البدعة السيئة استاذنا المكنى بابي الحسنات مولانا الحاج الحافظ **محمد عبد الحي** ينبوع الخيرات متع الله المقتبسين ببقائه الى يوم الدين بحرمة خاتم الانبياء والمبعوث في السموات والارضين وزاد على الحواشي السالفة حواشي مفيدة ومن عند نفسه فرائد فريدة فجاء بحمد الله كانه سلك من اللآلي المنظومة ودرج من الجواهر المنثورة ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر والحواشي التي كانت تحت الحاشية حاشية استاذ كملاء الهند والسند والصين نظام الملة والدين وقدوة المتقدمين والمتاخرين بحر العلوم واحسن المحققين الفاضل اللبكني عماد الدين والعلامة الدهلوي خاتم المحدثين والمفسرين والمؤيد بتائيد الله مولانا احمد الله والعلامة الاوحد مولانا امجد والحبر الاعظم مولانا اعلم وفريد الدهر والزمان القاضي ارتضا علي خان بحر الفضل والجاه مولانا ولي الله وتعليقات قاضي شريعة رسول الله مولانا المفتي محمد سعد الله فصححه من اختصه الله بلطفه السرمدي المولوي محمد معشوق علي وطبعه ذو الفخر البهي **محمد علي بخش خان** اللكنوي في المطبع العلوي في السنة الحادية والتسعين بعد مضي الالف والمائتين من هجرة سيد الاولين والآخرين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله واصحابه اجمعين فقط

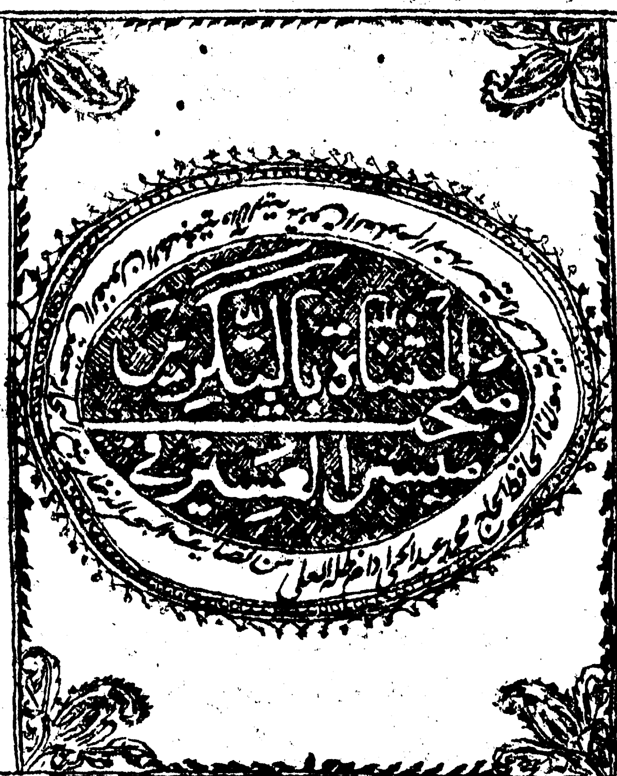
واسطے سند اس امر کے کہ یہ کتاب چھپی ہوئی مطبع علوی کی ہے مہر

مہر: محمد علی بخش خان ١٢٧١ — مہر مطبع علوی

٢١٤

ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة

من فضل الملك القدير على طلاب شرح العسير انطبعت رسالة متعلقة بالمثناة بالتكرير اسمه



ابن الصدر المعتمد النبيل المستند البحر الهمام الحبر القمقام مولانا محمد عبد الحليم ادخله الله دار النعيم

في المطبع العلوي باهتمام محمد علي بخش خان اللكنوي

قه اي فضائل المأثورة فان فضل سيدنا ابي بكر على سيدنا عمر وفضل سيدنا عمر على سيدنا علي كما ثبت في الكتب المشهورة ١٢ منه سلمه

قه للشيخ اثير الدين مفضل بن عمر الابهري المتوفى في حدود سنة ستين وستمائة تقريبا كذا في كشف الظنون والابهري نسبة الى ابهر اسم قرية من قرى كازرون كذا قال العماد وذكر السمعاني في الانساب انه بفتح الالف وسكون الباء وفتح الهاء اسم قرية بالقرب من اصبهان ١٢ منه

قه هو محمد بن ابراهيم صدر الدين الشيرازي من تلامذة السيد باقر داماد وتوفي سنة الف وخمسين وهو غير الصدر الشيرازي المعاصر للجلال الدواني وكانت وفاته على ما قيل سنة تسع وتسعمائة وذكر صاحب كشف الظنون ان وفاته في حدود سنة اثنتين وتسعمائة ١٢ منه

بسم الله الرحمن الرحيم

ابتدئ الكلام بحمد المفضل المنعام رافع السماء بغير عماد وباسط الارض بالاوتاد واثني بالشكر لشكر الملك القدير مؤلف النسب بين الاجرام والابعاد ومرصف الروابط بين الاعداد ومثلث بشهادة ان لا اله الا هو وحده لا شريك له خلق الازواج والافراد وتفرد بوحدته الحقيقية من بين الآحاد واربع بالصلوة والسلام على سيد الانام مركز دوائر السيادة والرسالة وقطر مربعات النبوة والكرامة متمم قصر الايجاد وعلى آله وصحبه لا سيما الاربعة المتناسبة هداة الامجاد اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله القوي ابو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخفي ابن سيد العلماء صدر الفضلاء الحبر القمقام البحر الصمصام مولانا محمد عبد الحليم بوّأه الله في قصر النعيم اني منذ قرأت شرح هداية الحكمة للفاضل المشتهر في الآفاق والاقاصي الصدر الشيرازي كان يخطر ببالي ان اكتب ما تنحل به معضلات مبحث المثناة بالتكرير ويتيسر فيه من العسير لاني رأيت جماعة من الطلبة متحيرين في كشف مغلقاته وطائفة من الكملة متفكرين في حل مشكلاته وما ذلك الا لتوقفه على اصول موضوعة في علمي الحساب والهندسة وهما من الفنون المتعسرة على اكثر الكملة فضلا عن الطلبة فقد طلبوا منهما شيئا فشيئا واتخذوه وجاهدوا فيهما وافي تحصيل المقاصد العلية كالجاري في المرتبة ومنعني الاشتغال بانواع الاشغال عائقا عن ابراز الامر المكنون واظهار السر المصون الى ان جاءت نوبة تلاوة جمع من الاخوان الشرح المذكور علي ووصولهم الى البحث المذكور منهم الفاضل المبرز عن كل شين المتصف بكل زين المولوي محمد حسين بن ذي الفضائل المتوافرة والشمائل المتكاثرة المولوي محمد تفضل حسين الاله آبادي سلمه الله ذو الايادي وذو الطبع السليم المولوي محمد بشارت كريم بن المولوي محمد هاشم بن ملك فضل علي الاسنحي العفوري البهاري لا زال متمتعا بالخير الجاري وجامع فضائل الانسان المولوي محمد عبد الرحمن بن نعمان بن عثمان الصاحب گنجي حفظه الله عن شر الغبي الغوي والفاضل المتين المولوي محمد محي الدين بن المولوي

المولوي محب علي البهاري لازال مغبوطاً بفضل الباري وتلمذت تلميذه الى ان صار تهذيبه قرة التوقد الاذكى ذي
الفضل الاوفى المولوي محمد عبد الباري ابن منشي محمد لطف حسين النگرنهسوي العظيم آبادي افيض عليه سجال الايادي
فرأيتهم متصدين اعناقهم الى تاليف رسالة وافية وعجالة كافية تكون جامعة للاصول الموضوعة وحاوية على الفروع المرموزة
فتكون صدقة جارية على الانام يستفيد منها الخواص والعوام لكني مع ذلك كنت معتذراً بقلة الفرصة لاشتغالي بالتدريس
والتصانيف المطولة الى ان وافقهم الفاضل فارغ التحصيل البالغ الى درجة التكميل الواقد الاوحد المولوي عبد الاحد
بن الشيخ امام علي الالهآبادي وطلب مني طلباً متكرراً فعمت لانجاح مكنونهم واجتهدت في ابراز مظنونهم مسمياً الرسالة
بتيسير العسير في مبحث المثناة بالتكرير سائلاً من الله تعالى ان يجنب من السهو والخلل اقلامنا ومن الخطاء و
الزلل اقدامنا راجياً ممن يستفيد منها ان لا ينسوني في صالح دعائهم في خلواتهم وجلواتهم وان ينظروا فيها بنظر اللطف والتوادد لا بنظر
الحسد والعناد وما توفيقي الا بالله عليه توكل المتوكلون ولمثل ذلك يعمل العاملون ولنقدم ههنا مقدمات تقدمها من
المهمات ثم نخوض في تحصيل المقصود وكشف المقصود المقدمة الاولى كل عدد اذا ضرب في نفسه يسمى حاصل الضرب مجذوراً
ومربعاً والمضروب جذراً كما اذا ضربت الاربعة في الاربعة حصلت ستة عشر فهو مربع الاربعة والاربعة جذره واذا ضرب العشرة في
نفسها حصلت مائة فهو مربع العشرة وهو جذره وكل مقدار اذا ضرب في نفسه يسمى المقدار الحاصل مجذوراً ومربعاً
لذلك المقدار وهو يسمى جذراً وضلعاً للمربع وضرب المقدار في المقدار عبارة عن تحصيل مقدار ضلعاه المضروب
وضلعاه الآخران المضروب فيه كما اذا ضربت ذراعين في ثلث اذرع حصل شكل مستطيل يحيط به اربعة اضلاع
ضلعاه المتوازيان كل منهما ثلثة اذرع وضلعاه المتوازيان الآخران كل منهما ذراعان واذا ضربت ذراعاً
في ذراع حصل شكل مربع يحيط به اربعة اضلاع كل منها ذراع الثانية كل عدد صحيح اذا نسب الى عدد آخر يسمى
كسراً بالنسبة اليه فمن الكسور كسور مسماة باسم يعبر عنها ومن الكسور كسور لا يعبر عنها الا بالاضافة الى ما هي كسور له اما
الاولى فهي النصف كالواحد اذا نسب الى الاثنين والاثنين اذا نسب الى الاربعة يكون بينهما نسبة النصفية وان
كان كل منهما عدداً مستقلاً والثلث كالواحد بالنسبة الى الثلثة والثلثة بالنسبة الى التسعة والربع كالواحد بالنسبة
الى الاربعة والاربعة بالنسبة الى ستة عشر والخمس كالواحد بالنسبة الى الخمسة والخمسة بالنسبة الى خمسة وعشرين
والسدس كالواحد بالنسبة الى الستة والستة بالنسبة الى ستة وثلثين والسبع كالواحد بالنسبة الى السبعة والسبعة بالنسبة
الى تسعة واربعين والثمن كالواحد بالنسبة الى ثمانية والثمانية بالنسبة الى اربعة وستين والتسع كالواحد بالنسبة الى
تسعة والتسعة بالنسبة الى احد وثمانين والعشر كالواحد بالنسبة الى العشرة والعشرة بالنسبة الى المائة فهذه
كسور تسعة مسماة باسماء مبتدأة من النصف منتهية الى العشر ولذا تسمى بالكسور المنطقة لنطقها باسمائها وتسمى
الاعداد التي لها هذه الكسور ايضاً منطقة واما الثانية فكالواحد بالنسبة الى احد عشر فانه ليس له اسم بل يعبر عنه بجزء من
احد عشر وكالاثنين بالنسبة الى ثلثة عشر يعبر عنه بجزئين من ثلثة عشر وقس عليه امثاله وهذه الكسور تسمى كسوراً صمية
والاعداد التي لها هذه الكسور اعداداً صمية والضابطة في معرفتها ان الاثنين والثلثة الى العشرة اعداد منطقة

لها كسور منطقة والاعداد التي بعد العشرة ما كان منها ضعفا او ضعافا لهذه الاعداد المنطقة تكون ايضا منطقة كاثني عشر
فانه ضعف الستة فله كسور منطقة كالنصف والربع والسبعة والسبع هو الاثنان وكخمسة وعشرين فانه اضعاف الخمسة فله
الخمس وخمسة والاعداد التي ليست كذلك لا تكون منطقة كاحد عشر فانه ليس ضعفا لواحد من ما تحته فليس له كسر منطق
وكثلثة عشر وغير ذلك ولعلك تفطنت من ههنا انه ليس الواحد الذي هو مبدء الاعداد كسر لانه ليس تحته عدد ينسب
اليه نعم قد يسمى نصف الواحد وثلثه وربعه وخمسه الى غير ذلك كسورا بالنسبة الى الواحد لكنها خارجة عما نحن فيه لان
كلامنا في الكسر الذي يكون عددا في نفسه فان قلت كما انه ليس تحت الواحد عدد كذلك الواحد نفسه ليس بعدد
فينبغي ان لا يعد كسرا بالنسبة الى ما فوقه وهو خلاف ما صرحوا به قلت النزاع في كون الواحد عددا او عدم كونه عددا
نزاع لفظي لا يرجع الى طائل الامر في ذلك سهل فان من لا يعده عددا يقول كل عدد او مبدء عدد اذا انسب الى آخر
الثالثة لكل كسر له مخرج وهو عبارة عن اقل عدد يكون ذلك الكسر منه صحيحا فمخرج النصف الاثنان وما كان
يخرج صحيحا من اربعة وثمانية وعشرة وغير ذلك من اضعاف الاثنين ومخرج الخمس الخمسة فانه لا يخرج صحيحا مما دونه
وان كان يخرج مما فوقه كعشرة وخمسة عشر وغير ذلك من اضعافه ومخرج التسع التسعة فانه لا يصح مما تحته وان كان يصح
مما فوقه وقس عليه ومما ذكرنا تبين ان الواحد ليس مخرجا للكسور لانه لا يخرج منه كسر صحيحا **الرابعة** الكسر اما مفرد كالنصف والثلث وغير
ذلك من الكسور المارة واما مكرر وهو ان يؤخذ كسر واحد مرتين او ثلثا كثلثين وربعين وثلثة اخماس ونحو ذلك فان التكرار ذكر
الشيء مرة بعد اخرى ومخرجه مخرج المفرد لانه ليس مغايرا للمفرد بل هو هو وقد عرفت مخرجه مما يخرج منه واما
معطوف وهو ما عطف فيه احد الكسرين على الآخر بشرط ان يكونا متغايرين فانهما اذا كانا متحدين كثلث وثلث
فهو داخل في المكرر ولا فرق بينهما الا في التعبير وذلك كربع وسدس وكسبع وثمن وكنصف وثلث وامثال ذلك
ومخرجه حاصل ضرب مخرج احد المعطوفين في مخرج المعطوف الآخر فمخرج الربع والسدس اربعة وعشرون فان
ربعه ستة وسدسه اربعة ومخرج النصف والثلث ستة فان نصفه ثلثة وثلثه اثنان ومخرج السبع والثمن ستة و
خمسون فان سبعه ثمانية وثمنه سبعة واما مضاف وهو ما يكون فيه احد الكسرين مضافا الى الآخر ومخرجه حاصل
ضرب مخرج احد المضافين في مخرج المضاف الآخر سواء كان المضاف والمضاف اليه من جنس واحد او من
جنسين كنصف النصف فمخرجه اربعة وكنصف الثلث فمخرجه ستة وكسدس السبع فمخرجه اثنان واربعون وقد يقسم
الكسر الى قسمين مفرد ومؤلف فالمؤلف هو الكسر المضاف ويندرج المكرر والمعطوف في المفرد فالمفرد ههنا مقابل للمضاف
وقد يقسم على قسمين مفرد ومكرر والمعطوف يندرج في المفرد والمضاف في المكرر والامر في الاصطلاح سهل لا مناقشة فيه
والاولى هو التفصيل والتبيين كما ذكرنا **الخامسة** النسبة التي تحصل بين الاعداد بحسب الكسور عند اهل الهندسة
على قسمين مفردة ومؤلفة فالمفردة عبارة عما لا يكون مضافة سواء كانت بالافراد او بالتكرار او بالعطف فنسبة
النصف الى اثنين نسبة مفردة وكذا نسبة الثلثين الى الثلثة وكذا نسبة ربع وسدس الى اربعة وعشرين غاية ما في الباب
ان الاولى نسبة واحدة وفي الثانية في الحقيقة نسبتان لان الثلثين مثلا عبارة عن ثلث وثلث فنسبة الثلثين الى

الستة في الحقيقة نسبتان لكن كل منهما مفردان وفي الثالثة ايضا نسبتان نسبة المعطوف ونسبة المعطوف عليه فان
نسبة ربع وسدس الى اربعة وعشرين في الحقيقة نسبتان نسبة ربع اليه ونسبة سدس اليه وليس فيه واحد من هذه العقود
الثلاثة نسبة واحدة مؤلفة من نسبتين بل في كل منها نسبة مفردة لكن في الاولى نسبة مفردة متفردة وفي الآخرين نسبتان
مفردتان والمؤلفة عبارة عن نسبة مركبة من نسبتين بان يكون احد الكسرين مضافا الى الآخر كنسبة نصف الثمن الى
مخرجه اي ستة عشر فانها مركبة من نسبة النصف الى الثمن ونسبة الثمن الى ستة عشر فثمن ستة عشر اثنان ونصفه واحد
فنسبة الواحد الى الاثنين مفردة وكذا النسبة الاثنين الى ستة عشر لكن نسبة الواحد الى ستة عشر مؤلفة من هاتين النسبتين
وبه يظهر انه لا بد في النسبة المؤلفة من ثلث اعداد او ثلث مقادير يكون للاول منها الى الثاني نسبة وللثاني الى
الثالث نسبة فنسبة الاول الى الثالث يكون مؤلفة وحاصلها يرجع الى اضافة نسبة الى نسبة اخرى فان كانت
النسبتان متحدتين بان يكون الكسر المضاف عين المضاف اليه ويكون هناك ثلثة اعداد او مقادير نسبة الاول الى الثاني
كنسبة الثاني الى الثالث يسمى النسبة المؤلفة منهما وهي نسبة الاول الى الثالث مثناة بالتكرير كنصف النصف فان نسبته
الى مخرجه وهو اربعة مثناة بالتكرير مؤلفة من نسبة نصف النصف اي الربع وهو واحد الى النصف وهو الاثنان
ونسبة النصف الى الاربعة وكلاهما نسبة التناصف وكسدس السدس فان نسبته الى مخرجه وهو ستة وثلثون مثناة مؤلفة
من نسبتين متحدتين نسبة سدس السدس وهو الواحد الى السدس هو الستة ونسبة السدس الى ستة وثلثين وقس عليه
امثاله فحاصل النسبة المثناة بالتكرير يرجع الى اضافة نسبة الى نفسها فهي اخص من النسبة المؤلفة وهي اعم
منها وان كان التاليف باضافتين متحدتين بان يكون الكسر مضافا الى نفسه وهو مضاف الى نفسه تسمى النسبة
الحاصلة منه مثلثة بالتكرير كنسبة نصف نصف النصف الى مخرجه وهو ثمانية فانها مؤلفة من نسبة نصف نصف النصف
وهو واحد الى نصف النصف وهو اثنان ونسبة نصف النصف الى النصف وهو اربعة ونسبة النصف الى ثمانية
ففيه ثلث نسب متحدة تتركب منها نسبة الواحد الى ثمانية فيحتاج في ذلك الى واسطتين فيكون هناك اربعة اعداد
نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث وهي كنسبته الى الرابع وهي المسماة بالاربعة المتناسبة وكنسبة
ثلث ثلث الثلث الى مخرجه وهو سبعة وعشرون فانها النسبة مؤلفة من نسبة واحد وهو ثلث ثلث ثلثه الى
ثلثة وهو ثلث ثلثه ونسبة ثلثة الى تسعة وهو ثلثه ونسبة تسعة الى سبعة وعشرين ففيه اربعة اعداد متناسبة
وقس عليه نظائره وان كان التاليف بثلث اضافات كنصف نصف نصف النصف الى مخرجه وهو ستة عشر
تسمى مربعة بالتكرير فانها مؤلفة من اربع نسب نسبة الواحد وهو نصف نصف نصف النصف ستة عشر الى
اثنين وهو نصف نصف نصفه ونسبة اثنين الى اربعة وهو نصف نصفه ونسبة اربعة الى ثمانية وهو نصفه فيكون
هناك ثلث وسائط وخمسة اعداد ويكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث وهي كنسبة الثالث
الى الرابع وهي كنسبة الرابع الى الخامس فيكون نسبة الاول الى الخامس مؤلفة مربعة بالتكرير وان كان التاليف
باربع اضافات تكون النسبة المؤلفة مخمسة بالتكرير وهكذا الى العشرة والحاصل ان تاليف النسبة عبارة

عن مضافة نسبة اخرى فلا بد فيهما من عدد وسط بين المنسوب والمنسوب اليه فان كانت اضافة واحدة تكون
الاعداد ثلثة المنسوبان والوسط وان كانت اضافتان تحتاج الى الوسطين فتكون الاعداد اربعة وان كانت
اضافات ثلثة يحتاج الى ثلث وسائط وتكون الاعداد خمسة وهكذا يزيد عدد الوسط بحسب زيادة الاضافة
واما عدد النسبة فان كانت الاضافة واحدة يكون هناك نسبتان وان كانت اضافتان يكون هناك
ثلث نسب وان كانت الاضافات ثلثة يكون النسب اربعة وهكذا يزيد عدد النسبة حسب تزايد عدد
الاضافة الثامن ستة نسبة الانصاف كنسبة الاضعاف ونسبة الاضعاف كنسبة الانصاف يعني النسبة التي يكون بين
عددين او بين مقدارين يكون بعينها في ضعفي العددين والمقدارين المذكورين والنسبة التي تكون بين عددين
او مقدارين اذا اخذ نصف كل منهما او ربع كل منهما الى غير ذلك من الكسور يبقى تلك النسبة بعينها مثلا بين
الاثنين والاربعة نسبة التناصف فبين الاربعة الذي هو ضعف الاثنين والثمانية التي هي ضعف الاربعة
تلك النسبة بعينها وبين الخمسة وخمسة وعشرين نسبة الخمسية فبين العشرة التي هي اربعة اضعاف للخمسة
بين المائة التي هي اربعة اضعاف للعشرة تلك النسبة بعينها وكذا بين الاثنين وثمانية نسبة متناة بالتكرير
اعني نسبة نصف النصف فكذا بين الاربعة وستة عشر وبين العشرة والثمانين نسبة مثلثة بالتكرير وهي نسبة
نصف نصف النصف فكذا بين العشرين ومائة وستين هكذا السابعة ليس بين الواحد والاثنين عدد صحيح فان الواحد مبدء
الاعداد والفرد عند من يقول بكونه عددا والاثنان مبدء الازواج فاذا كان بينهما عدد لا يخلو اما ان يكون زوجا او فردا فان كان
فردا انسق العددان الفردان احدهما الواحد وثانيهما ذلك العدد الوسط وهو محال فان كل عدد زائد على ما تحته بواحد فكل عدد يكون
تحته فرد يكون هو زوجا لزيادته عليه بواحد فيبطل به الفردية وان كان هو زوجا لم يسبق الاثنان اول زوج بل يلزم ان يكون
هو الزيادة على الفرد بواحد وكل عدد زائد على زوج بواحد يكون فردا واما من لا يقول بكون الواحد عددا فيقول لو
لو كان العدد الوسط زوجا انسق الزوجان او لم يسبق الاثنان زوجا وان كان فردا يلزم ان لا يكون زائدا على
الواحد الا كان زوجا الثامنة ليس بين الواحد والاثنين نسبة متناة بالتكرير وانما بينهما نسبة النصفية بين
الواحد والضعفية بين الاثنين وكل منهما نسبة مفردة وذلك لان وجود النسبة المتناة بالتكرير بل وجود النسبة
المؤلفة مطلقا موقوف على وجود ثلث اعداد متوالية نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث ليكون
وسط وطرفان كما مر وليس بين الواحد والاثنين عدد ويكون نسبة الواحد اليه كنسبته الى الاثنين حتى تحقق بينهما
تكرير النسبة وبالجملة النسبة المؤلفة انما تتحقق بين عددين بينهما ثالث لا بين عددين متقاربين ليس بينهما وسط
والواحد والاثنان متقاربان فلا تتحقق بينهما الا النسبة المفردة لا المؤلفة التاسعة النسبة بين الشيئين
تكون على نحوين احدهما ان يوجد بينهما عاد اي مقدار مشترك بان يكون شيء واحد مشتركا بين المنسوب والمنسوب
اليه ويكون اذا القي منهما مرة بعد مرة فني كل منهما وهذا النحو من النسبة يسمى نسبة عددية لانها توجد في الاعداد
اولا وبالذات فان كل عددين لهما عاد مشترك بينهما وهو الواحد فاذا القي منهما مرة بعد مرة فني كل منهما ولم يبق

شيء منهما او في المقادير والاجسام انما توجد من حيث عروض العدد لهما لا بالذات والثاني ان لا يوجد منهما عاد مشترك وهذا النحو من النسبة يسمى نسبة صمية كما في الاجسام على تقدير اتصالها فان كل جسم على هذا التقدير قابل للقسمة الى اجزاء غير متناهية لا تقف عند حد فلا يتصور وجود عاد مشترك فيهما بل كل جزء يفرض من اجزائهما ينقسم الى ما لا نهاية له واما على تقدير تركبهما من الجواهر الفردة التي لا تتجزى فيتصور بينهما نسبة عددية لان الجزء الواحد يقوم مقام الواحد في الاعداد فاذا التقى بجزء بعد جزء افنى كل الجسم **العاشرة** النسبة العددية والصمية مختلفتان في الاحكام فكم من عارض يعرض للنسبة العددية دون الصمية وكم من عارض يعرض للنسبة الصمية دون العددية وهو ظاهر **فاذا** انتقشت على صفحة خاطرك هذه المقدمات العشرة التي تفيد البصيرة فالآن نتوجه الى حل كلام الشارح مع ذكر بعض المقدمات المحتاج اليها في اثنائه **قال** رح الثانية اي الحجة الثانية من الحجج القائمة على اتصال الاجسام المستلزم لابطال الجواهر الفردة وهي ماخوذة من كلام المحقق جلال الدين الدواني فانه قال من امثلة النسب الصمية نسبة قطر المربع الى ضلعه وذلك لان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع بحكم العروس فيكون للقطر الى الضلع نسبة يكون مثناها بالتكرير الضعف لما تبين في الاصول من ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير ثم ليس في الاعداد نسبة يكون مثناها الضعف اذ ليس بين الواحد والاثنين عدد انتهى كلامه ان مربع قطر المربع هو سطح يحيط به اربعة اضلاع متساوية وزواياه الاربعة قائمة وقطره عبارة عن خط مستقيم واصل من احدى زواياها الى الزاوية المقابلة بهذا الشكل فينقسم المربع به الى مثلثين متساويي الساقين احدى زوايا كل منهما هي بعينه احدى زوايا المربع قائمة والباقيتان حادتان ومربع القطر عبارة عن حاصل ضربه في نفسه كما فصلنا في المقدمة الاولى بحكم العروس وهو الشكل السادس والاربعون من المقالة الاولى من كتاب اقليدس باعتبار بعض نسخه والسابع والاربعون باعتبار بعض النسخ ودعواه ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمربعي ضلعيها ولاثباتها طرق كثيرة من شاء الاطلاع فليرجع الى التحرير ضعف مربع ضلعه وذلك لان المربع اذا انقسم بقطره الى مثلثين احدى زوايا كل منهما قائمة صار قطره وتر زاوية قائمة وضلعاه المحيطان بها هما ضلعا المربع من الاضلاع الاربعة المتساوية ولما ثبت في العروس ان مربع وتر المثلث قائم الزاوية يكون مساويا لمجموع مربعي ضلعيها المحيطين بها فيكون مربع قطر المربع الذي هو وتر القائمة مساويا لمجموع مربعي الضلعين فيكون ضعف مربع ضلع واحد من الضلعين لان الضلعين متساويان بحسب الفرض ومربعاهما ايضا متساويان فما كان مساويا لمجموعهما يكون ضعف الواحد منهما بالضرورة ولو لم يكن ضعفا له لكان اما مساويا له واما انقص منه واما ازيد منه من غير ان يكون ضعفا له والكل باطل اما الاول فلانه يلزم ح ان لا يكون مربع قطر المربع مساويا لمجموع المربعين اذ قد صار مساويا لاحدهما فلا بد ان ينقص من مجموعهما وهو خلاف العروس واما الثاني فلانه اذا انقص مربع قطر المربع من مربع ضلع واحد فيكون ناقصا من مربع ضلع آخر ايضا لانهما متساويان وما نقص عن احد المتساويين نقص

عن تساوي آخر بالبداهة فيكون مربع وتر القائمة ناقصا من مربعي الضلعين وهو خلاف المفروض والاثبات
فلانه اذا لم يكن زيادته الى الضعفية بل الى كسر آخر تكون زيادته على مربع الضلع الآخر مثل المفروض تساويهما فلا يكون مساويا
لمجموع مربعي الضلعين فيكون تفريع على كون مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه للقطر الى الضلع اي ضلع
المربع وهو ضلع المثلث قائم الزاوية نسبة اذا ثنيت بالتكرير اي جعلت مثناة بالتكرير بان تضاف
الى نفسها صارت ضعفا ولا يمكن ان يرجع الضمير الى النسبة التي ثنيت كما هو ظاهر السوق بل هو راجع الى
النسبة الحاصلة بالتثنية والحاصل انه لما ثبت ان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع لزم ان يكون للقطر
الذي هو جذر مربع القطر الى الضلع الذي هو جذر مربعه نسبة اذا صيرت مثناة صارت نسبة الضعفية هو وجه الملازمة
والتفريع ما بين بقوله لما تبين اي ظهر في الاصول وهو كتاب اصول الهندسة والحساب المشتهر باصول اقليدس
وكتاب اقليدس وقد يطلق عليه اقليدس وبكسر الالف وسكون القاف وكسر اللام بعدها ياء ساكنة وكسر الدال المهملة
آخره سين مهملة على ما ذكره السمعاني في كتاب الانساب وقال مصطفى بن عبد الله الشهير بملا كاتب جلبي القسطنطيني
المتوفى سنة سبع وستين والف في كتابه كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون هو بضم الهمزة وكسر الدال والمعجمة
لفظ يوناني مركب من اقلي بمعنى المفتاح ودس بمعنى المقدار وقيل الهندسة اي مفتاح الهندسة انتهى وفي القاموس
اقليدس اسم رجل وضع كتابا في هذا العلم وقول ابن عباد اقليدس اسم كتاب غلط انتهى وهذا يؤذن بان مؤلف
كتاب الاصول هو اقليدس وعليه يدل ظاهر كلام الشهرستاني في كتابه الملل والنحل اقليدس اول من تكلم في الرياضيات
وافرده علما نافعا وكتابه معروف باسمه انتهى لكن قال الفاضل موسى بن محمد الشهير بقاضي زاده الرومي في شرح
اشكال التاسيس لشمس الدين محمد بن اشرف السمرقندي حكى ان لبعض ملوك اليونان مال الى تحصيل كتاب
الاصول فاستعصى عليه حله فاخذ يتوسم اخبار الكتاب من كل وارد عليه فاخبر بعضهم ان في بلدة صور بالضم بلدة
بساحل الشام رجلا مبرزا في علمي الهندسة والحساب يقال له اقليدس فطلبه والتمس منه تهذيب الكتاب
وترتيبه فرتبه وهذبه فاشتهر باسمه بحيث اذا قيل كتاب اقليدس يفهم منه هذا الكتاب دون غيره من الكتب المنسوبة
اليه انتهى وقال صاحب كشف الظنون ظهر من كلام قاضي زاده ان اقليدس ليس مصنف كتاب الاصول بل هذبه
وحرره ويؤيده ما في رسالة الكندي في اعتراض اقليدس بان هذا الكتاب الفه رجل يقال له ابولونيوس النجار
وانه رسمه خمسة عشر قولا فلما تقادم عهده تحرك بعض ملوك الاسكندرانيين لطلب الهندسة وكان على عهده
اقليدس فامره باصلاحه وتفسيره ففعل وفسر منه ثلث عشرة مقالة فنسبت اليه ثم وجد اسقلاوس تلميذ اقليدس
مقالتين هما الرابعة عشر والخامسة عشر فاهداهما الى الملك فاضيفتا اليه انتهى ثم نقل من اليونانية الى العربية
جماعة منهم حجاج بن يوسف الكوفي فانه نقله نقلين احدهما يعرف بالهاروني هو الاول والثاني هو المسمى المأموني
وعليه يعول ونقل ايضا حنين بن اسحق العبادي المتطبب المتوفى سنة ستين ومائتين وابو الحسن ثابت بن قرة
المتوفى سنة ثمان وثمانين ومائتين واشتهر من النسخ المنقولة نسخة ثابت وحجاج انتهى كلام صاحب كشف

المطلوب وفي وفيات الاعيان للقاضي احمد بن خلكان في ترجمة ثابت هو ثابت بن قرة ابن مارون ابن ... الحاسب الحكيم
الحراني نسبة الى حران بلدة مشهورة اخذ كتاب اقليدس الذي عربه حنين بن اسحق فهذبه ونقحه واوضح منه
ما كان مستعجما انتهى وفيها ايضا في ترجمة حنين هو ابو زيد حنين بن اسحق الطبيب كان امام وقته في صناعة
الطب وكان يعرف لغة اليونانيين معرفة تامة وهو الذي عرب كتاب اقليدس ونقله من اللغة اليونانية الى
العربية وكذلك كتاب المجسطي واكثر كتب الحكماء ولولا تعريبه لما انتفع احد بتلك الكتب لعدم المعرفة بلسان
اليونان انتهى من ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير هذا الدعوى الشكل الحادي
عشر من المقالة الثامنة من كتاب الاصول وعبارته بين كل مربعين عدد يتوالى الثلثة متناسبة ونسبة المربع الى المربع
نسبة الضلع الى الضلع مثناة وليكن المربعان اب وضلعاهما حـ د ونضرب حـ في د فيكون ه فنسبة ا كنسبة حـ د وكذلك
نسبة ه ب فاذن وقع بين اب ه وصارت اه ب متناسبة فنسبة اب كنسبة ه ب اعني حـ د مثناة بالتكرير وذلك
ما اردناه انتهى وتوضيح ذلك ان العدد اذا ضرب في نفسه يسمى الحاصل مربعا واذا ضرب في آخر يسمى الحاصل مسطحا
مثلا اذا ضربت الاربعة في نفسها يحصل ستة عشر فيسمى ذلك مربعه واذا ضربت الاربعة في الستة يحصل اربعة
وعشرون وهو مسطحهما ونسبة مربع احدهما الى مسطحهما في الآخر يكون كنسبة احد العددين المضروبين الى الآخر الاترى الى ان
الاربعة اربعة اسداس الستة فكذلك ستة عشر الذي هو مربع المضروب اربعة اسداس اربعة وعشرين الذي
هو مسطح الاربعة والستة وان شئت قلت الستة بالنسبة الى الاربعة مثل مع زيادة سدسين اي الاثنان
فكذلك اربعة وعشرون بالنسبة الى ستة عشر مثل وسدسان اي ثمانية وقس عليه نظائره ولنا مع وضوحه قد
ثبت في موضع آخر من كتاب الاصول اذا تمهد هذا فنقول ليكن الضلعان خطي حـ د وفرضنا الاول ثلثة
اذرع والثاني اربعة اذرع ومربعاهما خطا اب فالاول يكون تسعة اذرع والثاني ستة عشر ذراعا
فنضرب حـ في د اي ثلثة في اربعة يحصل اثنا عشر وهو مسطح الجذرين فيقع وسطا بين ا و ب وتنتظم
ثلثة اعداد متوالية متناسبة وذلك لان نسبة ا اي تسعة الذي هو مربع حـ اي ثلثة الى ه اي اثنا عشر الذي هو
مسطح الجذرين كنسبة الجذرين اي ثلثة واربعة فان ثلثة بالنسبة الى اربعة ثلثة ارباعه فكذلك التسعة ثلثة
ارباع اثني عشر اذ ربعه ثلثة وكذلك نسبة ه الذي هو مسطح الجذرين اي اثنا عشر الى ب الذي هو مربع د وهو الاربعة
يكون كنسبة الجذرين فانه كما ان الاربعة مثل للثلثة مع زيادة ربع كذلك ستة عشر مثل لاثنا عشر مع زيادة
ربع ويلزم منه ان يكون نسبة ا الى ه كنسبة ه الى ب فان النسب المتساوية لنسبة تكون متساوية كما بينه اقليدس
في الحادي عشر من المقالة الخامسة فاذا اتحدت نسبة ا الى ه بنسبة ثلثة الى اربعة واتحدت نسبة ه الى ب بها ايضا
اتحدت نسبة ا الى ه بنسبة ه الى ب فاذن وقع بين ا و ب ه وصار وسطا صارت نسبة الاول اليه كنسبته الى الثاني
فوقعت ثلثة اعداد متوالية طرفان ووسط نسبة الطرف الاول اي تسعة وهو مربع الجذر الاول اي ثلثة الى
الوسط اي اثنا عشر وهو مسطح الجذرين كنسبة الوسط الى الطرف الثاني اي ستة عشر وهو مربع الجذر الثاني

اى ما ربعة وهى نسبة ثلثة ارباع فانه كما ان التسعة ثلثة ارباع اثنا عشر كذلك اثنا عشر ثلثة ارباع ستة عشر فيكون
نسبة الطرف الاول الى الطرف الثانى وهما مربعا الجذرين هذه النسبة بعينها مثناة بالتكرير فيكون التسعة ثلثة
ارباع ثلثة ارباع ستة عشر وقد كان بين الجذرين نسبة ثلثة ارباع فنسبة المربع الاول الى المربع الثانى
كنسبة الجذر الاول الى الجذر الثانى مثناة بالتكرير وذلك ما اردناه **فان قلت** اثبات النسبة بهذا الوجه الذى اورده
اقليدس انما يكون فى ماله عاد مشترك والكلام فى المقادير المتصلة ذوات النسبة الصمية **قلت** على تقدير
تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى تحقق عاد مشترك فيه فيجرى هذا الكلام بان يقال لو تالف المقادير من
الجواهر الفردة لكانت نسبة مربع قطر المربع ومربع الضلع مثناة نسبة القطر والضلع لانهما مربعان عدديان
على التقدير المذكور فيجرى فيه تقرير الشكل المسطور وهذه النسبة بالغة الى حد الضعفية وليست هذه النسبة
فى الاعداد فنسبة القطر الى الضلع صمارة فلا تكون منتهية الى عاد مشترك فيبطل الجزء كذا قيل وفيه ان سياق
كلام الشارح يحكم بان مقصوده اثبات النسبة الصمية بين الاجسام بالذات وتفريع ابطال الجزء عليه ولو قرر
بهذا النمط يكون الامر بالعكس فالاولى ان يقال كون النسبة بين المربع الى المسطح كنسبة الجذر الى الجذر
لا تختص بالاعداد وان كان تقريره على النمط السابق مختصا بها بل هو ثابت فى المقادير ايضا بطرق اخر مذكورة
فى موضعها فنضرب احد اضلاع المربع فى ضلع المربع الآخر فيكون نسبة المربع الاول الى هذا المسطح كنسبة الضلعين
وكذلك نسبة هذا المسطح الى المربع الآخر كنسبة الضلعين فنسبة المربع الى المربع كنسبة الضلع الى الضلع مثناة
بالتكرير ولما لم يكن بيان لعدم وجود نسبة الضعفية العددية فى النسبة العددية بين الواحد والاثنين
عدد اى عدد صحيح كما مهدنا فى المقدمة السابعة لم يوجد فى الاعداد اى لا فى الواحد والاثنين ولا فى ما
فوقهما نسبة تكون مثناة هو الضعف حاصله انه ليس بين الواحد والاثنين عدد كما حققنا فى المقدمة
السابعة فلا توجد بينهما نسبة مؤلفة مطلقا فضلا عن المثناة بالتكرير لاحتياجها الى وسط يكون نسبة احد الطرفين
اليه كنسبته الى الطرف الآخر لتوجد بين الطرفين نسبة مؤلفة كما فصلنا فى المقدمة الثامنة واذا لم توجد
تلك النسبة بين الواحد والاثنين لم توجد فى ما فوقهما من الاعداد وقد يورد عليه وجهين احدهما ان غاية
ما ثبت فى المقدمة السابعة هو انتفاء العدد الصحيح بين الواحد والاثنين لا انتفاء مطلق الوسط فيجوز ان يكون
الوسط الذى يحصل تكرير النسبة واحدا مع كسر مثلا واحد ونصف او واحد وربع او واحد وثلث وامثال ذلك
فيكون نسبة الواحد اليه كنسبته الى الاثنين فيحصل النسبة المؤلفة وثانيهما انه يجوز ان يكون الوسط واحدا مع كسر صمى
والجواب عن الايراد الاول موقوف على تمهيد مقدمتين الاولى بانه قد بين اقليدس فى الشكل التاسع
عشر من المقالة السابعة ان كل اربعة اعداد فان كانت متناسبة كان مسطح الاول فى الرابع كمسطح الثانى
فى الثالث وان كان المسطح كالمسطح كانت متناسبة كما اذا فرضنا الاثنين والاربعة والثمانية والستة عشر
متناسبة فنسبة الاول الى الثانى كنسبة الثالث الى الرابع فمسطح الاول فى الرابع اى حاصل ضربه فيه ثنتان.

وثلثون وهو بعينه مسطح الثاني في الثالث وفرع المحقق الطوسي في تحريره على هذه القاعدة ان كل ثلثة اعداد فان كانت متناسبة كان مسطح الاول في الثالث كمربع الثاني وان كان المسطح كالمربع كانت متناسبة الا ترى الى الاثنين والاربعة والثمانية فانها ثلثة متناسبة ومسطح الاول في الثالث ستة عشر وهو بعينه مربع الوسط اي حاصل ضربه في نفسه وكذا الاربعة والثمانية وستة عشر ثلثة متناسبة ومسطح الاول في الثالث اربعة وستون وهو بعينه مربع الثاني وقس على هذا وبالجملة اذا كانت ثلثة اعداد متناسبة لابد ان يكون الوسط جذر المسطح والثانية ما ذكره الشارح في الحجة الاولى ان لابد للكسر مجردا كان او مركبا مع عدد من مربع صحيح اصلا وذلك لانه قد بين اقليدس في الشكل الرابع من المقالة الثانية ان مربع الخط يساوي مجموع مربعي قسميه وضعف مسطح احدهما في الآخر ويستفاد مما ذكره في اثباته ان الحكم في الاعداد ايضا كذلك فكل عدد مربعه يساوي مربعي قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الآخر مثلا اخذنا الاربعة وقسمناه بقسمين متساويين الى اثنين اثنين واخذنا مربعيهما فصار ثمانية ثم ضربنا احد القسمين في الآخر صار اربعة وضعفناه صار ثمانية وجمعناه مع السابق حصل ستة عشر وهو مربع الاربعة وكذا اذا قسمنا الاربعة الى ثلثة وواحد واخذنا مربعيهما صار عشرة ثم ضربنا احد القسمين في الآخر وضعفناه حاصله صار ستة فاذا جمعناه مع السابق صار ستة عشر على هذا القياس وبعد ذلك نقول اذا اخذنا عددا كسرا وقسمناه على قسمين احدهما العدد الصحيح والثاني الكسر واخذنا مربع الصحيح فهو يكون صحيحا لا محالة لان ضرب الصحيح في الصحيح عبارة عن اخذ المضروب بعدة احاد المضروب فيه كضرب الاربعة في الخمسة فانه عبارة عن اخذ الاربعة خمس مرات فيكون عشرين واليه يؤل ما قالوا في تعريفه انه تحصيل عدد نسبته الى احد المضروبين كنسبة الواحد الى المضروب الآخر فاذا ضرب الصحيح في نفسه اخذ بعدة احاد نفسه وهو صحيح بالفرض فالحاصل ايضا يكون صحيحا ومربع الكسر اي كسر كان يكون كسرا اقل منه لان ضرب الكسر في الكسر عبارة عن تحصيل كسر نسبته الى احد الكسرين المضروبين كنسبة الواحد الى المضروب الآخر فلو حصل من ضرب كسر في كسر كسر اكثر منه لم يبق هذا التناسب مثلا اذا ضربنا النصف في ثلث يحصل سدس فنسبة الثلث اليه كنسبة الواحد الى النصف فانه كما ان الثلث ضعف السدس كما ترى في الستة فان سدسه واحد وثلثه اثنان وهو ضعفه كذلك الواحد ضعف النصف وان قلت نسبة النصف اليه كنسبة الواحد الى الثلث فانه كما ان النصف سدس ومثلاه معه كما ترى في الستة فان سدسه واحد وهو مع مثليه نصف له كذلك الواحد ثلث ومثلاه معه ثم نضرب احد القسمين اعني الصحيح والكسر في الآخر بان نضرب الصحيح في صورة الكسر ثم نقسم الحاصل على مخرج الكسر او ننسبه اليه كما هو قاعدة ضرب الكسر في الصحيح وبالعكس كما اذا اردنا ضرب ثلثة ارباع في سبعة قسمنا احدا وعشرين على اربعة خرج خمسة وربع وهو المطلوب فاذا ضعفنا حاصل هذا الضرب مع مربعي القسمين لم يحصل عدد صحيح لانه لا يخلو اما ان يحصل من ضعف المسطح عدد صحيح اولم يحصل فان حصل بقي مربع الكسر السابق على الصحيح وان لم يحصل يبقى الكسر ايضا فانه لا يحصل من ضم مربع الكسر مع هذا الضعف عدد صحيح لان بينهما تنافيا في الجنسية

لان مربع الكسر ليس من جنس الكسر الاصل بل اقل منه وضعف المسطح كسور من جنس الكسر الاصل وان شئت زيادة
التفصيل مع حسن الضبط فاستمع انا اذا فرضنا الصحيح مع الكسر فمربع الصحيح صحيح ومربع الكسر اقل منه فيكون من غير جنسه
وضعف مسطح الصحيح في الكسر من جنس الكسر الاصل فلا يخلو اما ان يبلغ هذا الضعف مخرجا من المخارج الصحيحة او يزيد
عليه او ينقص عنه فان بلغ فاذا جمع ذلك مع المربعين السابقين لا يكون المجموع صحيحا لبقي مربع الكسر زائدا وان
زاد عليه يكون المجموع زائدا على الصحيح بقدر مربع الكسر وهذا الزائد وان نقص عنه فلا بد من تتميمه من كسر من جنسه ولا يكفي
ضم مربع الكسر لانه من غير جنسه والضرورة قاضية بان في العدد الصحيح يكون كسور متجانسة من اي نوع اخذت فيكون
المجموع ههنا ايضا غير صحيح وبالجملة اذا جمع مربعي الصحيح والكسر مع ضعف حاصل ضرب احدهما في الآخر لا يبلغ المجموع
عددا صحيحا فظهر انه ليس للكسر مع الصحيح مربع صحيح اصلا اذ لو كان له مربع صحيح ليساوي مجموع مربعي قسميه مع ضعف
مسطح احدهما في الآخر واذ ليس فليس وذلك ما اردناه ولنوضح ذلك في مثال ذكره الشارح سابقا فنقول اذا
فرضنا ثلثة بكسر مثلا النصف فاخذنا مربع الثلثة ولا بد ان يكون عددا صحيحا وهو تسعة واخذنا مربع النصف ولا بد
ان يكون اقل منه وهو الربع لان قاعدة ضرب الكسر في الكسر ان يضرب صورته في صورته وهو الحاصل الاول ثم مخرجه
في مخرجه وهو الحاصل الثاني ويقسم الحاصل الاول على الحاصل الثاني ان كان الاول اكثر منه وينسب اليه
ان كان اقل منه فبهذه القاعدة اذا ضرب صورة النصف اي الواحد في صورة النصف اي الواحد حصل واحد
وهو الحاصل الاول ثم ضرب مخرجه في مخرجه حصل اربعة ونسب الاول الى الثاني وجد الربع فهو مربع النصف فاجتمع
عندنا من مربعي القسمين التسعة والربع ثم ضربنا الثلثة في النصف بان ضربنا الثلثة في الصورة حصل ثلثة
وقسمناه على مخرج الكسر حصل واحد ونصف اي ثلثة انصاف وهو مسطح احد القسمين في الآخر ثم ضعفناه حصل ستة
انصاف وان شئت ضعفت الثلثة اولا فيصير ستة ثم تضربه في النصف يحصل ستة انصاف لان ضعف
ضرب العدد في العدد وحاصل ضرب ضعفه فيه يكون واحدا كما ترى في الاثنين اذا ضربته في الخمسة وضعفت الحاصل
يحصل عشرون واذا ضعفت الاثنين ابتداء وضربته في الخمسة يحصل عشرون ايضا فاجتمع عندنا التسعة وربع وستة
انصاف فاذا جمعناها حصل اثنا عشر وربع وقس عليه امثال ذلك هذا كله اذا اخذت الكسر مع الصحيح واما اذا اخذت
الكسر مجردا فالبيان فيه واضح لان مربعه يكون اقل منه لا محالة لما عرفت فلا يبلغ عددا صحيحا فظهر انه ليس للكسر مجردا كان او مركبا
مع الصحيح مربع صحيح في الحقيقة واورد عليه ان هذا البيان وان كان جاريا في الكسر المفرد والمضاف لكنه لا يجري في الكسر المعطوف
كالخمس والتسع مثلا فان مربع الكسر المركب وان قل من اصل الكسر لكن يجوز ان يكون بانضمام بعض اجزائه او كل اجزائه
يحصل كسورا بالغة الى المخرج فيحصل العدد الصحيح وذلك لان كون كسور العدد الصحيح متجانسة انما هو اذا كانت الكسور مفردة
او مضافة واما اذا كانت معطوفة فلا الا ترى الى النصف والثلث والسدس بالنسبة الى الستة فانها كسور متخالفة يبلغ مجموعها
عددا صحيحا واجيب عنه بانو منحه انا اذا اخذنا عدد الثلثة مثلا مع كسور معطوفة فلا يخلو اما ان يكون مجموعها اما
صحيحا كالنصف والثلث والسدس فان مجموعها واحد فالعدد الصحيح مع الكسور المعطوفة عدد صحيح مربعه يكون صحيحا

ولا كسر فيه واما ان يكون عددا صحيحا مع كسر زائد هو اقل من واحد كالنصف والثلث والسدس والربع فان مجموعهما اربعة وعشرون
بنصفه اثنا عشر وثلثه ثمانية وسدسه اربعة وربعه ستة ومجموع هاتيه على المخرج بقدر الربع فنضم هذا الصحيح مع الصحيح المفروض
وهو ثلثة مثلا مع الكسر الزائد ويقال ان مربع هذا المجموع مساو لمربع الصحيح ومربع الكسر الزائد وضعف ضرب الصحيح في
الكسر ويجري البيان المذكور فيه واما ان يكون ناقصا من الواحد كالنصف والثلث ونحو فيقال مربع الصحيح الماخوذ مع الكسر
المعطوف لابد ان يكون مساويا لمربعي الصحيح والكسر وضعف مسطحهما ومن المعلوم ان مربع الكسر الناقص من الواحد مفردا
كان او معطوفا اقل من الكسر الاصل وضعف حاصل ضرب الصحيح في الكسر من جنس كسر الاصل فمجموع هذه الكسور
ان بلغ صحيحا فمربع الكسر الزائد عليه فلا يكون المجموع صحيحا وان لم يبلغ يكون ناقصا بنوع هذا الكسر فلا يصير بانضمام مربع
الكسر صحيحا لانه من غير جنسه وفيه ان لقائل ان يختار الشق الاخير ويقول اجتماع الكسور المعطوفة ربما يفضي الى تمام النقصان
بكسر مغاير لكل منهما الا ترى ان نصف العشرة خمسة وخمسا الاربعة ومن اجتماعهما يبقى النقصان في كمال العشرة بقدر
عشر مع انه ليس من جنس النصف ولا من جنس الخمس فيحتمل ان يكون مربع الكسور المعطوفة جابرا للنقصان
فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا واذا تمهدت لك هاتان المقدمتان فنقول لا يجوز ان يكون بين الواحد و
الاثنين عدد مع كسر او كسر مجرد يكون نسبة الواحد اليه كنسبته الى الاثنين لتحصل النسبة المؤلفة والا لزم ان يكون مسطح الطرفين اي
حاصل ضرب الواحد في الاثنين كمربع الثاني اي الواحد مع الكسر او الكسر المجرد لما تقرر في المقدمة الاولى واللازم باطل والا
لكان مربع العدد مع الكسر او الكسر المجرد عددا صحيحا لكون مسطح الطرفين عددا صحيحا واللازم باطل بالمقدمة الثانية فالملزوم
مثله ويمكن الجواب عن الايراد الاول ايضا بتمهيد مقدمات اخرى الاولى ان الاعداد غير متناهية بمعنى لا تقف عند
حد في جانب الانتهاء وفي جانب المبدء متناهية فان مبدء كل الاعداد واحد وهو المعنى لها لما تقرر في مقره الثانية
ان الكسر على قسمين كسر عددي وكسر غير عددي فالاول هو الكسر الذي يكون كسرا بالنسبة الى ما فوقه وفي نفسه هو عدد كالاثنين
بالنسبة الى الاربعة والخمسة بالنسبة الى الستة والثاني هو الكسر المحض الذي لا يكون عددا في نفسه كنصف الواحد وثلثه وربعه
وخمسه وغير ذلك من الكسور المتنازلة الثالثة الكسر العددي مبدؤه مبدء الاعداد فان كل عدد من الواحد الى لا نهاية
اذا نسب الى ما فوقه يكون كسرا له والكسر الغير العددي هو ما يعد في المرتبة النازلة من الواحد الى ما لا يتناهى فان ما تحته
من كسور ليست اعدادا والا لم يبق الواحد مبدءا للاعداد واذا تمهدت لك هذه المقدمات فنقول لا يجوز ان يكون الوسط
بين الواحد والاثنين واحدا مع كسر او كسرا مجردا لانه لا يخلو اما ان يكون ذلك الكسر عدديا او كسرا غير عددي وكلاهما باطلان
اما الاول فلان الكسر العددي يكون عددا وقد بطل توسط العدد بين الواحد والاثنين فبطل به توسطه ايضا واما الثاني
فلان الكسر الغير العددي لا يمكن ان يقع في سلسلة الاعداد بل في السلسلة النازلة وبوجه آخر نقول الواحد مع الكسر
ان كان وسطا فلا يخلو اما ان يكون ذلك الكسر في نفسه عددا واما ان يكون غير عدد فعلى الاول يلزم توسط العدد
بين الواحد والاثنين وقد بطل ذلك وعلى الثاني لا يكون المجموع المركب من الواحد وذلك الكسر عددا فلا يكون
النسبة متناة نسبة عددية وبوجه آخر لو كان الوسط واحدا مع كسر لا يمكن ان يكون نسبته اليه كنسبته الى الاثنين متصلة

اذا فرضنا واحدا مع ربع آل ذلك الى خمسة ارباع وآل الاثنان الى ثمانية ارباع وليس نسبة بعينها ربع الذى هو آل الواحد الى خمسة كنسبة الى ثمانية وقس عليه جميع نظائره والجواب عن الايراد الثانى ان الكسر الصمى من خواص الكم المتصل فلا يجرى فى الكم المنفصل ورد بانا لا نسلم ان الكسر الصمى من خواص الاتصال بل يجوز ان يكون للواحد اى المفهوم الذى تركب منه العدد كسر تحليلى لا يكون من جنس الكسور العددية كما يكون للكسر المتصل ودفع بان المقدار المتصل لتوحده فى الخارج يمكن ان ينتزع منه الكسر الذى ليس له نسبة عددية واما مفهوم الواحد فليس لكسر الا ما يدخل تحت الانتزاع والا كثر فهم كسر منه الا كونه نصفا او ثلثا او ربعا او غير ذلك ولا يدخل الكسر الصمى تحت الانتزاع ورد هذا الدفع بان المتصل الواحد ايضا قد لا يكون له وجود فى الخارج بل فى الوهم كالخطوط المنتزعة فكما يتعقل فيه الكسر الصمى الذى ليس له نسبة عددية كذلك يمكن ان يعقل من مفهوم الواحد كسر ليس له نسبة عددية فالفرق تحكم وفيه انه قد تقرر فى مقره ان نسبة الكسور كنسبة الاصول ونسبة الاصول كنسبة الكسور فكل نسبة بين الواحد وعدد آخر فوقه اى عدد فرض يكون مثلها بين الواحد وكسر من كسوره وكل نسبة بين كسر من كسوره وبينه يكون مثلها بين الواحد وما فوقه فلو كان بين كسر من كسوره وبين الواحد نسبة صمية لزم ان يكون بين الواحد وعدد ما ايضا نسبة صمية واللازم باطل فالملزوم مثله وقد يجاب عن اصل الايراد بانه لو كان الوسط كسرا صميا او عددا مع كسر صمى لا يكون نسبة الواحد اليه ونسبة الى الاثنين نسبة عددية فلا تكون نسبة الواحد الى الاثنين مثناة نسبة عددية والكلام فيه لم يتحقق وجه الملازمة بين عدم توسط العدد بين الواحد والاثنين المستلزم لعدم النسبة المولفة بينهما وبين عدم وجود تلك النسبة فى ما فوقهما من الاعداد وتقريره من وجوه احدها ان كل ضعف ونصف اذا نقص منهما عددان على نسبتهما كان الباقيان ايضا ضعفا ونصفا لما ذكره اقليدس فى الشكل الثامن من المقالة السابعة انه اذا كان عددان احدهما اجزاء للآخر ونقص منهما عددان احدهما تلك الاجزاء للآخر النظير من النظير يبقى عددان احدهما ايضا تلك الاجزاء من الآخر فلو كانت بين عددين اى عددين فرضنا النسبة المضعفة بالتكرير بان يكون الثانى ضعف الاول بالتكرير فاذا نقص منهما على نسبتهما الى ان ينتهى الى الواحد والاثنين لزم ان يوجد بينهما التضعيف بالتكرير واللازم باطل لما مر فالملزوم مثله وثانيها انه قد ذكر اقليدس فى الشكل الحادى عشر من المقالة السابعة انه اذا نقص من عددين عددان على تلك النسبة كان الباقيان ايضا على تلك النسبة فوجود التضاعف بالتكرير فى عددين يستلزم وجوده فى الواحد والاثنين وثالثها ان كل ضعف ونصف اذا نقص من النصف واحد ومن الضعف اثنان مرة بعد مرة انتهى ذلك الى الواحد والاثنين كما اشار اليه اقليدس فى الشكل العشرين من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة يعد جميع الاعداد التى على نسبتها الاقل للاقل والاكثر للاكثر ورابعها انه اذا كان عددان يكون احدهما ضعف الآخر وبينهما عدد ثالث اذا نقص منه على محافظة النسبة مع حذف الاثنين من الضعف والواحد من النصف كانت النسبة فى البواقى مثلها كما يفهم من استعانة المذكور سابقا وخامسها انا اذا نقصنا من الوسط كما نقصنا من الاصغر والاكبر انتهى تناقص الاصغر الى الواحد وتناقص الاكبر الى اثنين فلا بد ان ينتهى تناقص الوسط الى وسط اكثر من الواحد واقل من اثنين وذا باطل لما مر وسادسها لو وجدت المضعفة فى موضع مثناة

نسبة عددية لتحققت هناك ثلثة اعداد ذو الوسط يكون اقل من الطرف الاكبر بالضرورة فيكون هو منسوبا اليه بكسر من الكسور العددية فاذا تشابهت النسبة الى الواحد والاثنين لكن لنا ان ناخذ وسطا اقل من الاثنين بقدر تلك النسبة فيكون كسر لا محالة وقد بطل توسط الكسر بين الواحد والاثنين **وقد** يستدل على انتفاء النسب المثناة الضعفية في الاعداد بوجوه اخر ايضا **منها** انه قد مر انه لمن كانت ثلثة اعداد متناسبة فمسطح الطرفين كمربع الوسط فلو كانت ثلثة اعداد متناسبة بحيث يكون الاول نصف الثالث والثالث ضعف الاول ويكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث كما هو مقتضى تاليف النسبة فلا جرم يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول لان الثالث ضعف الاول ومسطح الضعف في النصف يكون لابد ضعف مربع النصف لان مربع النصف عبارة عن اخذه بعدة احاد نصفه ومسطح النصف في الضعف عبارة عن اخذه بعدة احاد الضعف وان شئت قلت مسطح النصف في الضعف عبارة عن اخذ النصف بعدة احاد الضعف اذا مسطح عدد في آخر كمسطح الآخر فيه كما بينه اقليدس في الشكل السادس عشر من المقالة السابعة فلا جرم يكون مسطح النصف في الضعف او ان شئت قلت مسطح الضعف في النصف وبالجملة مسطح الطرفين ضعف مربع النصف واذا كان كذلك لزم ان لا يكون مسطح الطرفين كمربع الوسط واللازم باطل لما مر فالملزوم مثله ووجه الملازمة انه لو كان مسطح الطرفين كمربع الوسط وهو ضعف مربع النصف لزم ان يكون مربع الوسط ضعف مربع النصف ايضا فيلزم ان يكون الوسط ضعف النصف اي الطرف هذا خلف **ووجه آخر** كل عدد بالنسبة الى ما فوقه فهو كسر له فلو كانت اعداد ثلثة متناسبة بحيث يكون اولها نصف ثالثها لكان للاول نسبة الى الكسر الوسطاني هي بعينها نسبته الى الثالث اي الضعف فيلزم ان يكون النسبتان فوق نسبة النصف ليحصل من تربيعها وتكريرها نسبة النصفية بين الاول والثالث واللازم باطل لانه لا شيء من الكسور التي هي فوق النصف ما يبلغ بالتربيع الى النصف لانها كسور من غير جنس النصف ومربع المباين مباين كما بينه اقليدس في الشكل الخامس والعشرين من المقالة السابعة **ووجه آخر** ذكره اقليدس في الحادي والعشرين من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة تكون متباينة والاعداد المتباينة كما ذكره اقليدس في صدر المقالة السابعة عبارة عن اعداد لا يعدها جميعا غير الواحد وتوضيح ذلك انا اذا فرضنا اعدادا على نسبة ما متناسبة فاقل الاعداد التي فيها هذه النسبة تكون متباينة مثلا فرضنا اعدادا على نسبة الثلثية كالثلثة والتسعة وسبعة وعشرين الى غير ذلك بان يكون كل عدد بالنسبة الى ما فوقه ثلثا فاقل الاعداد التي فيها النسبة الثلثية وهي الواحد والثلثة متباينة وكذا اذا فرضنا اعدادا على نسبة الربع كاربعة وستة عشر واربعة وستين الى غير ذلك من الاعداد التي كل منها ربع بالنسبة الى ما فوقه فاقل الاعداد التي فيها هذه النسبة وهي الواحد والاربعة متباينان وقس على ذلك اشباهه اذا عرفت هذا فنقول لو كان وجود نسبة بين العددين بحيث يكون تمامها الضعف لكان اقل الاعداد على تلك النسبة متباينة ومربع المتباينين متباينان كما مر مع ان مربع احدهما اعني الاكبر لابد ان يكون ضعف مربع الآخر فلا يكونان متباينين هذا خلف **ووجه آخر** ذكره اقليدس في الشكل السابع من المقالة الثامنة انه اذا كانت اعداد

متوالية على نسبة والاول يعد الاخير فهو يعد الثاني فلو كانت ثلثة اعداد متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لابد
ان يعد الاول الثالث لان النصف يفني الضعف لا محالة فيلزم ان يفني الوسط ايضا وهو غير ممكن فان الوسط
يكون بالضرورة زائدا عن الاول وناقصا عن الثالث فلا يفنيه الاول كما هو ظاهر وجه آخر لو كانت ثلثة اعداد
متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لابد ان يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول لما مر وقد مر
ايضا ان مسطح الطرفين من الاعداد المتناسبة يكون مساويا لمربع الاوسط فيلزم ان يكون مربع الوسط
ضعف مربع الاول فيعد مربع الاول مربع الوسط وقد اثبت اقليدس في الرابع عشر من المقالة الثامنة
ان كل مربعين يعد احدهما الآخر فضلعه يعد ضلعه فيلزم ان يعد الاول الوسط وهو محال لان الوسط زائد على
الاول ناقص عن الثالث وقد فرض الاول عادا للثالث فلا يكون عادا للوسط وجه آخر قد ثبت من سابع
الثامنة ان الاول اذا كان عادا للاخير يكون عادا للوسط وثبت في رابع عشر الثامنة انه ان كان عدد يعد عددا
فمربعه يعد مربعه فيلزم من ذلك ان يعد مربع الاول مربع الوسط وهو محال لما مر او ههنا وجوه اخر مستنبطة من مستعانة
اشكال المقالة الثامنة والسابعة من كتاب الاصول تركناها مخافة للاطالة وفي ما ذكرناها كفاية ولما ثبت
انه ليس في الاعداد نسبة يكون ثنتاها هو الضعف فلا يكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب العددية اذ
لو كان منها للزم ان يكون للقطر الى الضلع نسبة اذا جعلت مكررة صارت ضعفا واللازم باطل فالملزوم مثله
فيكون نسبة قطر المربع الذي هو وتر الزاوية القائمة من المثلث الى ضلعه من النسب التي تختص
بالمقادير اي يوجد في المقادير دون الاعداد ليصح كون نسبة قطر المربع الى الضلع ثنتاه فانه لا يستقيم على
تقدير كونها عددية وهي اي النسبة التي تختص بالمقدار ما يتحقق بين المقدارين الذين لا يوجد لهما
عاد مشترك بين المقدارين اي امر يفنيهما باسقاطه اي ذلك المشترك مرة بعد اخرى
ولا يتصور ذلك اي عدم وجود العاد المشترك في الاعداد حيث تعليلية اي لانه ينتهي الى الواحد
العاد اي المفني للجميع اي جميع الاعداد فانها مشتركة فيه فاذا اسقط عنها مرة بعد مرة افنى الكل واللازم ان لا يكون
مبدا للاعداد فتحقق النسبة الصمية التي هي من خواص المقادير المتصلة دون الاعداد المنفصلة في
الاجسام دليل على اتصالها فبطل تركب الاجسام من الاجزاء التي لا تتجزى وذلك ما اردناه و
نظم الحجة على طرز القياس ان يقال لو كان تالف الابعاد والاجسام من اجزاء لا تتجزى حقا لا مكن تركب
المربع وقطره واضلاعه منها واللازم باطل وجه الملازمة انه لا فرق بين المربع وقطره واضلاعه وبين غيرها من
الابعاد فان جاز تالف الابعاد من الجواهر الفردة جاز تركبها ايضا منها ولا قائل بالفصل فان من قال بالاتصال
قال باتصال جميعها ومن قال بالانفصال قال بانفصال جميعها ووجه بطلان اللازم انه لو تركب المربع وقطره
واضلاعه من الجواهر الفردة للزم ان يوجد فيها النسبة عددية واللازم باطل فالملزوم مثله ووجه الملازمة ان النسبة
الصمية من خواص الاتصال ولا اتصال ههنا على تقدير تركبه من الجواهر الفردة فلا وجود للنسبة الصمية ولما لم يمكن

النسبة الصمية كانت النسبة عددية ووجه بطلان اللازم انه لو وجدت فيهما نسبة عددية لزم ان يوجد في الاعداد نسبة
يكون مثناها الضعف واللازم باطل فالملزوم مثله ووجه الملازمة ان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه
ولنسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير فللقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت
ضعفا ووجه بطلان اللازم انه ليس بين الواحد والاثنين عدد فليس في الاعداد نسبة كذلك واذا بطل تركب
المربع واضلاعه وقطره من الاجزاء بطل تركب الابعاد مطلقا منها وذلك ما اردناه ولوجه آخر الاجسام
والابعاد متصلة لانه توجد فيها النسبة الصمية دون العددية وكل ما يوجد فيه النسبة الصمية فهو متصل اما الكبرى فمع
ظهورها متفق عليها واما الصغرى فلانه لو لم توجد فيها النسبة الصمية لوجدت النسبة العددية واللازم باطل فالملزوم
مثله ووجه الملازمة انحصار النسبة بينهما ووجه بطلان اللازم انه لو وجدت النسبة العددية للزم ان يكون في الاعداد
مثناة ضعفية واللازم باطل فالملزوم مثله ولوجه آخر النسبة الصمية في الابعاد موجودة وكل ما توجد فيه لا تكون مركبة
من الاجزاء التي لا تتجزى اما الكبرى فلانه لو تركب منها لوجد عاد مشترك فتوجد نسبة عددية لا صمية هذا خلف واما
الصغرى فلان النسبة التي مثناها الضعف موجودة فيها وكل ما توجد فيه تكون النسبة الصمية موجودة فيها اما الكبرى
فلانها لا تمكن في النسبة العددية واما الصغرى فلان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع ونسبة المربع
الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة ولوجه آخر ممهد اولا ثلث مقدمات الاولى ان مخرج الضعف هو
الاثنان وهو ظاهر لانه اقل عدد يخرج منه والثانية ان مخرج اصل النسبة اقل من مخرج المثناة لانه
كلما قل الكسر زاد المخرج الا ترى الى ان مخرج النصف اثنان ومخرج نصف النصف اربعة ومخرج نصف
نصف النصف ثمانية الثالثة ان النسبة العددية لا بد ان يكون مخرجها عددا من الاعداد وبعد ذلك
نقول نسبة القطر الى الضلع نسبة يبلغ مثناها الضعف ولا شيء من النسب العددية يبلغ مثناها الضعف فلا
من نسبة القطر الى الضلع عددية اما الصغرى فلما ثبت في العروس مع الحادي عشر من الثامنة واما الكبرى
فلان مخرج المثناة فيما نحن فيه هو الاثنان بحكم المقدمة الاولى فيكون مخرج اصل النسبة اقل منه بحكم
المقدمة الثانية ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد صحيح يكون مخرجا لاصل النسبة لم تتحقق بين الاعداد
نسبة يكون مثناها هو الضعف بحكم المقدمة الثالثة واذا لم يكن لنسبة القطر الى الضلع عددية كانت صمية واذا
كانت صمية كانت الابعاد متصلة ولوجه آخر تحقق النسبة الصمية دليل على اتصال الابعاد وكلما يوجد
الدليل يوجد المدلول لكنه موجود فاتصال الابعاد موجود اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه لو لم يكن
متصلة كانت مركبة من الاجزاء فتتحقق فيها العاد المشترك فتتحقق النسبة العددية لا الصمية هذا خلف واما منع
المقدم فلان تحقق النسبة العددية في الابعاد يستلزم وجود نسبة يكون مثناها الضعف في الاعداد وهذا باطل
فهذا ايضا باطل وقد يورد على الحجة بوجهين احدهما انا لو سلمنا مقدمات الحجة فنقول انها منقوضة
للزوم بطلان احدى المقدمتين المسلمتين عندهم اما كون مربع قطر المربع ضعف المربع الضلع واما

كون نسبة المربعين مثناة لنسبة الجذرين وذلك لانه على تقدير اتصال الابعاد لا يخلو اما ان يكون نسبة القطر
والضلع عددية او صمية لا سبيل الى الاول لانه ليس بين الواحد والاثنين عدد ولا سبيل الى الثاني لان العددية
لا يعقل حصولها من تكرير الصمية لنسبة الضعفية والنصفية عددية اما كونها عددية فظاهر واما عدم امكان حصولها
من تكرير الصمية فلان الصمية مجهولة لا مساغ فيها الا ان ينطبق بالضعفية والثلاثية وامثال ذلك فلو حصلت
النسبة المعلومة بتكرير النسبة المجهولة ولا معنى للتكرير الا زيادة مثل الشيء عليه يلزم كون النسبة المجهولة معلومة ولما
كانت العددية مضادة مباينة للصمية انتفى التكرير فكيف يتصور ان يكون نسبة الجذر الى الجذر صمية وتحصيل
من تثنيتها نسبة الضعف وهي نسبة عددية واجيب عنه بان هذه مغلطة نشأت من اشتراك اللفظ فانه
ان اريد بالتكرير ههنا بالمعنى اللغوي وهو زيادة مثل الشيء عليه فليس كذلك بل تكرير النسبة كما صرحوا به عبارة عن
تربيع النسبة وضربها في نفسها فلا يلزم فساد ذكره المورد وانما اللازم بلوغ الصمية بعد التكرير الى النصف ان اخذت
من جانب الاقل والى الضعف ان اخذت من الجانب الاكثر مع كون نسبة الضعفية والنصفية عددية
وقول المورد يلزم ان يكون النسبة المجهولة معلومة ممنوع ان اراد به المعلومية من كل وجه لانه لا يلزم في تلك الصورة
العلم بتلك النسبة انها كم هي وكيف هي وانما علم حال مثناها بالنسبة الى عدد صحيح لا بالنسبة الى ما هو صمي فليس ذلك
من العلم بالصمي في شيء لان ما هو معلوم ليس الا نسبة النصف الى الضعف وهي ليست بصمية وما هو
مجهول نسبة النصف الى الجذر الصمي المتوسط بينه وبين الضعف وهي مجهولة الى الآن كما كانت و
ان اراد انها تصير معلومة من وجه باعتبار انها شيء يبلغ من مثناه الضعف فهذا غير مضر لانه لا يفيد علم الذات
انها كم هي وكيف هي وثانيهما ان هذه الحجة ونظائرها مبنية على امكان وجود المربع وغيره من الاشكال الهندسية
وهي غير موجودة عند ارباب الجواهر الفردة قال الصدر الشارح في حواشي الهيات الشفاء سائر الاشكال
كالمثلث والمربع وغيرهما انما يثبت بوجود الدائرة اذ وجود المثلث انما يتبين اذا وضعت دائرتان
متساويتان مرت كل واحدة منهما بمركز الاخرى وتقاطعتا على نقطتين فيحصل هناك مثلث متساوي الاضلاع
احدها ما بين المركزين والآخران هما الخارجان من المركزين الى نقطة التقاطع لان الجميع انصاف اقطار دائرة
واحدة وكذا اثبات المربع والمخمس وغيرهما يتوقف على الدائرة كما يظهر بالرجوع الى كتاب اقليدس وكذا يتوقف
اثبات الكرة والاسطوانة المخروطة وغيرها من الاشكال الجسمية مستديرة كانت او مضلعة على طريق الكمية
الدائرة والدائرة التي تبتني عليها جميع الاشكال ليست ببينة الوجود حيث انكرها كل من كان الجسم عنده
مؤلفا من اجزاء لا تتجزى وانما انكروا وجود الدائرة لوجهين احدهما ان وجود الدائرة ينافي وجود الجزء اذ
لو فرضت دائرة مركبة من اجزاء لا تتجزى فان كان مقدار ظاهرها مثل مقدار باطنها ولا شك ان مقدار
باطنها كمقدار ظاهر المحيط به يلزم ان يكون ظاهر الدائرة المحيطة بها كباطن المحاطة حتى يلزم ان تساوي
سطح [illegible] الفلك الاقصى لدائرة الارض السفلى وان لم يكن مقدار ظاهرها مساويا لمقدار باطنها وذلك

بل ان يكون بواطن الاجزاء متلاقية وظواهرها غير متلاقية فيلزم الانقسام في الاجزاء وثانيهما ان اكثر دلائل ابطال
الجزء يتبنى على ثبوت الاشكال كالمثلث والمربع وغيرهما وثبوتها يتبنى على ثبوت الدائرة فنفيها يوجب نفيها انتهى
كلامه ملخصا وجوابه من وجهين الاول ما ذكره الشارح سابقا ان الشيخ ذكر في طبيعيات الشفاء انهم لا ينكرون
المربع القائم الزوايا المتساوي الاضلاع وقد ذكر الشارح في حواشي الٰهيات الشفاء فتم الحجة المبتنية على
المربع عليهم وفيه ان كتبهم متطابقة على انكار جميع الاشكال وكيف يقرون بالمربع وهم ينكرون الدائرة و
ثبوته موقوف عليها ونقل الشيخ في هذا المقام غير موثوق به والثاني انا نثبت وجود الدائرة الزاما عليهم فيلزمهم
الاجزاء وسائر الاشكال قال الشيخ في الفصل التاسع من المقالة الثالثة من الفن الثالث عشر المباحث
عن الالٰهيات من كتاب الشفاء اما على مذهب من يركب المقادير من اجزاء لا تتجزى فقد يمكن ان يثبت
ايضا عليه وجود الدائرة من اصوله ثم ينتقض بوجود الدائرة الجزء الذي لا يتجزى وذلك لانه اذا فرضت دائرة
على الوجه المحسوس وكانت على ما يقولون غير دائرة في الحقيقة بل كان المحيط مضرسا وكذلك اذا فرض فيها
جزء على انه المركز وان لم يكن ذلك الجزء مركزا بالحقيقة فقد يكون عندهم مركزا في الحس ويجعل المفروض مركزا
في الحس طرف خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى مستقيم فان ذلك صحيح الوجود مع فرض ما لا يتجزى فان طوبق
بطرفه الآخر جزء من الذي عند المحيط ثم ازيل وضعه واخذ الجزء الذي يلي الجزء الذي اعتبرناه وطابقناه
فطوبق به راس الخط المستقيم مطابقة مماسة فان طابق المركز فذاك الغرض وان زاد او نقص فيمكن ان
يتمم ذلك بالاجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيد لانه ان زاد ازيل وان نقص تمم وان نقص بازالته وتمم بالحاجة
فهو منقسم لا محالة وفرض غير منقسم فاذا فعل كذلك بجزء جزء تمت الدائرة ثم ان كان في سطحها تضريس ايضا من اجزاء فان
كانت في فرج ادخلت تلك الاجزاء الفرج ليذهب بها الخلل من السطح كلها وان كانت لا تدخل الفرج
فالفرج اقل منها في القدر فهي اذن منقسمة اذ الذي يلي الفرج اقل منها وما هو كذلك فهو في نفسه
منقسم وان لم يكن موضوعة في فرج ازليت عن وجه السطح من غير حاجة اليها انتهى كلامه هذا آخر
الكلام في هذه الرسالة وقد بقي بعد خبايا في الزوايا لم يمنعني من ايرادها الا خوف الاطالة وكان ذلك في
اليوم الخميس الثامن والعشرين من الشهر المظفر المعروف بصفر من سنة احدى وتسعين ومائتين
بعد الالف حين اقامتي بالوطن حفظ عن شرور الزمن وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العلمين والصلوة على رسوله

محمد وآله واصحابه اجمعين ✢✢

بسم الله الرحمن الرحيم

ان ابهى قلائد يتوشح بها اعناق الاذهان واسنى خرائد تشنف بها آذان البيان حمد حكيم رفع بناء السبع الشداد من
غير عمد ظهير وزينها بالنجوم والسراج المنير وصور في الارحام صورا تحيرت في ادراك حقائقها اذهان الملائكة المقربين
والعقلاء واشكالا عجيبة حارت في اكتناهها عقول المتفلسفين والمهندسين والصلوة والسلام على النبي الاعظم الذي

طلع في الغبراء وارتفع الى الخضراء الذي انطق جذر اصم الجمادات فصم به جذر منطق الالسنة من الفصحاء وزان وجه الارض بهدايته كتشكل العروس والمحي بنورها الدجى من النفوس وعلى الاوتاد الاربعة الذين استقام بهم خيام الشرع المتين وتام بهم فسطاط الدين المبين وبعد فلا يخفى على ارباب النهى ولا يغرب عن اصحاب الحجى انه لما كان الارتقاء الى مدارج الكمال للطالبين بمرقاة اسفار الكاملين واشاعة فيضان العلم واليقين من شان من تشبه باخلاق رب العالمين سنف الذي حارت عن احاطة كماله الباب ارباب العقول والذكاء وكلت من تعدد محاسنه السنة الاذكياء هو من جوهر الفضل يكون كتاب الدهر من محاسنه معنون جمع في نفسه القدسية بالابعد من المحاسن ونبع من حياض تحقيقه ماء تدقيق خير اس المحرز قصبات السبق في مضمار التحقيق الغائص بفرائد الفوائد في بحار التدقيق المعنعنة الى الارتفاع احاديث شنه وكماله المنتهية بالسند العالي بلا انقطاع مسانيد بذله ونواله الفاضل النحرير والكامل العريف اعني به سيدي وسندي ذا الفخر البهي والشرف السني مولانا واستاذنا **المولوي الحافظ الحاج محمد عبد الحي** لا زالت سدته السنية محط جباه ارباب الكمال وعتبته العلية مستلم نواصي اهل العلم والكمال الحواشي الرشيقة والتعليقات الانيقة على مبحث المتناة بالتكرير في شرح هداية الحكمة للصدر الشهيد وقد صنفوا في حله كتبا واوراقا وعلقوا فيها في معانيه النطق العاظم يا توا بما يروي الغليل ويشفي العليل وجاءت بحمد الله هذه التعليقات بحيث سرت القلوب بلقياها وقرت العيون بمحياها ما ولدت مثلها امهات الاقلام ولم يوجد لها نظير على ممر الدهور والاعوام انها شموس طالعة وبدور بازغة لا ادري اهي اللآلي متلالئة اثمانها غالية ام جنة عالية قطوفها دانية لا تسمع فيها الاغنية والسماء ذات الرجع والارض ذات الصدع انه لقول فصل ما هو بالهزل مبانيه الرشيقة تباهي قلائد العقيان وعقود الجمان كانهن الياقوت والمرجان كيف لا وفضل الرسائل والكتب بفضل من صنفها وبذيها وقد صنفها من هو قطب مدار التحقيق مركز دائرة التدقيق رب كما جعلت نظر العقل في مدارج معارج البرهان السلمي كليلا عن درك نهاية قدره وارتقائه اجعل الطول امتداد البرهان التطبيقي اقصر من مدة عمره وبقائه فيعلموا ايها الطلاب ان هذا الشيء عجاب فقط + + + + + + + + + +

وانا المفتاق الى رب الكونين محمد حسين المجهي الاله آبادي صين عن الآفات في الامصار والبواد

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الحمد لله الملك الديان خلق الموجودات والاعيان واعطاهن الطبع والميلان لتتحرك الى الحيز والمكان واقام السموات على الدوران وزينها بالثوابت والسيارة شديد اللمعان ورتب العناصر في جوف السموات مع الامان مع ما بينهن من العداوة والشنآن اخترع المواليد من امداد البنيان سيما الذي هو اشرف انواع الاعيان ومن عليه بالعقول والاذهان انه محمود بالمحامد في الاحيان بل من جملة النطق واللسان يمكن ان يعبر عن اوصاف الرحمان كيف وحمده غير متناه البيان يعجز عن دركه الجنان والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي ارسل الى الخلق كافة بالحجج والبرهان ونزل عليه جبرئيل بالفرقان وانكسرت بصيت جلاله والفيضان شرف القصور والايوان واخمدت بمياه كماله النار الموقدة الالسنة الا ... وشد المردة والشيطان وذلل بهيبته الهرمان وتشرف بوجوده الحرمان وعلى آله وصحبه وازواجه والاعوان منهم العمران ... ما

والعثمان ذوی العز والعرفان عمد دین الاسلام والارکان دعاة الخلق الی الحق والایمان صلوة تامة زاکیة مع الزمان من الازل الی ما لا یتناهی من الزمان وبعد فیقول الغارق فی بحر الخطاء والعصیان الحقیر المفتقر الی الغفران العاصی محمد عبد الرحمن خلف النعمان وهو ابن عثمان المنسوب الی الصدیق الاکبر رئیس الشجعان والی سہاجنگج گیامن حیث الاستوطان غفر الله لهم واسکنهم فردوس الجنان ان هذه الرسالة التی قدرها وثمنها غالیان وفیها وسطورها کالسلاسل من الیاقوت والمرجان مضامینها ومعانیها اعذب من الماء الزلال والریان بما یتلقی البصیرة المیزان وینشط بسماعها الکسلان صنفها حین کان یقتدی بهذا الحقیر شرح الهدایة للصدر مع الخلان فاشکروا علی هذا الامتنان ایها الطلاب والرفقة والاخوان من هو ابو الشعور والعرفان استاذ حکماء الیونان نسبة الهرس والابرجس الیکنیة الصبیان من الاطفال مجالس المعلمان المتشرف بزیارة الحرمین وحفظ القرآن الفائق علی الامثال والاقران فی العلم والحسن والاحزان ینظر مع الاشتیاق من الجنان الی نور جماله الحور والغلمان المکنی بابی الحسنات استاذنا واستاذ الاخوان مولانا الحاج الحافظ مع الالحان محمد عبد الحی صانه الله عن شرور الحدثان ابن العلامة وفهامة الاوان الممتاز بین الناس والاخدان منبع العلوم والفیوض والاحسان راس الفقهاء والمحدثین والمعیان ماخذ الحکماء والبلغاء ولهم علیه التکلان الذاهب تحت الارض بذا به الازهران الباکی علی فقده الافق ذو الحمرة والدخان المشتهر بعبد الحلیم فی الصین والعمان ادخله الله دار السلام والجنان وقد قلت مورخا بالفارسیة والهندیة ✤✤

التاریخ

یہ میسر ہی عجیب سخت کلمہ
حل مطلب میں یہ بس یکتا ہوا
اب اسی کو نقد جانسی دوستو
اس سے بہتر کہ اب نہ ہوگا ہو چکا
ہاں سنو یک بات میری اور یہ
کیجیو تم مصنف کی دعا
فکر سال طبع جب مجکو ہوی
کیا ہوا مرغ عجب عاصی ذی کہا
سنہ ۱۲۹۱ھ

تاریخ دیگر

زہی تصنیف گشتہ این رسالہ
بعالم بی نظیر و بی مثیل است
ہمہ مشتاق او بہر زیارت ✤
کہ مقبول و حسین و بس جمیل است
چو عاصی دید آنرا گفت تاریخ
کہ این شکل عروسی بی بدیل است
سنہ ۱۲۹۱ھ

تاریخ دیگر

این نسخہ مقبول و مطلی
یکتائی جہان است و مجلی
نی دید چنین کس نشنیدہ
زین فرش بآن عرش معلی
عاصی پی تاریخ بگفتا
نو شکل عروس است مجلی
سنہ ۱۲۹۱ھ

بسم الله الرحمن الرحیم

حمد المن انفرجت بنوا بانعامه وشکر المن وسعت تو ائم آلائه خلق الصحاح والکسوة وجعل الربعات والجذور ورفع سبع سموات علی الارضین وحرکها فی السبعة فی التسعین لم یلد ولم یولد لا معدود ولا عدد الف النسب العددیة والهمیة وتقدس عن نقص الکیفیة والکمیة توحد بالوحدانیة وتبرء عن الاثنینیة تعلو بالفرجیة وتنزه عن الزوجیة نشهد ان لا اله الا هو تمنیا بالتکسیر شهادة تکون وقایة فی الیوم الخطیر وصلی الله وسلم

اصحابه الواصلين بصدور الرياسة وسائل الاستنجاح حسن السياسة بدر سماء الرسالة وشمس فلك النبالة عليه وعلى آله تسليمات جملات السماء
شفاها الكلمات سيما اضلاع صرح الخلافة وارباع بقعة العدالة وبعد فقد اتفق الجمع الغفير واجمع الصغير والكبير على ان
هداية الحكمة للصدر النحرير الذي استفاره مستطير محمد ابن ابراهيم الصدر الشهير عامله الله بلطفه الخطير في يوم عبوس قمطرير
بالتكرير الذي لا يحل بانامل التقرير وبنان التحرير جارت في حله العقول وحجبت عن كشفه الفحول خرائده في الاستار مستورة
وفرائده في الاصداف مكنونة تترى الاذكياء كانهم العيلم من الفضلاء اليه لا يصلون كم من معلمين تخذوه ظهريا
حسبوه شيئا فريا امسيا وادى الانظار وان جمعت فيه الزبر والاسفار غاص الغائصون في بحار تحقيقه وخاضوا
في لجج تدقيقه حرر المحررون تحريرات شريفة وعلق المعلقون تعليقات نفيسة اجتهد المجتهدون نهاية الاجتهاد وجاهدوا
حق الجهاد ولكنهم لم يهيئوا ابمايدفع الصعاب ولم يأتوا بما يميز القشر عن اللباب ولقد قرءنا في الايام الخالية والازمان الماضية
مع من جمعتهم في سارية والطافهم على طارية الكتب الباقية في السنة النظامية من العلوم المنطقية والرياضية والهندسية و
تشوقنا الى تكميل العلوم الكمالية من الطبيعية والالهية وشرعنا في هذه الايام شرح الهداية للصدر الهمام وبلغنا هذا المقام
المفضل المنعام ووجدناه مزال الاقدام فالتمسنا الاستاذ العلام ان يحرر حاشية عجيبة تشفي العليل وتسقي الغليل
تهدي الى السبيل وتغني عن الدليل فاني رايته على اوج الكمال وفي الاعتدال في دفع الكلال ووجدته في تفصيل
تبعد من الضلال فجلس جلسة او جلستين في يوم او يومين وحرر صحيفة ملكوتية ودرة بهية متضمنة لمعاني الزبر السنية و
لنقائح قريحته الذكية دلائلها رشيقة ومسائلها انيقة فرائدها شريفة وفوائدها لطيفة لطائفها عجيبة ونظائفها غريبة
سنية وبدائعها بديعة ودعاويها مدللة بالدلائل الهندسية ومطالبها مبرهنة بالبراهين الحسابية لم يرى نظيرها عين الاعيان
ولم يسمع عديلها اذان الانسان يستعد باصغائها الكسلان ويطرب باستماعها الثكلان جونة من حياض الجنة تجري
من تحتها الانهار وروضة من رياض الجنة تترنم على اشجارها الاطيار الفاظها نور الانوار ومعانيها قمر الاقمار يهما تك
في تطبيب او منعه لاولى الابصار ابياتها نور على نور صفحاتها كوجنات الحور فقراتها كاللؤلؤ المنثور المستخرج من البحر المسجور
بياض ما بين السطور كلمعان النور من شجر الطور نقاطها كالنجوم الثاقبة وحروفها للغموم دافعة ارض طيبة وضعت للانام فيها فاكهة
والنخل ذات الاكمام فاغتنموها ايها الاخوان مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
فتيقظوا ايا خلص الخلان فيهما قاصرات الطرف لم يطمثهن انس قبلهم ولا جان كانهن الياقوت والمرجان هل جزاء الاحسان الا
الاحسان طوبى لكم ايها الطالبون في الاداني وبشرى لكم ايها المتشاقون شرح الصدر الشيرازي فانها كتب بهما ميسرة
العسير مشرحة لمبحث المناة بالتكرير مفتاح لكنز الدقائق ومعراج الصعود اوج الحقائق مشار به ببنان العوالي
كالهلال ومشارة في الحواشي كالعروس في الاشكال كيف لا وقد صنفه سماء العلو وعين السمو شمس الزكاوة
وصحاح الدراية صدر ارباب العلم والكمال بدر سماء الفضل والجلال مركز دائرة التحقيق ومحيط فلك التدقيق كوكب
تدوير العرفان ومدير حامل الاذهان المشتهر في المشارق والمغارب في فتح ابواب مشكلات المطالب ذو
التصانيف الكثيرة وصاحب الافادة الخطيرة لنستالي معاصرية اولي النظر والبصيرة كعبة ارتفاع اعلم سما

... مدرس ميدان المعقول والمنصوص وسيد اركان الفروع والاصول المتفرج ببستان الادب والحاذق في مسالك العرب مؤسس اساس المعاني مصلح البيان لدور البلاغة كالجدران رئيس المنطقيين والمتفلسفين وفخر الطبيعيين والمتالهين قدوة المتقدمين والمتاخرين وزبدة المتصوفين والمتكلمين شيخ الاشراقيين والمشائين ... المهندسين والرياضيين افقه المتفقهين في الدين وسند المحدثين والمفسرين وارث الانبياء والمرسلين و... الخلفاء الراشدين كم من طلبة ذابت ابدانهم بحب تدريسه فتركوا اوطانهم ... اولادهم واحبابهم ... يد رو البلاد من فيض خاتم الشريعة النبوية وخاتم فضة الطريقة الاحمدية ذو النفس القدسية ... المتحلي بالاخلاق المرضية والمتخلي عن الشرور الانسية مروج العلوم الدينية ومفيض المسائل الحكمية كيف ... المريض لطلب الطبيب محسن الطلبة والتلامذة وخير اللحقة بالمهرة العلامة الاجل ومعلم العلم الاول الاعلم الاذكى والاورع الاتقى البحر الزاخر بالمناقب والمفاخر السيد السند والعضد المعتمد الممدوح بكل لسان والمحبوب في كل جنان المتفرد في الزمان والمغبوط في الاقران بقراط العصر والدوران وسقراط الدهر والاوان المتبحر الجليل والفاضل النبيل ذو الشرف الاثيل احرى بالتعظيم والتبجيل جامع البركات كنيته **ابو الحسنات** حافظ خير الكلام وحاج بيت الله الحرام المشرف بزيارة روضة النبي والمتمسك بحبل الله القوي العلامة اللمعي والسميدع اللوذعي استاذنا مولانا الحاج الحافظ محمد **عبد الحي** الانصاري الايوبي الحنفي اللكنوي ادام ظله الله العلي وحفظه من شر كل غبي وغوي وانا المذنب الاثيم محمد **بشارت كريم** ابن مروج شريعة سيدنا ابي القاسم مولانا المرحوم المدعو **محمد هاشم** ابن المغفور بمغفرة ربه الباري الملك **فضل علي** الحنفي الاسحاقپوري البهاري جعل الله وجوههم ناضرة الى ربهم ناظرة مسفرة ضاحكة مستبشرة +

...	**فقط**	...

تمت

بسم الله الرحمن الرحيم

... الحكمة والميزان والشكر لمن وهب لنا الحجة والبرهان تعالى من لا يحوم حول كبريائه الافكار ... عنه مجال امكان البيان والصلوة والسلام على من طلع بضياء وجهه شمس الايمان والاظهار ... وعلى آله واصحابه الذين هم صاحب الكشف والعرفان وخلاصة تكوين ... فيا فقداء الفضل والكمال اصحاب العقل والقال انظروا الى شرح هداية الحكمة للصدر الشيرازي سلك ...

طرابلسی فانی کشف معضلاته وقد اعضل و اشکل فی بعض مقاماته امتحانا للماہرین وتشحیذا للطالبین خصوصا مقام
المسمی بمبرہان المتناة بالتکریر حیث اشکل علی العلماء وان تلمذوا بالتسکر بر تحیر فی افہامه وتفہیمه کثیر من العلماء
وتردد وتفکر فی تعلیمه وتعلمه فحول من الفضلاء المدرسین ولعمری مانری فی ہذا الزمان شخصا ان یطلق اللسان فی
المرضیة بل اری فرقا یقنع ابدیہم علی الراس حین اتفقت السارق عن وجه معانیه المخفیة وحرر علی حسب
حواشی عجیبة وسطر علی قدر بضاعة علمهم فحول من الفضلاء تعالیق غریبة الا انه لم یات احد ما یحل
بحذافیرها وتنقیح جویصاته بتقریرها وتطبیقها وانی من ہذا الوجه اضمرت فی قلبی ان اقول من الاستاذ
القمقام ان یحرر رسالة فی ہذا المقام یکون کاشفة للمرام الاشکل ومبینة للکلام الاعضل الا انه لسبب بعد
الدنیویة عاقت عوائق عن اظهار اضمر حتی عزمت الی الوطن فسکنت فیه نبذا من الزمن فبعدا نجاحها قصد
ارجع الی حضرته وان اقرء کتاب الشفاء من تصنیف الشیخ الرئیس فسافرت حتی حضرت فی بلده الشریف فلقیه
وشائق لقائی ہو فخر الاقران والاماثل الممتاز بلشارة الاناہل عمدة الطالب القاری المولوی محمد عبد الباری
الباری فتکلم کلاما اتحادیا حتی جارت تذکرة شرح الصدر المذکور فی الصدر فقال لبعض مقاماته خصوصا مقام المتناة بالتکریر
من ان یبین فقلت نعم فقال اعرض بخدمة الاستاذ العلام ان یحرر رسالة فی ہذا المقام فحیل فی ذہنی تخییل سابق حتی کما
کان لاحق فبعد ساعة ذہبت بمجلس فیضه فالتمسنا ما اضمرنا فقال لا فرصة لی من تحشیة الجامع الصغیر للامام محمد رح فکررت
وامررت فقبل وجلس جلسات فحرر رسالة عجیبة وتذکرة لطیفة لم یر مثلها عین الزمان ولم یقف علی عدیلها الدوران
صحیفة ملکوتیة ودرة بہیة جامعة للتحقیقات الشامخات حاویة للتدقیقات الراسخات لا یدری انہی الیاقوت والمرجان
ام حور لم یطمثهن انس ولا جان مفیدة لکل طالب مستفید ومرشدة لکل راغب فی الفنون رشید مملوة مما خاب عنه الدفاتر مشحونة بما لم یخطر
فی قلب الاصاغر والاکابر ونفتة تیلا لا من ریاض الفاظها نجوم الفنون وجنة تجری من تحتها العیون کیف لا یکون ہذا البیان
بهذا الشان وقد الفه مقدام المحققین المتفلسفین امام المدققین المتالهین ماہر کل العلوم ہو بین العلماء کالشمس بین النجوم مبدء
التدقیق حامل عرش التحقیق منارات بانوار فیوضه الامصار وجرت انهار علومه فی البوادی والاقطار احیی رسوم العلم والکمال بعد ما
مناہل الافاضل مزیل الجهال واسس مجالس الدرس والتالیف بحسن التاسیس بعد ما ہدمت مواضع التدریس مع قة التلبیس روج نافقه
العلوم معقولا ومنقولا بعد ما بقی الفضل فضولا والجهل مقبولا الذی شاع فی المشارق تصنیفه وفی المغارب تالیفه فی العلیة
عدیله الالنی الفنون النقلیة مثیله مولانا سیدنا واستاذ البشر بل ہو العقل الحادی عشر الفاضل اللوذعی والعالم الالمعی مولانا ابو الحسنات
محمد عبد الحی لا زالت شموس افادته بارعة وبدور فیضه الامتعاد امتلات افلاک علی مرکز دائرة والکواکب فیها سائرة حفظه الله عن الحاسدین
عن عین المعلنین آمین ولما فرض الحمام بالاختتام امره بطبعه زبدة العلماء الفخام المولوی خادم حسین صین عن کل شین فطبعه
والامتنان محمد علی بخشخان اللکنوی المهتم بالمطبع العلوی فی السنة الحادیة والتسعین بعد الالف والمائتین من ہجرة رسول الثقلین علیه
صلوة رب المشرقین وانا العبد المفتقر الی الصمد المدعو محمد عبد الاحد الله آبادی فاض علیه الایادی وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمین والصلوة

علی رسوله محمد وآله اجمعین +

صحت نامہ حل العسیر فی بحث المثناۃ بالتکریر

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۴	۲۲	لماذکرنا	کما ذکرہ
۶	۱	نسبۃ آخر	النسبۃ الی اخرہ
"	۱۰	العشرۃ	العشرین
"	۱۱	للعشرۃ	لخمسۃ وعشرین
۷	۱۵	کل منہا	کل منہما

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۹	۸	ح ود	ح د و
"	۸	فیکون	فیکون ہ
"	۸	النسبتہ ج	النسبتہ ح
"	۱۶	الاولی	الاول
"	۱۸	فنضرب ح	فنضرب ح

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۲	۸	لیساوی	تساوی
۱۵	۹	اذا سطح	اذ سطح
۱۸	"	تثنیتہما	تثنیتہا
۱۹	۱۵	وتمم بالحجۃ	فزاد بالحجۃ
"	۱۷	لیسدہا	لیسویہا